الإثنين 6 تموز 2020
العدد 4092 السنة الرابعة عشرة
Lundi 6 Juillet 2020 no 4092 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

اقتراح تعديل قانون الكهرباء: «حلم» الخصخصة يعود إلى الحياة [2]

السفيرة الأميركية تهدّد دياب [3]

إسرائيل ـ إيران
حرق الأصابع
[8 ـ 9]

الاستهداف «الهجين» لمنشآت البرنامجين النووي والصاروخي في إيران، يمثّل تجاوزاً لخطوطها الحمر، وتهديداً لأمنها القومي، من الصعب أن تكتفي إزاءهما فقط ببيانات إدانة (أ ف ب)

قضية

مشروع قانون المنافسة
مؤجّل بأمر المحتكرين

4

قضية

ربع المحال التجارية أقفل نهائياً

6

العراق

الاحتلال يحاكي هجمات على سفارته

10

تقرير

اقتراح تعديل قانون الكهرباء: «حلم» الخصخصة يعود إلى الحياة

تعديل قانون الكهرباء على طاولة مجلس الوزراء غداً. الغاية تقديم بند إصلاحي لـ«المجتمع الدولي»، الذي يعتبر إنشاء هيئة ناظمة للقطاع أولوية. التيار الوطني الحر لا يمانع مبدأ إنشاء الهيئة، لكنه يريد إخضاعها لوصاية وزير الطاقة. تلك إشكالية عمرها عشر سنوات ولم تحلّ. مع ذلك، فإن المشكلة تبقى في أصل القانون: الخصخصة

إيلي الفرزلي

البند السابع على جدول أعمال مجلس الوزراء غداً يستعيد نقاشاً يقارب عمره العشرين عاماً. قانون تنظيم قطاع الكهرباء الرقم 462، أقر في عام 2002، لكنه منذ ذلك التاريخ لم يُنفَّذ. الحجة كانت دائماً أنه «متضارب ومتناقض وغامض وغير قابل للتنفيذ قبل تعديله». مرّت السنوات حاملةً محاولات عديدة للتعديل لكن شيئاً لم يتغيّر، فكانت النتيجة لا تنفيذ ولا تعديل. هذه المرة، يبدو أن القرار اتخذ لتعديله. ببساطة لأنه لم يعد بالإمكان التغاضي عن أحد أبرز شروط البنك الدولي، أي إنشاء هيئة تنظيم قطاع الكهرباء. هذا ليس سراً. مصدر مسؤول في وزارة الطاقة يقول إنه لا جدوى اقتصادية من تطبيق القانون 462، لكن مع ذلك، فإن وضعه

(هيثم الموسوي)

موظفو «كهرباء لبنان»: المادة 45 لن تمرّ

غجر: عدم تعديل صلاحيات الهيئة... يعرّض القانون للطعن

على سكة التطبيق من خلال إقرار التعديلات، سيعطي رسالة إيجابية لـ«المجتمع الدولي»، الذي يشترط إنشاء هيئة تنظيم القطاع، لتمويل أي مشروع في قطاع الكهرباء. التعديلات ليست من شروط البنك الدولي، لكن التيار الوطني الحر رفض على مرّ السنين تعيين الهيئة الناظمة قبل تعديل القانون. صحيح أن عشرين عاماً جعلت من بعض الأحكام التي يتضمنها القانون بلا قيمة، إلا أن الأولوية كانت بالنسبة إلى التيار، الذي تعامل مع الوزارة كأنها حصنه الأبدية: لا هيئة ناظمة خارجة عن سلطة الوزير. وعليه، فإن التعديل الأبرز يتعلق بتعديل الصلاحيات الواسعة للهيئة، وجعل معظم نشاطها خاضعاً لموافقة وزير الطاقة. بالنتيجة، فإن ذلك القانون وتعديلاته ظلّت دائماً خاضعة للصراعات السياسية، ولا سيما بعد تسلّم التيار الوزارة في عام 2009. قبل ذلك التاريخ، كان هنالك اتفاق ضمني على طيّ صفحة القانون، لإبعاد شبح الخصخصة عن القطاع. لذلك، فإن موضوع التعديل طُرح بشكل جدي بعد صدور ورقة سياسة القطاع في عام 2010، ثم طرح مع إقرار القانون 181 في عام 2011. إنشئت لجنة وزارية للنظر في التعديلات، ورفعت مشروع قانون لتعديل القانون للمرة الأولى في 2012/3/21، إلا أنه لم يقر. ومنذ ذلك التاريخ، في كل مرة كانت تطرح فيها مسألة تعيين هيئة إدارة القطاع، كان الرد من وزراء الطاقة يكون باستحالة تعيين الهيئة قبل تعديل القانون أولاً. في 14 نيسان 2019، وإثر الخلاف المتعلق بطرح اقتراح لتعديل مادة في القانون 462 (الإجازة بإنشاء معامل الكهرباء وفق عقود BOT)، وهي لم تكن المرة الأولى التي يعدّل فيها المجلس القانون الذي لم ينفّذ في جميع مندرجاته، صدرت توصية نيابية بإنجاز التعديلات على القانون وتشكيل هيئة تنظيم القطاع. كان الميل حينها إلى ضرورة إلزام الحكومة بتطبيق القانون 462، لناحية تشكيل الهيئة، لكن التيار الوطني الحر، أصرّ، مرة جديدة، على ربط الأمرين، أي تعديل القانون ثم تشكيل الهيئة، وهو ما تضمّنته مسودة جديدة رفعت إلى مجلس الوزراء في 2019/3/26. كذلك عادت الوزارة وأرسلت مسودة جديدة في 2020/2/28، تضمنت ملاحظات اللجنة الوزارية التي عقدت آخر اجتماعاتها في 2019/10/25.

هل يسير التعديل اليوم نحو الإقرار؟ مصادر في وزارة الطاقة تتوقع أن توافق الحكومة على مشروع القانون وتحيله إلى المجلس النيابي، وخاصة أن كل الجهات التقنية والسياسية شاركت في إعداد التعديلات. لكن في المقابل، فإن جهات أخرى لا تزال عند رفضها تعيين هيئة ناظمة بلا صلاحيات.

مشكلة القانون وتعديلاته أنها لا تتناول مسألة الهيئة الناظمة فقط، بل تشمل مصير مؤسسة كهرباء لبنان ومصير الموظفين، والأهم أنها تنهي دور الدولة في قطاعات الإنتاج والتوزيع، وتترك لها السيطرة الجزئية على قطاع النقل.

خلاصة التعديلات، كما صار معروفاً، هي إلغاء استقلالية الهيئة. تعديل المادة السابعة يؤكد وجوب أن تنشأ الهيئة في وزارة الطاقة، وتكون قراراتها خاضعة للمخطط التوجيهي الذي تعده الوزارة، على أن ترفع اقتراحاتها وتوصياتها إلى الوزير للمصادقة عليها. بالنسبة للوزير ريمون غجر، فإن هذا التعديل لا يهدف إلى نزع صلاحيات من الهيئة وإعطائها للوزير، بل الهدف هو عدم تعارض مهماتها مع صلاحيات الوزير، إذ إن تعيين الهيئة من دون تعديل صلاحياتها، سيجعل القانون قابلاً للطعن.

بعد إفراغ الهيئة من صلاحياتها، يأتي دور المحاصصة. الهيئة، كانت بحسب القانون مؤلفة من رئيس وأربعة أعضاء، وتلك «سقطة» لم يتنبّه لها المشرّع آنذاك. أن يكون الأعضاء 5، فهذا لا يراعي مقتضيات الوفاق الوطني، المبني على قاعدة 6 و6 مكرر. ولذلك، تصدى التعديل لهذا الخلل، فأضيف عضو واحد أولاً، ثم جعلت مدة التعيين 6 سنوات بدلاً من خمس. باختصار، تستنسخ هيئة الكهرباء، تجربة هيئة البترول، لناحية الصلاحيات المحدودة، التي تضمن سيطرة وزير الطاقة عليها، ولناحية مراعاة المحاصصة الطائفية بين الطوائف «الأساسية».

التعديلات، المقدمة من وزير الطاقة في 2020/4/27، تعني عملياً تحويل الهيئة الى هيئة استشارية ليس لها أي دور تنفيذي في تنظيم قطاع الكهرباء، حيث تبدي فقط الرأي أو الاقتراح في بعض الأمور؛ من بينها الاتفاقات والاذونات والإجازات في مجالي إنتاج وتوزيع الطاقة التي يعود لوزير الطاقة أمر بتّها، بصرف النظر عن رأي الهيئة أو اقتراحها، ما يتعارض مع الإشارة إلى استقلالية الهيئة مالياً وإدارياً وفنياً. كذلك، فإن نقل الصلاحيات من الهيئة الى وزير الطاقة يستتبع حكماً نقل المسؤوليات إليه عملاً بمبدأ لا مسؤولية من دون صلاحية. وهذا يعني، على سبيل المثال، أنه كما سيكون للهيئة الجهاز البشري والاحتياجات اللوجستية لكي تتمكن من القيام بدورها في المرحلة النهائية، فإن الوزير بدوره سوف يحتاج الى إعداد الجهاز البشري والاحتياجات اللوجستية لكي يتمكن من القيام بصلاحياته.

حتى صلاحية الترخيص من خلال مناقصات عامة لإنتاج ما يزيد على 25 ميغاواط، أو عبر استدراج عروض للإنتاج الذي يقل عن 25 ميغاواط، سحبت من الهيئة، لتصبح المادة الخامسة (الفقرة الثانية) على الشكل الآتي: يمكن للوزير، بقرار من مجلس الوزراء، وبناءً على اقتراحه المستند إلى رأي الهيئة أن يتعاقد مع شركة بمدة أقصاها 25 سنة للإنتاج بقدرات تتعدى 10 ميغاواط....

إضافة إلى تلك النقطة التي تهدد مشروع التعديل مرة جديدة، فإن الأخطر يبقى في أصل القانون، الذي يتعامل مع الخصخصة كأمر واقع. ببساطة، قطاع الكهرباء سيكون خاضعاً للقطاع الخاص، حتى مؤسسة كهرباء لبنان ستتحول إلى شركة، قابلة بدورها للتشركة مع القطاع الخاص. مصادر متابعة تسأل إذا كان لبنان قادراً حالياً على إنتاج 2200 ميغاواط، فهذا يعني أن كل ما يحتاج إليه هو 1500 ميغاواط. وهذه كمية صغيرة ليتم التخلي عن القطاع من أجلها. مليار دولار، هي تكلفة هذه الكمية، وهو مبلغ يمكن للشركات المهتمة بالاستثمار في لبنان أن تؤمّنه عن طريق BOT بالمقارنة مع الخسارة التي يمكن أن تتكبدها الدولة من جراء خسارة قطاع الإنتاج، بعدما سبق أن خسرت قطاع التوزيع. للمناسبة، فإن لجنة إدارة مشروع مقدمي خدمات التوزيع في كهرباء لبنان أعدّت كتاباً يقترح إبلاغ مجلس الوزراء أن المشروع لم يحقق أهدافه، وأبرزها تخفيض الهدر الفني وغير الفني.

الموظفون بدورهم، سيتحركون رفضاً لإقرار القانون، ولا سيما المادة 45 منه. نقابة موظفي المؤسسة تجتمع اليوم، بعنوان واضح: المادة 45 في نصها الحالي لن تمر.

بحسب مصادر النقابة، فإن المادة التي تعنى بمصيرهم لم تناقش معهم، بل أرسل لهم ملخص عبارة عن ثلاثة أسطر فقط. في نص المادة إشارة إلى أن «الأجراء والمستخدمين مع المؤسسة» سيتوزّعون على ثلاث فئات: إما أن يتم اختيارهم للعمل في الهيئة، أو أن يتم اختيارهم من قبل أي من الشركات، أو في الحالات الأخرى تطبق عليهم أحكام الفائض المرعية الإجراء. بثلاثة أسطر، يتم تحديد مصير 1500 موظف، من دون حتى الأخذ برأيهم، علماً بأن مصير موظفي الوزارة لن يكون أفضل بكثير. فهؤلاء إما أن يبقوا في ملاك الوزارة، أو أن يتم اختيارهم للعمل في الهيئة أو إحدى الشركات، أو أن ينقلوا إلى ملاكات الإدارة العامة الأخرى، أو أن يوضعوا بالتصرف، علماً بأنهم جميعهم يدركون أن الانتقال إلى القطاع الخاص سيعني التخلي عن أمانهم الوظيفي.

وقاحة غير مسبوقة لوزير الطاقة: اقتراح المجلس الملّي لكهرباء لبنان!

لم يسبق أن وصلت الوقاحة إلى هذا المستوى. الكل يعرف أن التعيينات تجرى على أساس المحاصصة الطائفية، لكن أن تُسجَّل هذه المحاصصة في مستندات رسمية، فتلك خطوة متقدّمة تُسجَّل لوزير الطاقة ريمون غجر، في اقتراحه تعيين أعضاء مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان. قبل ذلك، حكي الكثير عن آلية شفافة تعتمدها الوزارة لاختيار المرشحين، تضمنت الإعلان عن الترشيحات على موقعها الإلكتروني، مع تكليف لجنة من الاختصاصيين لتسلّم السيَر الذاتية وتحليلها واختيار المرشحين المقبولين لإجراء المقابلات معهم، ووضع علامات لكل مرشح وفق معايير تسمح بالمفاضلة بينهم. لكن، لم يقل أحد قبلاً إن من بين المعايير «مقتضيات الوفاق الوطني»، بوصفه المعيار الأول. تلك عبارة منمّقة تعني ببساطة مراعاة التوازن الطائفي والسياسي في اختيار المرشحين، على أن يليها معايير: «التوزيع في الاختصاصات»، «عدم تضارب المصالح» و«الوجود الدائم في لبنان».

الأسوأ أن غجر يُقرّ بأنه بسبب التزامه برفع ثلاثة أسماء وفق مقتضيات الوفاق الوطني، «قمنا بإضافة بعض الأسماء التي وردتنا بشكل مباشر بعد إجراء التقييم وفق الأصول». هذا تصريح بأن مقتضيات الوفاق الوطني تنسف أي آلية للتقييم، مهما كانت شفافة أو علمية.

غجر لم يترك لأي من الوزراء أن «يحزر» الهوية الطائفية للأسماء. لماذا تغطية الواقع بشكليات؟ ولذلك، عمد إلى رسم جدول مؤلف من ست خانات يعلو كل منها طائفة المرشحين: سني، شيعي، درزي، أرثوذكسي، كاثوليكي، ماروني، وفي كل خانة وضع ثلاثة أسماء يفترض أن يختار مجلس الوزراء واحداً منها.

لكن لماذا، بدلاً من آلية وضعها وزير الطاقة، لم يؤخذ بالآلية التي أقرّها مجلس النواب بقانون؟ يؤكد غجر أن الآلية لا تشمل أعضاء مجلس إدارة كهرباء لبنان، لأن هؤلاء ليسوا موظفين، بل يتقاضون بدلاً رمزياً عن كل جلسة يشاركون فيها (100 ألف ليرة). ويوضح أن الأمر مختلف بالنسبة إلى رئيس مجلس الإدارة المدير العام للمؤسسة، الذي يكون موظفاً، وسيخضع تعيينه للآلية الجديدة.

(الأخبار)

المشهد السياسي

السفيرة الأميركية تهدّد دياب وحماسة عراقيّة للاتّفاق مع لبنان

(مروان بوحيدر)

لا تكفّ سفيرة الولايات المتحدة الأميركية دوروثي شيا عن ممارسة الوقاحة. تصرّ على التصرف كما لو أنها حاكمة البلاد العليا. وبعد تصريحاتها العلنية التي حددت فيها مواصفات الحكومة اللبنانية التي ترضى عنها وخياراتها السياسية (حكومة اختصاصيين بلا حزب الله)، قررت شيا توجيه تهديدات إلى رئيس الحكومة حسان دياب، للضغط عليه بهدف تنفيذ ما تريده السفارة وحكومتها. وعلمت «الأخبار» أن شيا أرسلت إلى دياب، عبر أصدقاء مشتركين، رسائل قاسية اللهجة تتهمه بها بأنه ينفّذ أجندة حزب الله في الحكومة. وتقول مصادر مطّلعة إن «هذه الرسائل ازدادت وتيرتها، وخاصة بعد المعلومات عن إمكان انفتاح لبنان اقتصادياً على التعاون مع العراق، وعلى القبول باستثمارات صينية». وبحسب المصادر، أن السفيرة لمست جدية رئيس الحكومة في فتح أبواب تساعد على تخفيف الضغط عن لبنان في ظل الحصار الأميركي، مؤكدة أن «دياب يتجاهل رسائل شيا ولا يجيب عليها». وقد عبّر أمام من يلتقيهم عن غضبه من تصرفاتها وتدخّلها السافر في شؤون البلاد، مشيراً إلى أنها، كما بلادها، لا يريدون مساعدة لبنان ولا يريدون من لبنان أن يعمل وفق مصلحته.

إلى ذلك، أكد وزير الطاقة ريمون غجر أن زيارة الوفد العراقي كانت إيجابية، وقد بدأت الوزارة بمتابعة ما اتفق عليه، حيث تعكف حالياً على تحضير رسالة تتضمن ما تحتاج إليه من فيول، كماً ونوعاً، على أن ترسل إلى الجانب العراقي، ليصار بعدها إلى الاتفاق على التفاصيل اللاحقة، لوجستية ومالية. ونفى غجر أن يكون هنالك أي نقاش في عودة العمل بأنابيب النفط القديمة، مشيراً إلى أنها غير صالحة، وخاصة أن محطات الضخ في سوريا والعراق تعرضت للتدمير. وقال إنه جرى الاتفاق على استيراد الفيول، وسيتم ذلك عبر البصرة، مؤكداً في الوقت نفسه جودة الفيول العراقي.

في المقابل، أكدت مصادر عراقية أن الوفد العراقي متحمّس لتوقيع مذكرة التفاهم الاقتصادي بين بغداد وبيروت. وأكد أن إمكانيّة نضوجها وتطويرها كبيرةٌ جدّاً، والعمل على ذلك جدّيٌ وبدرجةٍ كبيرة. أضافت المصادر: هناك خيارات، الأوّل النفط مقابل المنتجات الزراعية وبعض الخدمات. أما الثاني فالنفط مقابل الدفع بصيغةٍ لا ترهق الدولة اللبنانية وبعد عامين من الآن. وأشارت إلى أن العراق قادرٌ على تلبية حاجات السوق اللبنانيّة من النفط، وخصوصاً أن إنتاجه ضخم وحجم التصريف لا يتناسب مع ضخامة الإنتاج.

من جهة أخرى، يعود ملف التدقيق في حسابات مصرف لبنان، بعدما نزع فتيل الخلاف على اسم الشركة، إلى اللقاء الذي جمع الرئيس نبيه بري والوزير جبران باسيل الأسبوع الماضي. اسم شركة «كرول» لم يعد له أثر في الاقتراح. وحلّ محلها طلب وزير المالية من مجلس الوزراء الموافقة على الصيغة النهائية للعقود المنوي توقيعها مع كل من شركة KPMG وشركة Oliver Wyman، للقيام بالتدقيق المحاسبي. ولفتت مصادر وزارية إلى إمكان أن يقترح رئيس الحكومة، من خارج جدول الأعمال، اسم شركة للتدقيق الجنائي، بهدف تكليفها التحقيق في حسابات مصرف لبنان.

(الأخبار)

وزارة الطاقة تحضّر رسالة تتضمن ما تحتاج إليه من فيول لإرسالها إلى العراق

أوجيرو
من أجلنا

مناقصة عمومية

لتزويد آليات ومراكز وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو بمادتي البنزين والديزل أويل وتغيير الزيوت والفلاتر مع خدمة الغسيل (إعادة)

تدعو هيئة أوجيرو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لتزويد آليات ومراكز وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو بمادتي البنزين والديزل أويل وتغيير الزيوت والفلاتر مع خدمة الغسيل.

يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز أوجيرو الرئيسي في بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية، الطابق الأول - الغرفة ١١٨ اعتباراً من نهار الاثنين الواقع فيه ٢٠٢٠/٧/٦ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الاثنين الواقع فيه ٢٠٢٠/٧/١٣.

تجري جلسة فض العروض الساعة العاشرة تماماً من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢٠/٧/١٤.

ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني - الغرفة رقم ٢١٩.

قضية اليوم

مشروع قانون المنافسة: مؤجّل بأمر المحتكرين

«طالما ارتبط تميّز لبنان باقتصاده الحر وأسواقه المفتوحة»... كذبة توارثتها الحكومات والبرلمانات على مدى سنوات، لحماية امتيازات المحتكرين. في أدراج وزارة الاقتصاد اليوم مشروع قانون يسعى، رغم الثغرات الواردة ضمنه، الى إلغاء الاحتكارات وتشريع الأسواق لتحفيز الحركة الاقتصادية عبر تعزيز التنافسية. لكن وزير الاقتصاد وضّبه في درج مكتبه بناءً على طلب «الهيئات الاقتصادية»

(هروان طحطح)

رلى إبراهيم

«النظام الاقتصادي اللبناني هو نظام حرّ»، عبارة تتكرر كثيراً على لسان غالبية أصحاب رؤوس الأموال وشركائهم من السياسيين، في مسعى للحفاظ على امتيازاتهم، بالاستفادة من نظام ليس حرّاً أبداً. وعلى تلك «الكذبة» بنى الاحتكاريون ثرواتهم، واستطاعوا على مرّ السنين التسويق لهذه الأسطورة متغنين بالتنافسية الكاملة والأسواق المفتوحة، فيما الواقع أن أحد أبرز عناصر تدمير الاقتصاد اللبناني هو قيام «جمهورية الاحتكار»، بحماية تشريعية، ما أسهم في تضييق السوق الاقتصادية وتوسع الوكالات الحصرية. وقع المستهلك ضحية تحكم شبكة من رجال الأعمال والسياسة في أسعار السلع، تغيرت الحكومات والبرلمانات، لكنّ أحداً لم يمس بالسوق الاحتكارية. منذ سنوات، يُحكى عن قانون للمنافسة سيبصر النور. بقي الأمر كذلك الى حين إعداد وزير الاقتصاد السابق منصور بطيش، بالتعاون مع المديرة العامة السابقة للوزارة عليا عباس، مشروع قانون للمنافسة.

في الأصل، من شأن قانون المنافسة أن يمنع تاجراً أو اثنين أو أكثر من احتكار سلعة معينة، أكانت محلية أم مستوردة، بشكل يسمح لأي طامح في التجارة باستيراد أو بيع البضائع مهما كان نوعها وعلامتها التجارية. بمعنى أوضح، لن تعود السيارات، من أي ماركة كانت، حكراً على شركة مستوردة واحدة لكل «طراز»، ولا قارورة الغاز السائل حكراً على شركة...

من المهم الإشارة هنا الى أنه لا دراسات فعلية عن الاحتكارات والوكالات الحصرية سوى تلك المعدة في العام 2003 بتمويل من الاتحاد الأوروبي، أظهرت أن ثلثي الأسواق اللبنانية تتّسم بطابع احتكاري. أما الشركات التي تحظى بأكثر نسبة مبيعات فتعود الى شركات استيراد المحروقات والصناعات المرتبطة بها وعددها 14، فيما كانت تسيطر 5 شركات على قطاع الغاز المنزلي، وشركة واحدة على 45% من سوق المشروبات الغازية، و5 شركات على الحصة الأكبر في سوق الأدوية، و5 شركات على قطاع الأسلاك والكابلات، و3 شركات على الحصة الأكبر من طلاء المعادن، و3 شركات تحتكر سوق الاسمنت، ونحو 5 شركات تتصدر الحصة السوقية للنفط والغاز، و20% من كبار المزارعين يسيطرون على 73% من السوق الزراعية. أما الوكالات الحصرية، فتتضاعف يومياً، وسط حماية طائفية كادت تشعل حرباً أهلية عند طرح إلغاء الحماية القانونية لها، بحجة المسّ بمصالح الطائفة.

السياسة في خدمة الاحتكار

البلد كله يرضخ لمجموعة من الامتيازات منذ عشرات السنين، بحماية من السياسيين ومجلس الوزراء والمجلس النيابي، وبعضهم شركاء أساسيون في هذا السوق. في أواخر العام الماضي، أنجز بطيش مشروع قانون المنافسة وأرسله الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء. كان من المفترض أن يعمد وزير الاقتصاد الحالي راوول نعمة الى سحب المشروع ودراسته إذا ما كان من تعديل يذكر لتحسينه وجعله أكثر ملاءمة مع الانهيار الاقتصادي الحاصل. الا أن نعمة الذي أدخل تعديلات طفيفة عليه لا تمس بالجوهر، نشره على الموقع الإلكتروني للوزارة طالباً من «المواطنين إرسال اقتراحاتهم حول مشروع القانون الى البريد الإلكتروني بحلول 12 حزيران» (الماضي). انقضت المهلة فعلياً، غير أن وزير اقتصاد وضّب مشروع القانون في أدراج الوزارة بدلاً من إرساله مجدداً الى مجلس الوزراء، لا لشيء سوى لرضوخه لـ«الهيئات الاقتصادية» التي يمكن وصفها بتجمّع للمحتكرين. ففور شيوع خبر سحب المشروع لدراسته، جنّ جنون رئيسها الوزير السابق محمد شقير، وبدأت جولة الضغط لتفريغ القانون وتطييره، حماية لمصالح شقير ومن يمثلهم. الحجة هنا مضحكة، وأقرب إلى «النكتة» منها إلى أي شيء آخر. فشقير، وإثر زيارته لرئيس الحكومة السابق سعد الحريري سعياً وراء حماية سياسية لرفض القانون، احتدّ على محاولة الحكومة «تغيير وجه لبنان الاقتصادي، فهوية الاقتصاد في لبنان ستبقى اقتصاداً حراً». إذاً، وفقاً للوزير السابق، قانون المنافسة الذي يفترض أن يشرع التنافسية ويطيح الاحتكارات والاتفاقات المنهجة للهيمنة على بعض القطاعات ويجعل الاقتصاد أكثر «حرية» وأقل احتكارية، «يتناقض مع مبادئ الاقتصاد الحر وجوهر المنافسة والتنافسية». الأكيد أن «الهيئات الاقتصادية لن ترضى بأن تسير بكل هذه الأمور، لا اليوم ولا في الغد». هكذا، وبناءً على طلب هذه الهيئات بالتريّث في قبول المشروع، منحها وزير الاقتصاد مهلة شهرين «لكي يتسنّى لنا وضع آلية تعاون شفافة وفعالة لحماية المنافسة، ينتج عنها صياغة مشروع قانون بديل لحماية المنافسة وتعزيزها». ما تقدّم يعني نسف مشروع القانون من أساسه واستبداله بمشروع جديد تعدّه الهيئات الاحتكارية بنفسها، وبعنوان «تعزيز المنافسة».

> **يرفض شقير قانون المنافسة من مبدأ قضائه على مبدأ المنافسة والتنافسية!**
>
> **بطيش: على المشروع أن يأتي ضمن سلة إصلاحات مالية واخرى لتحفيز الإنتاج الوطني**

لتخفيض الهيمنة الى 15%

أما في مضمون مشروع القانون، فهدفه الرئيسي، على ما تذكره المادة الأولى، «تحديد القواعد المنظمة للمنافسة في الأسواق، ومنع الممارسات المخلّة بها، والقضاء على الممارسات الاحتكارية مع ضبط ومراقبة عمليات التركيز الاقتصادي، بما يحقق الفعالية الاقتصادية ويعزز الإنتاج والابتكار والتقدم التقني ويحقق رفاه المستهلكين». غير أن المادة التاسعة تحمل تناقضات في أسس تذليل الاحتكار من خلال توصيفها لوضع «المهيمن» في الفقرة (أ) ضمن 4 حالات، إحداها «إذا كانت حصته تبلغ أكثر من 35% على الأقل من مجمل السوق المعني». على أن نسبة 35% تعد نسبة عالية فعلياً، أو نصف احتكار. لكن اللافت أن الفقرة (ج) من المادة نفسها، تلغي سابقتها عبر القول إنه «يفترض بأن الشخص في وضع مهيمن في السوق إذا كان يمسك بثلث السوق على الأقل»، أي ما يساوي 33%! هذه الملاحظة وردت ضمن مجموعة ملاحظات وضعها رئيس جمعية حماية المستهلك زهير برو؛ فبرأيه، «لا يوجد قانون في العالم يحدد نسبة الهيمنة بالثلث. الرقم الأعلى هو 15%، كما في قبرص». الى جانب ذلك، يرى برو أن المشروع يحتوي على بعض المواد «الخطيرة» التي تغرفه من محتواه، والتي تعطي صلاحيات استثنائية لوزير الاقتصاد والمدير العام للوزارة، ومنها مراجعة وتعديل وسحب محاضر الضبط في الوقت الذي يجب أن تكون هذه الصلاحية للقضاء». ففي المواد 15 و20 و25 يمكن للوزير إلغاء محضر ضبط بحق أحد المحتكرين، «لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة»، مع حقه في «فرض تعويض عند الاقتضاء». هذه المواد، وفقاً لبرو، «تعطي الوزير صلاحيات استثنائية. وكثيراً ما تلجأ القوانين إلى هذه الصلاحيات للسلطة التنفيذية. هذا النمط الاحتيالي، خاصة في قطاع الدواء، استُخدم لسنوات طويلة مدخلاً للرشوة والفساد، إذ كان بعض الوزراء يُسعّرون الدواء حتى خمسة أضعاف السعر الحقيقي مقابل رشى من المستورد. وهذا ما سيحصل في المنافسة عندما يعطى الوزير صلاحيات تقرير مَن المحتكر ومَن المنافس. لذا، وجب إلغاء هذه المواد جميعاً وإلا فقد القانون محتواه». أما الأخطر في ما يتضمنه المشروع فهو المادة 68 التي تقول إنه «على كل شخص أن يقوم بتسوية أوضاعه وفقاً لأحكام هذا القانون خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ نفاذه، وذلك بإلغاء أو وقف كل ممارسة أو اتفاق أو ترتيب قائم قبل هذا التاريخ أو بتقديم طلب لاستثناء أيّ منها من تطبيق أحكام القانون، في حال توفر شروط الاستثناء المحددة فيه». وذلك يتيح لأي طرف حق طلب استثناء والعودة الى مبدأ الاحتكار نفسه تحت ألف حجة وحجة. ويدعو برو الى «فتح باب الاستيراد كاملاً ومن دون أي عوائق، وإلا فرض المهيمن المحتكر أسعاره، كما هو حاصل اليوم في كل القطاعات تقريباً».

للوزير السابق المعدّ لمشروع القانون وجهة نظر أخرى. فهذا المشروع هو محاولة للإصلاح من ضمن المنظومة القائمة: «حاولت إعداد قانون متوازن كي أضمن مروره لتحفيز الحركة الاقتصادية وخفض الأسعار. رغم ذلك، تحاول الهيئات الاقتصادية وغيرها إيقافه وإفراغه لصياغته على قياسها». واليوم، وفقاً لبطيش، هو أكثر وقت ملاءمة لإقراره سعياً وراء خلق أسعار تنافسية في ظل هذا الانهيار. المطلوب قبيل ذلك أن يكون هذا القانون جزءاً من سلة إصلاحات من ضمن برنامج التصحيح المالي تتضمن الإصلاح الضريبي، وقانوناً جديداً لضرائب الدخل أكثر عدالة وكفاءة يرتكز على ضريبة تصاعدية وصحن موحد لضريبة دخل الأسرة، وقوانين إصلاحية للحماية الاجتماعية كضمان الشيخوخة وتصحيح أنظمة التقاعد، وقانون المشتريات العمومية وقانوناً للجمارك، على أن تستكمل في موازاة هذه الإصلاحات «سلة من الإجراءات لتحفيز الإنتاج الوطني، وخصوصاً في مرحلة شح الدولار، حتى نرفع إنتاجنا على حساب الاستيراد».

قتيل وجريح في اعتداء على باص سيّاح

وقع خلاف في منطقة جبال الأربعين في بقاعصفرين في الضنية بين شبّان من المنطقة وركاب باص سيّاح قادمين من منطقتَي طرابلس وصيدا. وحصل تضارب بين عدد من أبناء المنطقة وعدد من ركاب الباص على خلفية معاكسة فتاة. واستُخدمت عصيّ وسكاكين في الإشكال. غير أنّ الخلاف لم ينتهِ «في أرضه»، رغم التوسط من قبل الموجودين لمعالجته، بل عمد الشبان المعتدون إلى نصب مكمن للباصات في بلدة سير على مفترق الطريق المؤدي إلى بقاعصفرين، حيث تجدد الخلاف. وهناك عمد أحدهم إلى إطلاق النار على أحد الباصات حيث قتل السائق جراء إصابته برصاصة في رأسه (سوري الجنسية) وأصيب شخص آخر بجروح. وقد نقلت سيارة إسعاف تابعة لجهاز الطوارئ والإغاثة في «الجمعية الطبية الإسلامية» الجريح إلى المستشفى الحكومي في طرابلس للمعالجة، فيما كان الأول قد فارق الحياة قبل الوصول إلى المستشفى. وتنفذ وحدات من الجيش وقوى الأمن الداخلي عمليات دهم واسعة في بلدات بقرصونا وسير وبقاعصفرين بحثاً عن مطلقي النار لتوقيفهم.

(الأخبار)

تقرير

مرافقو عثمان يعتدون على الزميل بو حيدر

اعتدى مرافقون للمدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء عماد عثمان، على الزميل المصوّر في «الأخبار» مروان بو حيدر قبل أيام في منطقة رأس النبع. وأثناء مروره على متن دراجته النارية المرخّصة، حصل خلافٌ بينه وبين سائق سيارة مدنية يجلس إلى جانبه راكب. بادر سائق السيارة الزميل بو حيدر بشتيمة صارخاً فيه بالقول: «هِش»، فردّ عليه بالطريقة نفسها. عندها طارداه المجهول بعصبية: «شعبة المعلومات». عندها طلب الزميل البطاقة العسكرية للتأكد، فصرخ أحدهما في وجهه ليُهاجمه الآخر ويُقيّد يديه، ثم انهالا عليه بالشتم والإهانات قبل أن يجرّه أحدهما بطريقة عنيفة إلى السيارة من نوع هوندا Crv ليضعه على مقعدها الخلفي. وفي تلك الأثناء، أجرى أحدهما اتصالاً لتصل سيارة ثانية يستقلها شخصان أيضاً. لم يكن أحدٌ من هؤلاء الأربعة يرتدي سترة عليها أي إشارة تُبيّن هوية المجهولين الأربعة. وعلمت «الأخبار» أنهم ينتمون إلى فريق الحماية الخاص بالمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان. والأنكى من ذلك، أنّ أيّاً منهم لم يكن يعرف الطريق المؤدية إلى فصيلة البسطة، فاستعانوا بالزميل «المخطوف» ليُرشدهم إلى مقر الفصيلة. وهناك تعرّض الزميل بو حيدر لمزيد من الإهانات حيث سطّرت بحقه محاضر ضبط بعدة مخالفات، أحدها غير صحيح يتعلّق بعدم ارتداء خوذة نُسبت كذباً لأبو حيدر. ويمكن لغرفة التحكم المروري العودة إلى كاميرات المراقبة للتأكد. حتى إنه لما استفسر الزميل من رتيب التحقيق عن سبب تحرير محضر بمخالفة خوذة، بينما كان يرتديها أثناء توقيفه، ردّ الرتيب بأن هذا ما طلبه منه عنصر المعلومات ولا يمكنه أن يخالفه خوفاً من تسطير عقوبة بحقه. كذلك لم يسمح له بإجراء أي اتصال أثناء تقييده ولا أثناء وجوده في المخفر. ورغم أن الزميل بو حيدر أبلغهم أن حقه القانوني يُتيح له إجراء اتصال بذويه أو بوكيله القانوني، لم يستجب أحد من الأمنيين له، وسخروا منه.

> **سطّرت بحقّه محاضر ضبط بعدّة مخالفات، أحدها غير صحيح يتعلّق بعدم ارتداء خوذة**

المسألة لم تنته هنا. إذ إنّ الزميل بو حيدر عندما عاد في اليوم التالي لتسلّم دراجته، لم يُسلّم الدراجة رغم أنه كان قد دفع محاضر الضبط التي حُررت بحقه. وقد جرت المماطلة لتسليمه دراجته النارية مدة يومين. وفي كل مرة، كان يحضر لتسلّمها، كان رتيب التحقيق يُخبره بأن الضابط غير موجود. استمرت هذه الحال إلى أن اتصل الزميل بو حيدر بأحد معارف أمر الفصيلة للتوسّط معه للتدخّل لتسليمه دراجته النارية المحتجزة من دون وجه حق. وبالفعل، نجحت الوساطة قبل أن يتبيّن أن محرّك الدراجة احترق من دون أن تُعرف الأسباب.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

قضية

إقفالات «مؤقتة» تهدّد قطاع البيع بالتجزئة
ربع المحال التجارية أُقفل نهائياً

ربع المحال التجارية في بيروت والمناطق اقفلت أبوابها منذ بداية السنة الجارية. وحتى نهاية 2020 يتوقع أن يبقى ثلث هذه المحال فقط مفتوحاً بسبب أزمة سعر صرف الليرة وشح الدولار وتراجع القدرة الشرائية للبنانيين والمقيمين

إيلده الغصين

أعلن عدد من محال البيع بالتجزئة في لبنان، أخيراً، الإقفال «المؤقّت» إلى حين ضبط الأوضاع، ولا سيّما سعر صرف الدولار، وهو ما قد يجعل الإقفال «دائماً»، لعدم توفّر مؤشّرات حيال «الضبط» المرجوّ. من بين الشركات التي توقّفت عن البيع، شركة «مايك سبورت» التي أعلنت رفضها «الانخراط في لعبة البيع والشراء غير الرسميّة لعملة الدولار وتحديد أسعار البضائع والسلع لدينا على هذا الأساس،

> ثلث المحال التجارية فقط سيبقى مفتوحاً حتى آخر 2020

ما يقتضي إغلاق فروعنا كافة مؤقتاً». كذلك فعلت شركات أخرى، منها «ماري فرانس» التي توقّفت عن البيع في فروعها كافة إلى حين «تحسّن الوضع»، ورفضاً لـ«تسعير بضائعنا وفق السعر المتداول في السوق». في المقابل حدّدت شركات عديدة، اليوم، موعداً لإقفال متاجرها وفروعها، بالتضامن في ما بينها، لأنها «فرصتنا الأخيرة للبقاء»، أوضاعه، سواء كانت المحال مغلقة أم مفتوحة، وهو قطاع لا يريد أن يموت، لكنّه لا يستطيع أن يعيش، ولا سيّما أن التجار أمام خيارين أحلاهما مرّ: الاستمرار مع نزيف دائم عبر خسارة رساميلهم بسبب ارتفاع سعر الصرف، أو الإقفال النهائي، وهو ما يؤدي إلى خسارة أموالهم وموظّفيهم وتبعات الإخلاء التجاري... لكنهم اختاروا خطاً وسطياً عبر إقفالات مؤقتة تؤدّي إلى تجميد نشاطهم إلى أجلٍ غير محدّد!».

بينما أجّلت شركات أخرى الموعد الى نهاية العام الجاري، مثل «أديداس» التي أعلنت «تعليق الإدارة المباشرة لمتاجرها في لبنان وإغلاق مكاتبها اعتباراً من نهاية 2020، بسبب التحدّيات الاقتصادية».

هذه الإقفالات ليست بعيدة عن الأزمة العالميّة التي ألّمت بقطاع البيع بالتجزئة في ظل الإقفال بسبب فيروس كورونا، وقد تراجعت مبيعاته بشكل ملحوظ في بريطانيا والولايات المتحدة مثلاً. لكن في لبنان، إلى جانب الإقفال على مدى ثلاثة أشهر، شهدت القدرة الشرائية لدى المستهلكين تراجعاً كبيراً، بالتزامن مع هبوط سعر صرف الليرة أمام الدولار. «منذ نهاية عام 2011 حتى تشرين الأول 2019 انخفضت المبيعات بنسبة وسطيّة هي 40%... وبين تشرين الأول الماضي وآذار 2020، تأهزت نسبة انخفاض المبيعات 70%»، كما يقول رئيس جمعية تجار بيروت، نقولا شماس، لـ«الأخبار».

في النصف الأول من السنة الجارية «بلغت نسبة الإقفالات النهائيّة 25% في بيروت والمناطق»، بحسب شماس، في حين «تشير التوقّعات إلى أنه حتى آخر 2020 فإن ثلث المحال فقط سيبقى مفتوحاً». أما خلال التعبئة العامة، فإن «نسبة تراجع المبيعات وصلت إلى مئة في المئة، إذا استثنينا الماكولات والمشروبات والمعقّمات وأدوات التنظيف». يعزو شماس أسباب «احتضار القطاع التجاري وتراجعه إلى الحضيض»، إلى مشكلات في الطلب، «إذ انخفضت القدرة الشرائيّة لدى اللبنانيين»، وفي العرض «بسبب عدم قدرة التجّار على تحويل الأموال إلى الموردين في الخارج في ظل الظروف المالية والمصرفية». ويختصر الموقف بأن «القطاع التجاري في أسوأ

تبعات الصرف والبطالة تطال عدداً كبيراً من نحو 400 ألف يعملون في هذا القطاع (مروان طحطح)

الضرائب التي كانت تدفعها، مثل الضريبة على القيمة المُضافة والرسوم الجمركيّة والضرائب على الأملاك المبنية، واشتراكات الضمان الاجتماعي لموظّفيها، ولا سيّما أن المحال الموجودة في المولات ملزمة بالتصريح عن مبيعاتها وموظّفيها». وينذر من «تبعات التي تضمّ نحو 400 ألف موظّف».

الأزمة برأي أبشي مترتبة عن قرارات الحكومة السابقة، وأخطاء التقدير عبر حصر الدعم بأنواع محدّدة من السلع والقطاعات، في حين أن «ذلك الحقّ الضرر بقطاعات أخرى غاب عنها الدعم، ولا سيّما خلال التعبئة العامة، غير أننا اضطررنا كقطاع خاص إلى دعم أنفسنا، إذ عمدنا مثلاً إلى إعفاء المحال المستأجرة في المول من دفع الإيجارات طوال فترة الإقفال، ومساعدة ماليّة عبر الدفع فقط بحسب نسبة المبيع حتى آب المقبل». لكن ارتفاع سعر الصرف بهذا الشكل بعد إعادة افتتاح البلد «أدّى إلى انخفاض المبيعات بنسبة تراوح بين 30 و40% خلال الشهر الأول للافتتاح مقارنة بالعام الماضي»، بينما يشهد قطاع البيع بالتجزئة «انحداراً كلياً منذ 2015، ما سينعكس على التوظيف». وبشأن الإقفالات المؤقتة وكيفية تعاطي المؤجّر مع المحل المقفل، يرى أنه «سيتمّ التعاطي وفق كل حالة، بينما لا يوجد إقفال بالمعنى المؤقت، إذ تربط الشركات المقفلة عودتها بتحسّن الوضع، وهو أمر شبيه بانتظار أعجوبة... فلا مؤشرات لهذا التحسّن أو لانخفاض سعر الصرف أو لدعم القطاع من قبل الدولة، كما رشح عن الاجتماعات المتواصلة التي نعقدها»، فلا تجاوب مع مطالبنا بـ«حسم الضرائب خلال فترة الإقفال، وإلزام المصارف بإقراضنا بفوائد منخفضة».

تقرير

«اللبنانيّة للنقل الجويّ» تصرف 500 موظف

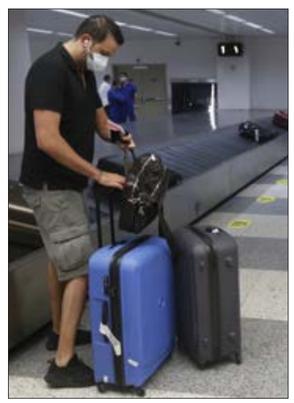
(مروان طحطح)

راجانا حميّة

«عالسكت»، صرفت الشركة اللبنانية للنقل الجوي LAT) 500) من موظفيها البالغ عددهم نحو 700. لم يُصرف هؤلاء دفعة واحدة بل على «جولات» بدأتها الشركة مع مطلع الأزمة المالية الحالية، ومرّت من دون أية أصداء. مرّت كأنّ شيئاً لم يكن، كأن عائلة لم يُقطع مصدر رزقها. حتى من خسروا أعمالهم رحلوا من دون أن يعترضوا، بعد أن دفعتهم الشركة نحو توقيع استقالاتهم طوعاً بعدما «أغرتهم» بدفع تعويضات ما بين 6 و11 شهراً، بحسب سنوات خدمتهم. كان من نتيجة تلك الممارسات، التي كانت أقرب إلى الضغط منها إلى الإغراء، أن خضع كثيرون من الموظفين وانسحبوا من أعمالهم مقابل الحصول على تعويضات قرّرتها الشركة. لم يكن باستطاعة هؤلاء «الاستئناف»، وخصوصاً أنهم «كانوا يرغبون بتحصيل ما أمكن من الشركة التي كانت قد سحبت منهم سابقاً الكثير من التقديمات، من خفض سقف الاستفادة من التأمين وتأثيرات ذلك على شراء الأدوية، إضافة إلى إلغاء نظام الحوافز وغيرها من الأمور»، على ما يقول أحد المتابعين للملف. أما من بقي «يناضل» في الشركة، فلا يزال ينتظر ما ستؤول إليه المفاوضات مع إدارتها. وهؤلاء اليوم يتقاضون «من الجمل دينتو»، على ما يقولون، فيما جزء منهم لم يتقاضوا شيئاً من رواتبهم منذ بضعة أشهر.

لا أحد يعرف إلى ما ستؤول إليه الحال مع الشركة، وخصوصاً أن الأزمة ليست آنية، وإن اشتدّت اليوم بسبب حدّة الأزمة الاقتصادية المالية الخانقة ومن ثم فيروس كورونا الذي كان شديد التأثير على قطاع النقل الجوي. أزمة LAT بدأت قبل سنوات، تحديداً منذ بدأت شركة «طيران الشرق الأوسط» (ميدل إيست) تبسط سيطرتها على كلّ الخدمات والأعمال في مطار بيروت الدولي. لم تكن LAT قادرة على مواجهة «حوت» الشرق الأوسط، إذ كانت تعتمد في عملها على الطائرات الأجنبية (ولا سيما التركية والبريطانية). استحوذت «ميدل إيست» على غالبية الأعمال من تخزين وتنظيف وتزويد الطائرات بالوقود، بعدما باتت لها شركاتها الخاصة وتعهدوها الذين يقومون بالأعمال نفسها التي كانت تقوم بها LAT. ضعفت أعمال LAT منذ قويت «ميدل إيست»، قبل أن تشتد أزمتها مع تدهور الأوضاع الاقتصادية المالية. بعدها أتت أزمة «كورونا» التي أدت إلى إقفال مطار بيروت الدولي أربعة أشهر ونصف شهر. خلال ذلك، لم يكنْ لدى الشركة ما تفعله... سوى التفاوض مع الموظفين تمهيداً لصرفهم. وطيلة هذه الفترة من العسر المالي في الشركة، صُرف ما لا يقل عن 500 عامل «بالتراضي»، على ما يقول رئيس اتحاد نقابات النقل الجوي في لبنان علي محسن. مع ذلك، لا يجد محسن كلمة «التراضي» التعبير الأفضل، إذ أنها «بالشكل الذي حلّت به، لا تعطي الذين تركوا أعمالهم حقوقهم، وخصوصاً أنها وقّعوا استقالاتهم تحت الضغط والترغيب بالمال ورحلوا». اليوم، لا يزال في الشركة بحدود «200 عامل»، بحسب محسن، الذي يقود المفاوضات بين الطرفين أملاً في الوصول إلى حلول مرضية.

> الموظفون الـ 500 صُرفوا على دفعات منذ بداية الأزمة المالية

من تبقّوا هم من الموظفين الثابتين، ونسبة الثابتين في الشركة «تمثل حدود الـ 20%، فيما 50% كانوا من الموظفين بعقود تمتد لستة أشهر أو سنة أو سنتين كحدّ أقصى»، على ما يشير محسن. بالنسبة إلى أصحاب العقود، اتبعت الشركة أحد أسلوبين، فمن جهة لم تجدد عقود من انتهت مدة عقودهم، ومن جهة أخرى عمدت إلى إعطاء الموظفين عطلتهم السنوية. وفي هذا الإطار، يشير رئيس نقابة العاملين في الشركة، حسن اللقيس إلى «أننا اليوم نقوم بالمفاوضات مع الإدارة، صحيح أن الشغل ضعيف ويجب علينا تحمّل الأزمة مع الشركة، إلا أن الحلول لا يجب أن تكون على حسابنا». اللقيس شأنه شأن آخرين لم يتركوا عملهم بعد، أو بالأحرى لم يُصرفوا، ولكنه أيضاً من «ضمن الذين عُرضت عليهم مبالغ مالية».

لا يعرف هؤلاء الى ما سيؤول إليه مصيرهم، فلا هم اليوم عاملون في الشركة ولا هم منقطعون عن العمل. فقط ينتظرون.

ليست أزمة LAT آخر المطاف في هذا المرفق. ثمّة عاملون كثر، منهم المياومون والعاملون بعقود في شركات أخرى، ينتظرون المصير نفسه، وخصوصاً مع انخفاض أعمال مطار بيروت الدولي إلى ما دون النصف. والسؤال هنا: متى يحين موعد البقية؟

تقرير

«مأثرة» جديدة لـ«سبورتينغ كلوب»: منع محجّبة من دخول المسبح

إيلده الغصين

أضيفت، أمس، إلى «مآثر» مسبح «سبورتينغ كلوب» (المنارة)، «مأثرة» جديدة، بعدمنع امرأة محجّبة من دخول المسبح برفقة ابنتها وحفيدتها، بحجّة «سياسته بعدم السماح بدخول من لا يرتدون ملابس مخصّصة للسباحة إلى نطاق المسبح». وكان المسبح نفسه قد حدّد، الصيف الماضي، لباساً موحداً (!) للعاملات المنزليات (شورت وتي شرت)، ومنع «العائلات التي تُلزم العاملات بمرافقة أولادها إلى حوض السباحة بكامل ثيابهن». ويأتي ذلك بعد أيام على تسطير الشرطة السياحية محضر ضبط بحقّ مسبح «دوفيل» (خلدة) لمنعه من السباحة شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة تبيّن، للمفارقة، أنّه بطل في السباحة.

وكتبت فرح شقير على مواقع التواصل الاجتماعي أن إدارة المسبح منعت والدتها المحجّبة من دخول المسبح. وأوضحت لـ«الأخبار» أن «الأمر الأبرز هو عدم وضع المسبح لائحة علنيّة بسياسته وشروط الدخول إليه. وبعدما تعذّر على موظّف الاستقبال إيضاح سبب عدم منح والدتي تذكرة دخول، مع أنني أوضحت أنها لا تريد السباحة بل شرب القهوة قرب المسبح ومساعدتي في العناية بابنتي... قابلني أحد المسؤولين، ولم يكن واضحاً في تبريره الذي اقتصر على ضرورة حيازتها ملابس مخصّصة للسباحة». وأضافت «لذلك طالبتهم بطباعة الورقة ووضعها في مكان واضح، وهذا ما حدث، في حين أن بيان الإدارة كان موارباً، إذ أشار إلى أن الشروط منشورة منذ إنشاء الشركة!».

الورقة التي طُبعت بوجود شقير ذُيّلت بـ«تاريخ قديم»، وجاء فيها بالإنكليزية (في حين أن القوانين الخاصة بالمؤسسات السياحيّة تفرض العربيّة لغة أولى) أنه «يُسمح بدخول المسبح فقط بلباس البحر (شورت، بيكيني) ولا يُسمح بالأكمام الطويلة والسراويل». واحتفظت شقير بحقّها برفع دعوى قضائيّة ضدّ المسبح «بسبب التمييز الذي تعرّضت له والدتي ولأذى النفسي اللاحق بابنتي التي لم تفهم سبب منع جدتها من الدخول، وخاصة أنني سبق أن نزلت بثيابي إلى المسبح من دون أن أكون مرتدية ملابس البحر ولم أواجه بالمنع الذي ووجهت به والدتي».

وفي حين أكدت مصادر وزارة السياحة لـ«الأخبار» أن «الشرطة السياحية ستفتح تحقيقاً في الحادث»، نشرت إدارة المسبح بياناً أوضحت فيه أنه «لا يمكن لأي شخص الدخول إلى المسبح إلا بلباس السباحة، بغض النظر عن مذهبه أو جنسه، والموظف أبلغ شقير بهذا الشرط ورحب بوالدتها المحجّبة لدخول كافيتيريا المسبح، لكنها رفضت الالتزام بالشروط الموضوعة». وحذّرت «من التمادي في بث الشائعات الكاذبة لأنها ستعمد إلى الادعاء على شقير». الشريك في النادي، مروان أبو نصّار، قال لـ«الأخبار»، إن «سياسة مسبحنا تمنع النزول إلى الشاطئ أو المسبح بغير ملابس السباحة، والمسألة ليست متعلّقة بالحجاب... نحن مسبح خاص لديه شروطه».

في تعميم سابق لوزارة السياحة (الرقم 5، تاريخ 25 نيسان 2012)، موجّه إلى المسابح والحمامات البحريّة ومرافئ الاستحمام، طلبت «اعتماد المساواة في استقبال الزبائن من دون تمييز لجهة العرق أو الجنسيّة والأشخاص ذوي الحاجات الخاصة المتمتعين بالأهلية القانونية». لكن التعميم لا يلقى تطبيقاً، وتتخذ المسابح الخاصة حجّة «السياسة الداخليّة» الخاصة بها لتفرض شروطاً تتسم غالباً بالعنصرية والتمييز.

نقيب أصحاب المؤسسات السياحيّة جان بيروتي أكّد لـ«الأخبار» أنه «لا يمكن منع المحجّبات بالمطلق من الدخول إلى المسابح. لكن إذا كان المسبح الخاص يحدّد سياسة خاصة في منطقة محدّدة ضمنه، مثل البارات، تحوي كحولاً وتفرض لباس البحر فذلك يُفترض أن يكون معلناً بشكل واضح، شرط ألا يتعارض مع النظام العام وأن لا يكون عنصرياً أو منافياً للحريّات العامة». فيما أكدت مديرة البرامج في «حركة مناهضة العنصريّة» رنى بوكريم أن «من حقّ المتضرّرة رفع دعوى قضائية، تماماً كما فعلنا سابقاً مع أحد المنتجعات لمنعه دخول امرأة إثيوبية». وذكّرت بأن هذه الممارسات «تتعارض وتعميم وزارة السياحة الذي يحظر جميع أنواع التمييز».

نظرا لإقفال مقالع وكسارات وأفران شركة الترابة الوطنية (السبع) منذ أكثر من ستة أشهر مما أدى الى تقليص مخزونها وكميات الاسمنت المكيس المسلمة الى الاسواق، وحرصا" منها على مصلحة المستهلك، تعلن الشركة بأنها ستعطي الأولوية بالتسليم لأصحاب الورش العاملة حاليا" عبر آلية لتسليمهم مباشرة أو عبر تجارها المنتشرين على كافة الأراضي اللبنانية.

الوثائق المطلوبة:
رخصة بناء صالحة وأمر مباشرة
عنوان الورشة
صورة عن هوية صاحب الورشة
رقم هاتف صاحب الورشة
الرقم المالي

ترسل الطلبات والوثائق عبر البريد الالكتروني ليتم التدقيق والبت بها على العنوان التالي:
SALES@CIMNAT.COM.LB
للاستفسار والاتصال على الارقام التالية:
76 | 307 400 76 | 307 408

CIMENTERIE NATIONALE
PRODUCER OF
اسمنت السبع
AL SABEH CEMENT

على الغلاف

تجاوز «هجين» للخطوط الحمر

وليد شرارة

سلسلة الانفجارات «الغامضة» التي وقعت في إيران تؤكد أن المواجهة بين التحالف الأميركي - الإسرائيلي ومحور المقاومة، وفي قلبه إيران، إلى تصاعد، رغم جملة التطورات الدراماتيكية التي شهدها العالم، وبشكل خاص الولايات المتحدة، فجائحة «كورونا» وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية الكارثية عليها، والاحتجاجات الشعبية على العنصرية المؤسسية بعد جريمة قتل جورج فلويد من قبل الشرطة الأميركية، وما قد ينجم عنهما من آثار شديدة السلبية على إمكانية فوز دونالد ترامب برئاسة ثانية، هي اعتبارات لم تمنع جميعها الفريق المشرف على ملف إيران في واشنطن، المتصهين أيديولوجياً وعقائدياً، من المضيّ في سياسة تسعير «الحرب الهجينة» التي تشن عليها وعلى حلفائها.

ستكشف الأيام، ربما، كيفية وقوع هذه الهجمات، وإذا ما كانت من فعل إسرائيل وحدها، أو ناجمة عن تعاون أميركي - إسرائيلي، إلا أن الفريق المشار إليه، وعلى رأسه مايك بومبيو، وزير الخارجية الأميركي، يتحمّل مسؤولية كاملة عمّا وقع في إيران، لا تقل عن مسؤولية رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو. فإسرائيل، المدركة للتحولات في ميزان القوى في الإقليم، لا تتجرأ على المبادرة إلى مثل هذا الأمر من دون ضوء أخضر أميركي. ويضاف إلى ذلك أن ما جرى، حتى ولو نتج عن قرار إسرائيلي بالرد على هجمات سيبرانية إيرانية، كانت هي بدورها رداً على هجمات إسرائيلية سبقتها، يندرج بمجمله في سياق الحرب الهجينة المتبعة ضد إيران وحلفائها، والتي تستخدم فيها «الضغوط القصوى» الاقتصادية والمالية، و«عمليات ما دون الحرب» بجميع أشكالها.

دُشّن هذا النمط الجديد من العمليات في سوريا منذ 2014، وأصبح يشمل العراق السنة الماضية، ويبدو أننا أمام محاولة لتوسيعه باتجاه إيران اليوم. غير أن الاستهداف «الهجين»، السيبراني أو غيره، لمنشآت البرنامجين النووي والصاروخي في إيران، يمثّل تجاوزاً لخطوطها الحمر، وتهديداً لأمنها القومي، من الصعب أن تكتفي إزاءهما فقط ببيانات إدانة واستنكار وتحذير.

يعزز عدد من الخبراء القرار الإسرائيلي بالقيام بمجموعة من العمليات ضد مواقع حساسة جداً في إيران، خلال العشرة أيام الماضية، إلى الرغبة في توجيه رسالة «رادعة» و«قوية» لها، والردع بالمفهوم الإسرائيلي غالباً ما يعني اللجوء إلى القوة المفرطة والرد غير المتناسب في مقابل أي عمل يصنّف تحدّياً لقدرات إسرائيل. يكفي للتأكد من ذلك مراجعة سجلها في سوريا خلال السنوات الأخيرة، ومئات الغارات، وهي جزء من «آلاف الهجمات» بحسب غادي آيزنكوت، رئيس الأركان الصهيوني السابق، ضد مواقع تزعم أنها مخازن ومصانع للصواريخ.

صنّفت إسرائيل عملية تطوير القدرات الصاروخية عند إيران وحلفائها على أنها تهديد وجودي، لا على أنه شكل لقدرتها على المبادرة بالحرب مثلاً، وبات التصدي المباشر لها مبرراً. المنطق نفسه يستخدم حالياً لتسويغ العمليات التي نفّذت ضد إيران بذريعة أن الأخيرة متهمة بهجوم سيبراني ضد شبكة المياه الإسرائيلية في أيّار/مايو الماضي كاد يؤدي، بحسب «فايننشال تايمز»، إلى حرمان عشرات الآلاف، وبينهم مزارعون، من الماء، وبتسميم المئات نتيجة رفعه مستوى الكلور فيها. الهجوم السيبراني على ميناء «الشهيد رجائي» في بندر عباس ليس كافياً، من المنظور الإسرائيلي، لنهي إيران عن تكرار ما فعلته، والمطلوب هو خطوات تصعيدية تظهر استعداداً للذهاب إلى مستوى أعلى من المواجهة، وتخدم استراتيجية «الضغوط القصوى»، المؤلة جداً بالنسبة إلى طهران، المشكلة أن الأخيرة أبدت طاقة عالية جداً على احتمال الألم. وكما لم تمنعها، هي وحلفاؤها، «عمليات ما دون الحرب» من استمرار مراكمة وتطوير القدرات العسكرية والصاروخية في سوريا، ويضيف بعض المطلعين العراق، وقبلهما لبنان، ومضت في مسار «بناء تحت النار»، فهي لن تتوقف عن ذلك في داخل حدودها.

يشير هؤلاء المطلعون إلى أن أكثر ما يستفزّ إسرائيل هو معلومات متواترة عن إدخال تعديلات تكنولوجية نوعية على الصواريخ، تزيد من دقتها، وخاصة من قدرتها التدميرية. بمعزل عن مدى صحة هذه المعطيات، الواضح هو أن الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية ضد إيران وحلفائها لم تحقق أياً من أهدافها الرئيسية، وفي المقابل، فإن الأخيرة راكمت قدرات ردع مهمة، وتمكنت من تطوير مقدراتها العسكرية بما يتناسب مع التهديدات التي تواجهها، وهي تعتبر أن الحرب المفروضة عليها منذ 40 عاماً لم تنتهِ بعد، وأن الحفاظ على مكتسباتها يتطلب الاستعداد الدائم لخوض غمارها.

> **أكثر ما يستفز إسرائيل هو معلومات عن تعديلات تكنولوجية نوعية على الصواريخ**

يستفزّ إسرائيل هو معلومات متواترة عن إدخال تعديلات تكنولوجية نوعية على الصواريخ، تزيد من دقتها، وخاصة من قدرتها التدميرية. بمعزل عن مدى صحة هذه المعطيات، الواضح هو أن الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية ضد إيران وحلفائها لم تحقق أياً من أهدافها الرئيسية، وفي المقابل، فإن الأخيرة راكمت قدرات ردع مهمة، وتمكنت من تطوير مقدراتها العسكرية بما يتناسب مع التهديدات التي تواجهها، وهي تعتبر أن الحرب المفروضة عليها منذ 40 عاماً لم تنتهِ بعد، وأن الحفاظ على مكتسباتها يتطلب الاستعداد الدائم لخوض غمارها.

طهران: أضرار جسيمة في نطنز

لم تعلن إيران بعد عن أسباب حادثة مفاعل نطنز النووي، القريب من مدينة أصفهان، الخاضع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكن، وفي تصريح مختلف عن التعليقات على الحرائق المتتالية، أكد المجلس الأعلى للأمن القومي، على لسان المتحدث باسمه كيفان خسروي، أن التحقيقات «أدّت إلى تحديد أسباب الحادث بدقة... لأسباب أمنية معيّنة، سيعلن عن أسباب هذا الحادث وتفاصيله في الوقت المناسب».

ما بات معلناً، هو أن الحريق، في مبنى فوق الأرض ضمن المنشأة النووية التي يقع معظمها تحت الأرض، أحدث أضراراً جسيمة واستهدف صنع أجهزة الطرد المركزي المتطورة. وهو سيتسبّب بتباطؤ تطوير وإنتاج أجهزة الطرد على المدى المتوسط، وفق ما أعلن أمس المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، بهروز كمالوندي. الأخير أفاد بعدم وقوع إصابات في الأرواح، إلا أنه أكد أن الخسائر المادية ليست بسيطة، مؤكداً أن بلاده ستعمل على إقامة مبنى آخر أكبر ومزود بمعدات أكثر تطوراً بدلاً من المبنى المتضرر.

ووفق سيناريو الهجوم الإسرائيلي، لن يكون الهجوم الأوّل الذي يستهدف البرنامج النووي الإيراني، وإن اختلف في المستوى والنمط. أبرز الهجمات كان الاختراق الإلكتروني، لتحالف أمني أميركي - إسرائيلي - غربي، لمنشأة نطنز ذاتها، في 2007، وما تلاها من عمليات اغتيال نفّذها الموساد بحق علماء نوويين، راح ضحيتها أربعة علماء بملصقات متفجرة وواحد بالرصاص، بين عامي 2010 و2012.

في غضون ذلك، نشرت «بي بي سي» البريطانية، بياناً منسوباً لمجموعة إيرانية معارضة، تظهر للمرة الأولى، تسمى «نمور الوطن»، تتبنى الهجوم على نطنز.

(الأخبار)

إسرائيل تختار الرقص في العرس الإيراني

قاسم س. قاسم

شهد الأسبوع الماضي سلسلة انفجارات «غامضة» استهدفت برنامجَي إيران النووي والصاروخي. من المحتمل أن تكون هذه الانفجارات مفتعلة، إمّا بعمل أمني مباشر على الأرض أو عبر طائرات «كوادكوبتر» مفخخة، أو بهجمات سيبرانية.

ومن المحتمل أيضاً، أن تكون بعض الانفجارات التي حدثت عرضية، أو ناجمة عن خطأ بشري. لكن المؤكد أن هناك نمطاً لما جرى، وبعض المواقع المستهدفة تخدم إمّا برنامج الصواريخ أو البرنامج النووي، المشروعين اللذين يثيران مخاوف الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج العربي.

لكنّ الجهتين الوحيدتين اللتين تملكان القدرة على تنفيذ مثل هذه الهجمات هما الولايات المتحدة وإسرائيل. ما يشير إلى احتمالية توزّع إحداهما، أو كلتاهما، هو ما أوحى به رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، أثناء لقائه المبعوث الأميركي الخاص لإيران برايان هوك في القدس المحتلة الأسبوع الماضي، عن وجوب منع إيران من امتلاك السلاح النووي. وما يزيد الشبهة حول دور إسرائيلي كبير، ما نقلته وسائل إعلام العدو، عن مصادر عسكرية إسرائيلية، شرحت ما جرى في نطنز.

بعدها بأربعة أيام، دوّى انفجار بمركز طبي في منطقة تجريش شمالي طهران (على خلاف قواعد «المعارك بين الحروب» التي تتجنب إسرائيل فيها القتل، أدّى هذا الهجوم إلى مقتل 19 شخصاً، ونفى مساعد وزير الصحة الإيرانية ارتباط مشفى «سينا أطهر» المستهدف بأي نشاط نووي. وفي تغريدة له على «تويتر» الجمعة، قال رئيس «معهد الأمن القومي» عاموس يادلين إن الانفجارين اللذين وقعا - بارشين وسينا أطهر - مرتبطان بمنشأة خوجير لتصنيع الصواريخ).

في كلا الحادثَين قالت السلطات الإيرانية، بحسب التحقيقات الأولية، إن الانفجار سببه تسرّب غاز، وإن الهجوم السيبراني مستبعد بالحالة الأولى بسبب عدم ربط منشأة الغاز بأي شيء إلكتروني. في اليوم ذاته، قال نتنياهو بعد اجتماعه بهوك إن إسرائيل «ستفعل كل ما في وسعها لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية». وبحسب البيان الصادر عن مكتبه: «لقد عقدت اليوم اجتماعاً مهمّاً مع المبعوث الأميركي الخاص بإيران، برايان هوك، وتتخذ إجراءات عسكرية قوية بشكل متكرر ضد إيران وحلفائها في سوريا، وفي أماكن أخرى، بحسب الحاجة».

في 2 تموز/ يوليو الجاري، انفجر مخزن في مفاعل نطنز النووي. هذه المرّة قالت صحيفة «نيويورك تايمز»: «بخلاف التفجيرات التي شهدتها إيران: الانفجار الضخم في منشأة بارشين العسكرية في طهران، والانفجار في مشفى بالمدينة، فإن كل الإشارات تؤدّي إلى أن ما حدث في نطنز هو هجوم مدبّر». ونقلت الصحيفة عن «مصدر استخباري شرق أوسطي»، أنّ «الانفجار سببه جهاز متفجّر وضع داخل المنشأة، وأضاف إنّه تسبّب بدمار كبير في الأقسام فوق الأرضيّة من المنشأة حيث وضعت أجهزة الطرد المركزي الجديدة». هذه الرواية أكدها مصدر عسكري إسرائيلي لقناة «كان» الإسرائيلية يوم الجمعة الماضي، في قاعدة بمنطقة «خيجر» على بعد 24 كلم، شمالي غربي قاعدة بارشين شمالي طهران. المكان، بحسب صحيفة «نيويورك تايمز»، عبارة عن منشأة «لإنتاج الصواريخ والوقود السائل والصلب المستخدم في الصواريخ، ويشتبه منذ فترة طويلة بأنه موقع رئيسي لترسانة إيران من الصواريخ الباليستية».

> **تعيش إسرائيل، بحسب بن دافيد، «حالة من الحذر خشية من رد إيراني» يرجّح أن يكون سيبرانياً**

والتوقف عن تطوير وبناء أجهزة طرد مركزي حديثة وسريعة لتخصيب اليورانيوم، والتوقف عن تطوير وبناء صواريخ طويلة المدى بإمكانها حمل سلاح نووي». ونقل بن يشاي عن خبراء أميركيين قولهم إنه أقيم «في إيران نتنياهو بعد اجتماعه بهوك إن إسرائيل «ستفعل كل ما في وسعها لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية». وبحسب البيان الصادر عن مكتبه: «لقد عقدت اليوم اجتماعاً مهمّاً مع المبعوث الأميركي الخاص بإيران، برايان هوك، وتتخذ إجراءات عسكرية قوية بشكل متكرر ضد إيران وحلفائها في سوريا، وفي أماكن أخرى، بحسب الحاجة».

في 2 تموز/ يوليو الجاري، انفجر مخزن في مفاعل نطنز النووي. هذه المرّة قالت صحيفة «نيويورك تايمز»: «بخلاف التفجيرات التي شهدتها إيران: الانفجار الضخم في منشأة بارشين العسكرية في طهران، والانفجار في مشفى بالمدينة، فإن كل الإشارات تؤدّي إلى أن ما حدث في نطنز هو هجوم مدبّر». ونقلت الصحيفة عن «مصدر استخباري شرق أوسطي»، أنّ «الانفجار سببه جهاز متفجّر وضع داخل المنشأة، وأضاف إنّه تسبّب بدمار كبير في الأقسام فوق الأرضيّة من المنشأة حيث وضعت أجهزة الطرد المركزي الجديدة». هذه الرواية أكدها مصدر عسكري إسرائيلي لقناة «كان» الإسرائيلية يوم الجمعة الماضي، بقوله إن التفجير في نطنز «جزء من مساعي إحباط البرنامج النووي الإيراني». ونقلت المراسلة العسكرية لـ«كان»، كرميلا مناشيه، عن المصدر أن ما جرى سيساهم في «تأخير البرنامج النووي الإيراني، لكن ليس لفترة طويلة. لدى إيران 1700 كلغ من اليورانيوم المخصّب، وهي كمّية لم تكن موجودة عندها من قبل، وهذا قزمها من العتبة النووية أشهراً».

أمّا محلل الشؤون الأمنية والعسكرية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، فقال إن «سلسلة الانفجارات والحرائق الغامضة في إيران لم تكن عفوية، بشكل يتزايد تأكيده»، ملمحاً إلى أن «جهة ما مهتمّة بالبرنامج النووي والصاروخي الإيراني حاولت تمرير رسالة للقيادة في طهران، تقضي بوقف تخصيب اليورانيوم أكثر من الكمية التي يسمح بها الاتفاق النووي مع الدول الكبرى، ضمن سلسلة الانفجارات. هذه المرّة استهدف التفجير محطة كهرباء زرغان في الأهواز جنوبي غربي إيران. قد يبدو المكان المستهدف غريباً، إلا إن كان هناك منشأة سرّية تثير القلق، وربما حصل بسبب عطل فني، لكن من المؤكد أن توقيت الانفجار يثير الريبة.

ما يجري في إيران اليوم، يعود بالذاكرة إلى ما جرى في العراق السنة الماضية، من انفجارات غامضة، استهدفت مخازن «الحشد الشعبي»، تبيّن لاحقاً أن بعضها نُفّذ عبر إيراني عملي»، أي عسكري عبر إطلاق صواريخ، «أتما لردّ إيراني سيبراني». من جهته، نشر رئيس شعبة الاستخبارات العسكريّة (أمان) سابقاً في جيش الاحتلال، عاموس يادلين، تغريدةً على «تويتر»، قال فيها: «هل سيُواصل الإيرانيون الادعاء بأنّ ما يحدث من تفجيرات وعمليات سببها حوادث غير مقصودة؟ أو أنّهم، كما يحدث اليوم، يُوجّهون أصابع الاتهام لكل من إسرائيل وأميركا؟». وتابع: «إنّ لهذا الأمر أهمّية كبيرة بالنسبة إلى ردّة الفعل الإيرانيّة»، مُضيفاً إنّه إذا تمّ اتّهام إسرائيل بالمسؤولية عن الأحداث الأخيرة في إيران، يتعيّن على الدولة العبريّة أن تكون جاهزة من الناحية العمليّاتيّة لإمكانيات الردّ الإيراني، الذي سيكون: هجوماً سيبرانياً وأسع النطاق، أو إطلاق صواريخ من سوريا باتجاه العمق الإسرائيلي أو تنفيذ عمليات وراء البحار، أي ضدّ أهداف إسرائيلية ويهودية».

مصدر عسكري إسرائيلي: ما جرى سيساهم في «تأخير البرنامج النووي، لكن ليس لفترة طويلة» (أ ف ب)

ليس ردا على الهجوم السيبراني

في نهاية نيسان/ أبريل الماضي، كشف موقع «واي نت»، عن هجوم سيبراني نفّذته إيران ضد منشآت مياه إسرائيلية. في 7 أيار/ مايو الماضي، عقد المجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينت) جلسة استثنائية، لبحث الهجوم. في اليوم التالي، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية، بشكل مفاجئ، عن توجه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، إلى تل أبيب. في 9 أيار/ مايو الماضي، ردّت إسرائيل بتنفيذ هجوم سيبراني استهدف الحواسيب في ميناء «الشهيد رجائي» في بندر عباس، ما أدّى إلى تعطّل حركة الملاحة في المرفأ. بعدها بأربعة أيام، وصل بومبيو، أراد نتنياهو التحدّث عن الملف الإيراني لكن بومبيو ركّز على الملف الصيني، إلا أن ذلك لا يعني أنه لم يتم الاتفاق على النقاط الأساسية لمواجهة الملف الإيراني، وخاصة أن زيارة بومبيو كانت الأولى له خارج الولايات المتحدة في ظل انتشار وباء «كورونا». وما يشير إلى أن الهجمات الأخيرة ليست رداً على الهجوم السيبراني الإيراني، وأن مسارها مختلف، هو كشف إسرائيل عن تنفيذها الهجوم السيبراني ومنح قائد شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان»، اللواء تامير هايمن، شهادات تقدير لعدد من الوحدات في الشعبة. وذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية، في الـ 25 من الشهر الماضي، أن هايمن شكر وحدات الشعبة، على رأسهم الوحدة «8200»، على جهودهم في نجاح هجوم السايبر، الذي استهدف الميناء.

إسرائيل اختارت إيران على «الضم»

في الـ 24 من الشهر الماضي، نشر «معهد السياسة والاستراتيجية» الإسرائيلي ورقة عن «المخاطر المستقبلية المهمّة ـ السياسية والأمنية – التي ينطوي عليها تنفيذ الضم في للضفة المحتلة) وفي غور الأردن». اعتبرت الورقة أن «التركيز المطلق لإسرائيل على الخطوة يمس منذ الآن بقدرتها على التصدي والصد لتهديدات قائمة، وعلى رأسها البرنامج النووي الإيراني المتسع». فبالنسبة إلى المعهد، اختار نتنياهو «في توقيت حرج التخلي عن الوقوف في جبهة الكفاح العالمي ضد التهديد الإيراني»، وخاصة أن إيران زادت منذ شباط/ فبراير الماضي مخزونها بـ«نحو 50 في المئة من اليورانيوم منخفض التخصيب، والذي يبلغ اليوم 1,571 كلغ». وقال المعهد: «إذا ما قررت إيران، في السيناريو المتطرّف، الاقتحام لقدرة نووية عسكرية، فإن هذه الكمية تسمح لها بأن تنتج مادة مشعة لقنبلة نووية في غضون عدة أشهر». وبحسب بحث آخر أعدّه معهد «بيغن ـ سادات»، فإن إيران ستتمكن خلال أربعة أشهر من تخصيب ما تحتاج إليه من يورانيوم لصناعة أول قنبلة نووية، وحصولها على هذه القدرة هو خطر وجودي على إسرائيل. وبالعودة إلى ورقة «معهد السياسة والاستراتيجية»، فإن على إسرائيل «تجنيد العالم لوقف البرنامج النووي للنظام في طهران، بدلاً من إجبار حلفائها على استثمار طاقة وجهود كبيرة بالذات في محاولة لإحباط خطة الضم». ووفق الورقة، فإنه «لا يمكن لإسرائيل «أن ترقص في عرسين» – أن تضم وأن تتصدى بأفضل شكل للتحدّي الإيراني في آن واحد». فهل اختارت إسرائيل الرقص في العرس الإيراني؟

تل أبيب تُجدّد رهاناتها: تأخير التهديد أولويّة

علي حيدر

تجاهَل رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، التفجير الذي وقع في منشأة نطنز النووية الإيرانية يوم الخميس الماضي، على رغم بروز تلميحات إلى مسؤولية إسرائيل عنه. كذلك، تهرّب رئيس الحكومة البديل، وزير الأمن بني غانتس، من الإجابة عن أسئلة حول الموضوع نفسه، قائلاً: «ليس كلّ حدث تشهده إيران يعني أن إسرائيل على ارتباط به»، مضيفاً إنه يمكن للجميع الاشتباه في إسرائيل طوال الوقت. لكن غانتس جدّد اعتباره «إيران النووية» خطراً على العالم والمنطقة وإسرائيل»، مؤكداً أن تل أبيب «تواصل العمل في جميع المجالات والساحات للحدّ من إمكانية وصول إيران» إلى تلك القدرات. من الواضح أن منشأة نطنز، التي لم يُعلن حتى الآن سبب الحريق الذي شهدته وأدّى إلى أضرار جسيمة فيها، تحظى بأهمية خاصة كونها تمثل إحدى أهمّ المنشآت النووية الإيرانية. إذ تحتوي المنشأة المذكورة أجهزة الطرد المركزي الحديثة والأكثر سرعة، وهو ما يقلق تل أبيب وواشنطن، بحسب صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، التي اعتبرت كذلك أن من غير الضروري أن «تكون جميع الأحداث (التي شهدتها إيران) نتيجة هجمات مخطط لها، وأن جميعها نُفّذها فاعل واحد».

في هذا الإطار، يُفترض العديد من الخبراء والمعلّقين في إسرائيل مسؤولية الأخيرة عن حادثة نطنز. ويدرج هؤلاء الحادثة في إطار الأثمان التي تدفعها طهران لدعمها المقاومة في لبنان وسوريا والعراق، ولمواصلتها إنتاج الصواريخ البعيدة المدى وتطويرها، وهو ما تهدف هذه الهجمات إلى عرقلته. لكن، وبمعزل عن دور إسرائيل في ما حدث، فإن الهجوم الأخير يأتي ليستهدف مسلسلاً من الخطوات التي استهدفت كبح تقدّم إيران في أكثر من مجال إقليمي وصاروخي ونووي، من دون أن تتّخذ في إرساء معادلة الردع المرجوّة. مثال ذلك أن كلّ المساعي التي بذلتها مختلف أجهزة الاستخبارات الدولية والإقليمية والإسرائيلية لعرقلة تقدّم إيران التكنولوجي والعلمي، ومن ذلك اغتيالها علماء البلاد النوويين، أخفقت في إيقاف هذا المسار على رغم أنها نجحت آنذاك في تبطيئه.

أيضاً، وفي أعقاب إبرام الاتفاق النووي الذي انتزعت بموجبه إيران اعترافاً دولياً بمكانتها النووية وكشفت محدودية خيارات الولايات المتحدة وإسرائيل، لم ينجح الرهان على أن يولّد هذا الاتفاق تداعيات داخلية تُغيّر توجهات طهران الاستراتيجية. ومع تسلّم دونالد ترامب سدّة الرئاسة الأميركية، انتعشت آمال تل أبيب والعواصم العربية المعادية لطهران في انقلاب الموازين ضدّ الأخيرة. إلا أن المفاجأة - الصدمة تمثّلت في عجز استراتيجية «الضغوط القصوى» عن إسقاط النظام أو احتوائه أو منع تمدّد نفوذه إقليمياً.

لقد أضحت إيران، بالنسبة إلى إسرائيل، التهديد الأكبر لوجودها، وهو ما تعبّر عنه مؤسسات الكيان السياسية والأمنية بشكل صريح ومباشر، وتبنى على أساسه استراتيجيتها المضادّة على المستويات كافة. لكن الحقيقة - التي لا ينكرها حتى الأعداء - أن إيران بلغت مرحلة لم يعد معها بوسع إسرائيل أو غيرها من القوى وقف تطورها العلمي والنووي والصاروخي. كذلك، وعلى رغم الأضرار الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد الإيراني جرّاء العقوبات الأميركية، إلا أن طهران أثبتت أنها ماضية في خياراتها، وهو ما وضع تل أبيب أمام تحدٍّ غير مسبوق، يدفعها بين الحين والآخر إلى محاولة تسجيل إنجازات موضعية في هذا الاتجاه أو ذاك. وهي، وإن نجحت في تأخير إيران تدفيعها كلفة زائدة، إلا أنها لن تفلح في ثنيها عن سياساتها وفق ما أثبتته التجارب، بل إن تلك العمليات الموضعية لا ترقى - بحال من الأحوال - إلى مستوى الضغوط السابقة التي صمدت إيران في وجهها وتجاوزتها.

مع ذلك، وعلى رغم انشغال العالم بمواجهة تفشّي وباء «كورونا»، تجد إسرائيل نفسها ملزمة بخطوات عملانية مضبوطة، لا تكفل إنهاء التهديد، لكنها - بالنسبة إلى تل أبيب - أفضل من البقاء مكتوفة اليدين. هكذا، تعمل الدولة العبرية حالياً وفق قاعدة: ما لا تستطيع منْع تحققه، يفترض بك تأخيره قدر الإمكان، وجعله أكثر كلفة. لكنّ عقوداً من الصراع أثبتت أن هذا المنطق لم يؤتِ أكله في مواجهة إيران.

> **تجد تل أبيب نفسها مدفوعة إلى محاولة تسجيل إنجازات موضعية**

تجاهل نتنياهو التفجير، على رغم بروز تلميحات إلى مسؤولية إسرائيل عنه (أ ف ب)

العراق

الاحتلال يحاكي هجمات على سفارته: الخوف ولا شيء غيره

تتزايد خشية الاحتلال الأميركي من استهداف مصالحه ومنشآته داخل العراق. وهو ما عبّرت عنه بوضوح المناورة الأخيرة لمحاكاة هجوم صاروخي على سفارة الولايات المتحدة في بغداد

بغداد ـ **الأخبار**

بالتنسيق مع قوات الاحتلال، ووسط صمت رسمي عراقي، أجرت الشركة الأمنية المكلّفة بحماية السفارة الأميركية في العاصمة العراقية بغداد، الأسبوع الماضي، تجربة لمنظومة «باتريوت» (المضادّة للصواريخ)، تحاكي هجوماً صاروخياً ووجوياً على السفارة. وتُعدّ المنظومة المُفعَّلة حديثاً واحدة من ثلاث بطاريات أُدخلت مطلع العام الجاري إلى العراق، بُعيد استهداف إيران لقاعدة عين الأسد الجوية (غرب)، ردّاً على اغتيال قوات الاحتلال الأميركي قائد «قوّة القدس» في «الحرس» قاسم سليماني، ونائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس.

ونقلت وكالة «الأناضول» عن مصدر في وزارة الداخلية العراقية قوله إن «القوات الأميركية استخدمت في المناورة الذخائر والقنابل، إضافة إلى طائرة مسيّرة نفذت غارات على أهداف محدّدة»، مضيفاً إن «عدداً من المقذوفات التي استُخدمت سقطت في محيط المنطقة الخضراء، وأحدثت حالة من الخوف والرعب في المناطق المحيطة بها».

إزاء ذلك، دعا نائب رئيس البرلمان، حسين الكعبي، الحكومة إلى «اتخاذ إجراء حازم يضمن إيقاف التحركات والأفعال المستفزّة للشعب العراقي»، معتبراً أن المناورة «عملٌ غير مقبول، وتحدٍّ آخر ضدّ البلاد، يضاف إلى جملة الاستفزازات والتحركات غير الشرعية للقوات الأميركية في العراق». بدوره، لفت «تحالف الفتح» (تكتل القوى المؤيدة لـ«الحشد الشعبي»)، إلى أن «الاختبارات العسكرية انتهاكٌ لكلّ الأعراف الدبلوماسية والقوانين الدولية»، مستغرباً «غياب الموقف الحكومي من الانتهاك الأميركي الذي استهدف قلب بغداد». وإذ لم يصدر عن الحكومة (حتى ليل أمس) أيّ موقف يوضح ملابسات ما جرى، ذكرت مصادر مقرّبة من رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، أن «الجانب الأميركي أبلغ الجانب العراقي بالمناورة قُبيل إجرائها»، ملمّحة إلى أن «قوات عراقية خاصة شاركت في المناورة نزولاً عند توجيهات الكاظمي، وتماشياً مع حرصه على حماية البعثات الأجنبية ومقارّها».

هكذا، وفيما تتحدث واشنطن تكراراً عن نيّتها سحب قواتها العسكرية المنتشرة على طول الخريطة العراقية، عملاً بـ«القرارات التشريعية والتنفيذية الصادرة عن مؤسسات الدولة العراقية»، كما جاء في البيان المشترك مع بغداد، الصادر عقب الجلسة الأولى من الحوار الاستراتيجي بين البلدين (مطلع حزيران/ يونيو الماضي)، تأتي المناورة لتعكس رغبة الولايات المتحدة في تمديد احتلالها للعراق، في وقت يُنقل فيه عن بعض العاملين في السفارة الأميركية قولهم إن «الانسحاب ليس مجانياً، بل ثمنه حصر السلاح بيد الدولة في المرحلة الأولى، وتذويب الحشد الشعبي في مؤسسات الدولة الأمنية - العسكرية في الدرجة الثانية». لكن مصادر رئيس الوزراء ترفض الحديث المتقدّم، مؤكدة أن «الجانب الأميركي ملتزمٌ بتنفيذ القرار البرلماني الداعي إلى انسحاب القوات الأجنبية من البلاد، لاقتناعه بانتفاء الجدوى من البقاء». على خطّ موازٍ، وفي حادث هو الأول من نوعه منذ مداهمة البوعيثة (اعتقال 14 منتسباً لـ«كتائب حزب الله» بحجّة التحضير لهجوم صاروخي ضدّ المصالح الأميركية في بغداد، راجع «الأخبار» عدد 4085) قبل أسبوعين، أعلنت السلطات، أمس، سقوط صاروخ من نوع كاتيوشا في «المنطقة الخضراء»، في وقت تحدّثت فيه القوات الأمنية عن إحباط هجوم صاروخي آخر كان يستهدف «معسكر التاجي» شمالي العاصمة.

لمة خوفٌ من استهداف المنشآت والمصالح الأميركية في العراق (عن الويب)

استخدمت القوات الأميركية في مناورتها الذخائر والقنابل وطائرة مسيّرة

وفي ظلّ استمرار هذه الحوادث وتكرارها، يبدو واضحاً أن ثمة خشية متصاعدة لدى واشنطن من استهداف منشآتها ومصالحها في العراق، وهي خشية لا تجد فصائل المقاومة بدّاً من الاستثمار فيها من أجل تصعيد الضغوط على الجانب الأميركي، ودفعه إلى تسريع عملية الانسحاب. وما بين الطرفين، يقف الكاظمي محاولاً الإمساك بخيوط اللعبة بيده، من دون أن يفلح إلى الآن، وهو ما أظهرته حادثة البوعيثة، التي ستعيد رسم العلاقة بينه وبين الفصائل، وتحديداً تلك التي التزمت خيار «الفتح» دعم الكاظمي تكليفاً وتأييداً لحكومته.

إعفاء الفيّاض من منصبين: مغازلة لواشنطن؟

في قرار كان متوقّعاً، أجرى رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، تعديلات أمنية طاولت مستشارية الأمن الوطني، ورئاسة جهاز الأمن الوطني. إذ عيّن وزير الداخلية الأسبق قاسم الأعرجي (قيادي سابق في «منظمة بدر») مستشاراً للأمن الوطني، واللواء عبد الغني الأسدي (القائد السابق لعمليات «جهاز مكافحة الإرهاب») رئيساً للجهاز. وبهذين القرارين، أنهى الكاظمي مهمات فالح الفيّاض في المستشارية والجهاز على السواء، بعد إدارة دامت أكثر من 9 سنوات، مُبقياً عليه رئيساً لـ«هيئة الحشد الشعبي».

إبعاد الفيّاض من منصبَين أمنيَّين رأى فيه البعض مغازلة لواشنطن، وخصوصاً أن وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، حمّله والشهيد أبو مهدي المهندس وهادي العامري وقيس الخزعلي مسؤولية التظاهرات في محيط السفارة الأميركية في بغداد في كانون الأول/ ديسمبر الماضي. في الوقت نفسه، يُنظر إلى تصعيد الأعرجي كنوع من التودّد إلى السعودية، بوصف الرجل واحداً من «الرهانات السعودية» داخل «البيت الشيعي»، وقد تُسند إليه مهمة التنسيق بين بغداد والرياض (وأبو ظبي) بتوجيه مباشر من الكاظمي، بعدما شهدت هذه القناة - إبّان تولّي الفيّاض المستشارية - ركوداً، في مقابل تعزيز التواصل مع أنقرة والدوحة.

أما الأسدي، فهو من المقربين من قادة «الحشد»، حتى إن المهندس أراده - وفق ما يُنقل - أن يؤسّس فرقة لـ«القوات الخاصة» في «الحشد» بُعيد استقالته من «مكافحة الإرهاب» أواخر عام 2018، غير أن هذا المشروع لم يبصر النور. وتعهّد الأسدي، في أوّل تصريحاته، بـ«العمل على عدم عودة الإرهاب إلى البلاد، ومواصلة جهود مطاردة خلاياه».

(الأخبار)

تركيا

تحويل «آيا صوفيا» إلى مسجد: اللعب بالنار في وقت هائج

محمد نور الدين

تحوّلت «آيا صوفيا» في إسطنبول إلى عنوان صدامي للعلاقات العثمانية - البيزنطية ومن ثم بين العثمانيين المسلمين والمسيحيين الأرثوذكس، ومن ثم كل المسيحيين.

السلطان محمد الثاني لُقّب بـ«الفاتح» بسبب نجاحه في إسقاط القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية عام 1453، وكان له من العمر 24 عاماً. ومن ثم حوّل محمد الفاتح الكنيسة إلى مسجد وبنى لها مئذنة، ولاحقاً أضاف إليها خلفاؤه ثلاث مآذن.

كانت كنيسة «آيا صوفيا» قد بنيت في عهد الإمبراطور البيزنطي جوستنيان عام 537. واستمرت مسجداً حتى عام 1934 عندما حوّلها مصطفى كمال أتاتورك إلى متحف، ولا تزال بهذا الوضع القانوني حتى الآن.

الدعوات لإعادة الكنيسة مسجداً لم تنقطع على امتداد العهد الجمهوري. لكن عشية الانتخابات البلدية الأخيرة في آذار/ مارس 2019 أطلق الرئيس التركي رجب طيب إردوغان موقفاً أثار من جديد حرباً كلامية بين المؤيدين والمعارضين وبين تركيا والخارج الأوروبي ولا سيما اليونان.

كان إردوغان في مدينة تكيرداغ خلال الحملة الانتخابية عندما صاح شخص من الجمهور «لتفتح آيا صوفيا». ولم يخيّب إردوغان ظن صاحب هذه الصرخة، فأجاب في المهرجان: «أوّلاً، أعلنوا مسجد السلطان أحمد (القريب من آيا صوفيا) ومن ثم ننظر في الأمر الآخر. وإلا فهذا فخ». لكن إردوغان أضاف: «نحن نعرف جيّداً متى وكيف نفعل هذا. الذين لا شرف عندهم يقولون إننا لن نُقدم على أي خطوة. نحن نعرف جيّداً العلم السياسي الذي يعرف متى تؤخذ هذه الخطوة».

فتح إردوغان الباب مجدداً على الدعوة لجعل «آيا صوفيا» مسجداً.

في 29 أيار/ مايو الماضي، تاريخ الاستيلاء على القسطنطينية، أقام حزب «العدالة والتنمية» وبرعاية مباشرة من إردوغان، عن بعد بسبب «كورورنا»، احتفالية بصرية ضخمة تروي كيف تم اختراقُ أسوار المدينة واحتلالها. ومن وقتها طرحت أمام «مجلس الشورى» مسألة تحويل «المتحف» إلى جامع. وأعطى المجلس مهلة حتى 2 تموز/ يوليو لينظر في القضية، كما أن الجميع ينتظر ما ستسفر عنه مداولات المجلس يوم الخميس الماضي. لكن المجلس أعلن أنه سيعلن القرار خلال 15 يوماً يمنحها له القانون. أي أن القرار النهائي سيكون في حد أقصى بحدود منتصف تموز/ يوليو الجاري.

يرى العلمانيون أن إردوغان يستخدم هذا الموضوع لحسابات داخلية وخارجية (أ ف ب)

الرئيس التركي علّق على ذلك بالقول: «نحن ننتظر قرار مجلس الشورى. والخطوة التي ستقدم عليها تنتظر قرار المجلس مهما تكن طبيعته». بطبيعة الحال، انقسم الأتراك أنفسهم بين مؤيد ومعارض. العلمانيون في المبدأ يعارضون لأنهم يرون أن إردوغان يستخدم هذا الموضوع لحسابات داخلية وخارجية كذلك. داخلياً، لأنه يأتي أوّلاً بمعنى كسر أحد أهم قرارات رمز العلمانية أتاتورك، وثانياً لأنه يريد أن يكسب المزيد من الأصوات المحافظة تمهيداً لانتخابات رئاسية ونيابية قد يفاجئ بها الجميع. أمّا خارجياً، فإن تركيا تشهد المرحلة الأكثر حركة وجلبة، منذ مئة عام، في سياساتها الخارجية مع توسيع حضورها ونفوذها في الشرق الأوسط من العراق وسوريا وقطر إلى ليبيا وشرقي المتوسط. ومثل هذا الموضوع يشكّل تعبيراً عن «صورة القوة» التي تريد تركيا أن تظهر بها أمام العالم وأمام خصومها، ولا سيما اليونان وفرنسا.

الولايات المتحدة تدخلت في الموضوع عندما دعا وزير خارجيتها مايك بومبيو تركيا إلى عدم تغيير الواقع القائم حالياً باعتبار «آيا صوفيا» متحفاً.

بدورها، روسيا كان لها موقف واضح عندما أشارت ماريا زاخاروفا، الناطقة باسم وزارة الخارجية، إلى «آيا صوفيا» على أنها كنيسة ولا مثيل لها في هندستها المعمارية.

أمّا المعني الأوّل المباشر بالموضوع، فهو بطريرك الروم الأرثوذكس في تركيا بارثولوميوس، الذي قال إن «تحويل آيا صوفيا إلى جامع سيثير ملايين المسيحيين ضد الإسلام. فيما المطلوب هو الوحدة». وبالمناسبة، فإن تركيا تعتبر بطريركة الروم الأرثوذكس في إسطنبول مجرد مؤسسة تركية محلية تابعة لبلدية الفاتح، فيما يعتبر الأرثوذكس أن للبطريركية طابعاً عالمياً وتمثّل كل أرثوذكس العالم مثل الفاتيكان للكاثوليك.

بمعزل عن قرار مجلس الشورى غير الملزم، فإن القرار النهائي لتحويل «آيا صوفيا» إلى جامع يعود لتقدير الرئيس التركي. والتقييم يفترض أن يأخذ في الاعتبار مجمل الظروف الاستراتيجية والحسابات السياسية لتركيا في الخارج قبل الداخل، قبل أن يفكّر الرئيس بإصدار مرسوم جمهوري بهذا الخصوص. وإذا كان البعض يرى أن تركيا تنتظر بعض الأثمان مقابل التخلي عن مثل هذه الخطوة، فإن أي قرار بتحويل «آيا صوفيا» إلى جامع سيشكّل خطوة استفزازية كبيرة للمسيحيين، ولا سيما الأرثوذكس منهم.

تقرير

نتنياهو ينتظر قرار الضم من واشنطن: تشاؤم وتشكيك... وتجاذبات داخلية

يحيى دبوق

قرار إسرائيل ضم ثلث الضفة الغربية صدر بالفعل، وإن حال دون تنفيذه قرار أميركي متحفظ فرض على تل أبيب وقف التنفيذ. إن قرّرت واشنطن رفع تحفظها، فستسارع تل أبيب لتنفيذ ما تسمح به من دون إبطاء، شكلاً ومضموناً وتوقيتاً، إذ لا مانع وازناً إسرائيلياً يحول دون الضم.

ما يتردّد في تل أبيب عبر إعلامها عن تحفظات هنا وهناك داخل المؤسسة السياسية أو الأمنية، أو ما تتلقاه إسرائيل من مواقف رافضة ومستنكرة إقليمياً ودولياً، لا يحول في الواقع دون الضم. كل التبعات التي يمكن وصفها بالسلبية من داخل الكيان وخارجه، تبقى غير فاعلة و«من دون أسنان»، ولا تثني تل أبيب عن تنفيذ الضم إن سمحت واشنطن به.

لكن متى يصدر القرار الأميركي؟ الإجابة تبقى غير يقينية وغير نهائية، ما لم يصدر القرار عن دونالد ترامب نفسه، الذي يبلور قراراته في الأعم الأغلب من دون ربطه بدوائر ومستويات أركانية، وظيفتها التقليدية في الأساس الإعداد المهني للقرارات وتحديد مساراتها ومن ثم بلورتها.

يدرك رئيس الحكومة الإسرائيلية التأثير الحاسم للعامل الأميركي ويخضع له، وإن كان القرار يرتبط في السياق بإرادته هو، ولا شيء إسرائيلياً يمكن أن يحول دونه إن تحققت مقدماته الأميركية. وهو ما لمّح إليه نتنياهو نفسه في معرض رده غير المباشر على منتقديه واتهامه بالخضوع للبيت الإسرائيلي، لكونه لم يوف بالضم في موعده المقرر في الأوّل من تموز الحالي.

شدّد نتنياهو على أن القرار يصدر بعد دراسته جيّداً مع الجانب الأميركي والإعداد مسبقاً لتبعاته، وهو ما يتطلب مزيداً من الوقت والبحث مع واشنطن، مؤكداً أن حزب «أزرق أبيض» لا دخل له ولا تأثير في كل ما يتعلق بقرار الضم، توقيتاً وشكلاً ومضموناً، يصدق نتنياهو في ذلك، إذ إن الاتفاق الائتلافي مع «أزرق أبيض» يسحب من وزير الأمن بني غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي، ومن معهما من حزبهما، أي «فيتو» على قرار الضم، حتى وإن عارضوه وصوتوا في الحكومة والكنيست ضده.

إذاً، هي إرادة أميركية ينتظر نتنياهو أن تتبلور، قبل أن يبادر هو إلى إصدار قرار الضم إسرائيلياً ومن ثم تنفيذه. في ذلك تنقل صحيفة «هآرتس» عن وزير ليكودي شارك في واحدة من الجلسات الأخيرة التي ترأسها نتنياهو لقادة حزبه «الليكود»، تشديده على حقائق أميركية تؤثر في القرار الإسرائيلي، وأهمّها انشغال ترامب بقضاياه، إذ إن «ما يثير اهتمام البيت الأبيض لا يكمن في إسرائيل، بل بفيروس كورونا والتردي الاقتصادي ومشاكل داخلية مختلفة إضافة إلى الاهتمام الكبير بالانتخابات الرئاسية المقبلة، فيما الزخم الذي كان (تجاه إسرائيل) يتبدد».

في كلام الوزير الليكودي أيضاً ما يفسر انتظار نتنياهو ما يرد من الولايات المتحدة بعد مرور الأوّل من تموز بلا ضم؛ «منذ أن غادر الوفد الأميركي المفاوض تل أبيب عائداً إلى واشنطن، يُسمع من نتنياهو تشاؤم وتشكيك إزاء خطة الضم، وإن ما زال يبدي إصراراً على تحصيل شيء ما ذي وزن من الأميركيين. وبانتظار قرار أميركي، الذي لا يعرف متى يأتي، إن أتى، فلن يقدم (نتنياهو) على أي خطوة تتعلق بالضم».

اللايقين الأميركي إزاء الضم يشوش خطة نتنياهو السياسية، داخلياً، التي كان يسعى إلى تحقيق مقدماتها في الأسابيع الماضية: الضم، ومن ثم خلاف حول إقرار الموازنة في الحكومة، فحل للائتلاف والتوجه إلى انتخابات مبكرة رابعة.

في ظل انكسار المعسكر غير اليميني وتفرّقه بعد انشقاق بني غانتس وأشكنازي عنه، يراهن نتنياهو، وبمستوى ترجيح مرتفع لديه، على فوز معسكر اليمين في الانتخابات المبكرة الجديدة، يليه تأليف حكومة يمينية صرفة تضمن له استقراراً طويلاً في رئاسة الحكومة، مع تحقيق هدف الحصانة ضد مسار المحاكمة الجنائية التي باشرها القضاء الإسرائيلي ضده في قضايا الفساد والرشى.

في ذلك، سعى نتنياهو إلى إنجاز المقدمات، وفي الأساس خطة الضم، مع كل ما يضمن له الاستمرار في منصبه رئيساً للحكومة في فترة حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة. «فرط» الحكومة ونقض الاتفاق الائتلافي، من دون إنجازات تذكر لنتنياهو، وتحديداً خطة الضم، لا يتساوقان وأهدافه التي يريد أن يعبر هذه المرحلة وهو منجز لها. وهي واحدة من أسلحة بني غانتس في المقابل، وتفسر إصراره على رفض الضم وربطه بجملة شروط لا يمكن لنتنياهو القبول بها. وإن كان غانتس قد لمح كذلك إلى أنه يدرك هشاشة الائتلاف، بقوله إنه قد يطرأ حدث سياسي في كل يوم من شأنه حل الحكومة. وبحسب «يديعوت أحرونوت»، يأتي هذا «التهديد» في أعقاب خلافات عديدة بينه وبين نتنياهو، بلغت ذروتها بشأن خطة «السيادة» (الضم).

مع ذلك، ترك غانتس انطباعاً بأنه مستعد لتليين الموقف من استمرار الحكومة، لكونه هو أيضاً متضرراً في حال تقرر حلها: «من أسبوع إلى أسبوع نتعلّم - أنا ورئيس الحكومة - التعايش مع الخلافات وكيفية العمل بشكل أفضل». وفي ذلك، أيضاً، يقول غانتس لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس، إن الانتخابات المبكرة ستكون «غير مسؤولة» و«سيئة للغاية» بالنسبة إلى إسرائيل في هذا الوقت.

لدى غانتس أيضاً سلاح لا يملك كل مقوّماته، وإن كان يعد سلاحاً مؤثّراً في وجه نتنياهو ويظهر مكانة معتبرة لغانتس نفسه بوصفه غير منقاد لرئيس «الليكود»، إذ إن الجانب الأميركي يمنع الضم، إلى الآن، عبر التمسك بما يقول إنه «الإجماع داخل الحكومة الإسرائيلية»، أي بتمسك بضرورة قبول غانتس - أشكنازي قبل أن يصادق هو على القرار، مع الإدراك لدى واشنطن أن بني غانتس وأشكنازي لن يوافقا على تمرير خطة الضم، وإن كان الاتفاق الائتلافي بينهما وبين نتنياهو يسلب أي تأثير على الضم أو عرقلته.

> **عدم اليقين الأميركي إزاء الضم يشوّش خطة نتنياهو السياسية داخلياً**

على هذه الخلفية، حديث غانتس عن رفض الضم وضرورة الاهتمام بملفات أخرى، مثل البطالة وتداعيات «كورونا» السلبية على الاقتصاد، هو أيضاً جزء لا يتجزأ من حملة انتخابية مبكرة يعدّ لها، مع إدراكه أنه قد يلجأ إليها بشكل مفاجئ وسريع، تماماً كما ورد في تصريحاته: «حل الحكومة وارد في أي يوم».

وفي تناغم مع موقف غانتس، قال المدير العام لوزارة الأمن اللواء أودي آدم، في مقابلة مع إذاعة الجيش أمس، إنه «يتعذّر على إسرائيل تطبيق خطة الضم بشكل كامل كما يجري الحديث عنها، لأن لا قدرة لديها على التنفيذ الشامل».

ما يعزز مكانة غانتس ويضرّ أهداف نتنياهو، هو «الرضى الحريدي على الثنائي غانتس - أشكنازي»، الأمر الذي يصعّب على نتنياهو حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة، وإن كان هذا التصعيب لا يحول بشكل كامل دون إلغاء الإمكانية من أساسها. مصدر رفيع في «الليكود» يقول في حديث إلى القناة الـ11 العبرية إن «الحريديم لا يريدون حل الائتلاف، فبني غانتس يجاريهم ولا يخطئ معهم. كذلك الأمر مع وزير الخارجية أشكنازي الذي يحافظ بدوره على العلاقة مع الحريديم». ويضيف المصدر أن «معارضة الحريديم حلّ الائتلاف تعدّ فشلاً لرئيس الحكومة، ومن شأنها أن تصعّب عليه تحقيق أحد أهم أهدافه» لاحقاً بعد الضم.

العبرة والفائدة من الاستعراض هنا هما تفسير ما يرد من إسرائيل حول الضم ومقدماته وأسبابه والتجاذبات الداخلية إزاءه، سواء لجهة الدفع بالضم أو عرقلته. فلا معنى ولا أهمية ولا تأثير لدى طرفي التجاذب في تل أبيب، في كون الضفة محتلة وسلبت من أصحابها، إذ إن الحق الفلسطيني آخر، وربما خارج، سلّم اهتمام الإسرائيليين والقوس السياسي الذي يمثلهم أفضل تمثيل في المؤسسة السياسية، سواء في اليمين أو الوسط أو ما تبقى من فتات يسار. في الوقت عينه، يستهدف ما ورد إعادة التأكيد أن صاحب القرار الفعلي في ما يتعلق بالضم، هو الجانب الأميركي، إن لجهة توقيت الضم أو شكل إخراجه وكذلك مضمونه. وهو ما يُفهم من كلام نتنياهو نفسه، أي من أعلى مستويات القرار السياسي في تل أبيب، بعد أن كان محلاً للتحليلات. قرار الضم كان وسيبقى أميركياً، وبمجرد ورود الموافقة عليه من واشنطن، سيتم إخراجه إسرائيلياً، ومن ثم العمل على تنفيذه.

لا معنى ولا أهمية ولا تأثير لدى طرفي التجاذب في تل ابيب، في كون الضفة محتلة (أ ف ب)

وفيات

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد من الاسى زميلهم المأسوف عليه الوزير والنائب السابق
أحمد كرامه
المنتقل الى رحمته تعالى أول من امس السبت 4 تموز 2020

بسم الله الرحمن الرحيم
يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي
صدق الله العظيم
بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره ننعى إليكم فقيدتنا الغالية
المرحومة
زهرة علي أحمد

زوجة رمزي شامي
والدها: المرحوم الحاج علي علي أحمد
والدتها: الحاجة مشالله حجازي
أبناؤها: يحيى، حياة، نجلا، فاديا
أشقاؤها: حسين، المرحوم غسان، محسن
شقيقاتها: نوال زوجة عبد الكريم أحمد، آمال، غنوة زوجة كمال مدني، فاديا زوجة نيكولا بعقليني، نتاليا زوجة عامر اللادقي
وافتها المنية نهار السبت 4/7/2020 في ديترويت ميشيغان
وسيتم نقل الجثمان لتوارى في ثرى بلدتها حاريص في موعد يحدد لاحقاً
تقبل التعازي في منزل والدها في بيروت الروشة بناية بحري
بسبب الظروف الراهنة، وحرصاً على سلامة الجميع، يرجى أخذ الحذر خلال التعازي
كما تتفهّم العائلة عدم الحضور وإرسال التعازي على الرقم (واتساب) 03897727 أو +13135063270 أو عبر البريد الإلكتروني:
aagh@aliahmadgroup.com
للفقيدة الرحمة ولكم من بعدها طول البقاء
الآسفون: آل أحمد وحجازي وشامي ونصور ومدني وبعقليني واللادقي وعموم أهالي حاريص

شركة مركز تلفزيون الشرق الأوسط لبنان ش.م.ل (MBC)، بمجلس إدارتها، و أعضاء إدارتها، وموظفيها، ينعون بمزيد من الأسى والحزن زميلهم وفقيدهم الغالي المأسوف على شبابه
دافيد منير لطيف
ويتقدمون من عائلته الكريمة بأحرّ التعازي.

إعلانات رسمية

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب نواف عباس الزهر لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1463 بدنايل. (في الاميري وفي الملك).
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب مصطفى أحمد محمود يوسف حيدر لمورث البائعين حيدر أحمد محمود يوسف حيدر سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 7101 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب ابراهيم محمد الخطيب لموكله علي دبلان ناصر سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1014 تمنين الفوقا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب صلاح أحمد زعيتر لموكله زياد أحمد صلاح الدين نجا سند تمليك بدل ضائع بالعقار 4125 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب قيصر سعد الخوري حنا لمورث موكله جورج حبيب كرم سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1917 سرعين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسين مهدي الحاج حسن سندي تمليك بدل ضائع بحصة مورث موكلته علي موسى الحسيني بالعقار 1257 طاريا وبحصة مورثة موكلته خولة ابراهيم الحسيني بالعقار 1256 طاريا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب أحمد محمد طليس لمورث موكله نخله مسعود شعيب سند تمليك بدل ضائع بالعقار 1380 راس بعلبك السهل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان عن إعادة مناقصة عمومية
في تمام الساعة الحادية عشرة قبل الظهر من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/7/28 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ»تقديم مولدات كهربائية لزوم بعض محطات المؤسسة» وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الإشتراك في هذه المناقصة الإطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول - من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض ويعفى من دفع هذا المبلغ كل من سبق وسدده.
تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 632

إعلان عن إعادة مناقصة عمومية
في تمام الساعة العاشرة قبل الظهر من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/7/28 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ»شراء كابلات كهربائية لدى مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان» وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الإشتراك في هذه المناقصة الإطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول - من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض ويعفى من دفع هذا المبلغ كل من سبق وسدده.
تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 634

إعلان تلزيم
تأمين طباعة إخراجات قيود عائلية وإفرادية واللواصق التابعة لها بمواصفات أمنية لزوم المديرية العامة للأحوال الشخصية لعام 2020
الساعة التاسعة والنصف من يوم الخميس الواقع فيه الثالث والعشرون من شهر تموز 2020، تجري إدارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة الداخلية والبلديات – مناقصة تأمين طباعة إخراجات قيود عائلية وإفرادية واللواصق التابعة لها بمواصفات أمنية لزوم المديرية العامة للأحوال الشخصية لعام 2020.
- التأمين المؤقت: لكل صنف تأمين مؤقت

استراحة

3490 كلمات متقاطعة

10 9 8 7 6 5 4 3 2 1

أفقيا
1- دولة آسيوية – 2- صفة جندي إحتياط أو لاعب إحتياط يبقى خارج الملعب ليحل محل أحد اللاعبين إثر إصابته أو إخراجه من اللعب – 3- دولة أميركية – 4- أخوان أميركيان من روّاد الطيران قاما برحلة جويّة عام 1903 على طائرة من محرّكين – من مشتقات الحليب – 5- للإستدراك – ضمير منفصل – 6- مدينة فرنسية – عملة آسيوية – قوّى وأوثق العقدة – 7- مرتفع من الأرض – مدينة فرنسية – فقأ العين – 8- يشتاق الى الحبيب – ظاهر بشكل يراه الجميع أو ضوء لامع متلألىء – 9- قائد عسكري وسياسي فرنسي كبير – 10- أحد متصرفي جبل لبنان

عمودياً
1- دولة أميركية – 2- للنفي – ميول عن الدين – 3- جزيرة تابعة لدولة الكويت – خبر سريع – 4- قادم – مرتفع من الأرض – متشابهان – 5- ردّد الكلام بشكل متواصل – نهر بين منشوريا وكوريا يصبّ في خليج كوريا – 6- خلاف النهار – من أعضاء الجسم – 7- تروم وتريد – كأس ماء – 8- أسجله على الورق أو أكتب إسمه في الدفتر – وكالة أنباء عربية – 9- عكسها ظرف مكان – من الفاكهة – 10- الإسم اليوناني القديم لعاصمة الأردن عمان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- وليد عبود – 2- سيغفريد – فا – 3- اسف – سواطير – 4- مترو – رعب – 5- آر – طون – الو – 6- خور – رع – 7- أحيا – بو – نت – 8- مساطر – سبها – 9- يال – قريّ – رو – 10- ربيعة خاتون

عمودياً
1- وسام الأمير – 2- ليستر – حساب – 3- يغفر – خيالي – 4- دف – وطواط – 5- عرس – ورقة – 6- بيورن – رخ – 7- وداع – روسيا – 8- طباع – 9- في – نهرو – 10- شارلوت تاون

إعداد **نعوم مسعود**

3490 sudoku

6				5	3			2
	9			2	7			1
	5				1			4
		2	3	6		9		
		3				7		
		1		8	2	5		
1			2				6	
8			9	7			3	
4			5	1				7

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3489

6	1	2	4	9	5	3	8	7
4	7	8	6	2	3	5	1	9
9	5	3	1	8	7	4	6	2
7	6	9	8	5	2	1	4	3
1	3	5	7	4	6	9	2	8
2	8	4	3	1	9	6	7	5
8	9	6	5	7	4	2	3	1
3	2	1	9	6	8	7	5	4
5	4	7	2	3	1	8	9	6

مشاهير 3490

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم سوري (1865- 1939) ومن العلماء العارفين بالمخطوطات. أنشأ مكتبة شهيرة في القاهرة ونشر مخطوطات كثيرة. توفي في القاهرة
1+10+2+6+5 = مقدار الجسم ■ 7+8+3+4 = خلاف مُشتعل ■ 9+11 = عملة آسيوية
حل الشبكة الماضية: **إيفان كونياف**

محدّد في المادة الثالثة من دفتر الشروط الخاصة.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار لكل صنف على حدة (3 أصناف).
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من قلم المديرية العامة للأحوال الشخصية.
يجب ان تصل العروض الى قلم ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لإدارة المناقصات
د. جان العليّة
التكليف 636

إعلان رقم 19/1
تعلن وزارة الزراعة - المديرية العامة للزراعة - عن إعادة إجراء استدراج عروض لتلزيم تقديم مبيد الدلتامترين لمكافحة حشرتي الصندل على الصنوبر والجادوب على السنديان للعام 2020، وذلك في مبناها الكائن في بئر حسن مقابل ثكنة هنري شهاب، بتاريخ 2020/8/4 الساعة العاشرة.
يمكن للراغبين في الاشتراك في استدراج العروض هذا، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص العائد لهذا التلزيم والحصول على نسخة عنه من مصلحة الديوان - المديرية العامة للزراعة، الكائنة في مبنى الوزارة، الطابق الثالث.
تقدم العروض بالبريد المضمون المغفل أو باليد مباشرة، على ان تصل الى قلم مصلحة الديوان - المديرية العامة للزراعة، قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لإجراء استدراج العروض.
بيروت في 2020/6/30
وزير الزراعة
عباس مرتضى
التكليف 639

بلاغ رقم: 2/6
تُعلن وزارة الإتصالات بأنها ستضع قيد التحصيل إعتباراً من 2020/07/16 الكشوفات التالية:
كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر حزيران عام 2020
بالإضافة إلى كشوفات الفواتير المتأخرة غير المسددة، ولقد حددت مهلة اقصاها 2020/08/14 لتسديد هذه الكشوفات.
وتذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية: في حال التخلف:
1 - تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2020/08/17.
2 - تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 2020/09/01 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) اعتباراً من هذا التاريخ.
3 - تلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الاشتراك اعتباراً من 2020/10/01 ويعاد وصله بعد تسديد المتأخرات المستحقة إضافة الى رسم اعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.
4 - تلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 2021/01/04 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الارقام الملغاة وتحصل المتأخرات بالطرق القانونية المعمول بها.
استناداً الى المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية.
5 - يحرم المشترك الملغى رقمه من الحصول على إشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المستحقة عليه.
ملاحظة: أ - تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر ايار عام 2020 باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2020/07/16.
ب - يمكن للمشتركين الملغاة خطوطهم والذين لم يسددوا فواتيرهم المتأخرة المبادرة الى تقسيط المتأخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية - مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على إشتراك جديد.
إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية:
- لدى اي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الاراضي اللبنانية.
- لدى أي مصرف عبر توطين الفاتورة مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو أكثر (للاستعلام اتصل بمصرفك).
- مكاتب LibanPost: مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو بكلفة 1,500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جباية من العنوان» (للاشتراك بهذه الخدمة يمكن الاتصال بالرقم 01/629629 - مقسم 333).
- مكاتب شركة ويسترن يونيون OMT بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
- مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB FINANCE بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
إمكانية الحصول على قيمة الفواتير: عبر الاتصال على المجيب الصوتي رقم 1515 أو عبر صفحات الانترنت الخاصة بالوزارة (mpt.gov.lb) وهيئة أوجيرو (ogero.gov.lb).
كما تذكر المشتركين: بأحكام المرسوم رقم 93/4565 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 1998/01/30 لجهة تحديد مهلة أربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة اعلاه، ووجوب تقديم طلب الاعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.
يُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاونهم.
بيروت في 25 حزيران 2020
المدير العام لإستثمار وصيانة المواصلات
السلكية واللاسلكية
المهندس باسل أحمد الأيوبي
التكليف 640

إعلان
تجري المديرية العامة للأمن العام مزايدة عمومية (محاولة أولى) في تمام الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/07/28، وذلك في قاعة المناقصات في المديرية العامة للأمن العام – المبنى المركزي رقم /3/ الطابق الثالث، لتلزيم إدارة وتشغيل مختبر الأمن العام الطبي لعام 2020، موضوع دفتر الشروط الإداريّة الخاصة رقم 75/م ل تاريخ 2020/07/01.
يمكن للراغبين الإشتراك في هذه المزايدة العمومية، الإطلاع واستلام دفتر الشروط المذكور أعلاه في دائرة المال والعتاد – شعبة التلزيم، خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن تقدّم العروض في مهلة أقصاها الساعة الرابعة عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد المناقصة، ويُرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور أعلاه يوم عطلة رسمي، يعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.
مدير عام الأمن العام
عنه / رئيس مكتب الشؤون الإدارية
العميد الياس البيسري
التكليف 644

تبليغ مجهول مقام
محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة برئاسة القاضي محمد وسام المرتضى تدعو المستدعى بوجههم منى وميشال موريس القزي وجوزف وروجيه (أبو روحية) ومروان جان يوسف القزي والياس وجانات وماري وأنطوانات يوسف القزي ونهاد حليم القزي لتبلغ أوراق الإستدعاء 2017/1200 المقدم من المستدعية ريتا قزحيا القزي والرامي إلى ازالة الشيوع في العقار 526/الجية.
يجب حضوركم إلى قلم هذه المحكمة لتبلغ الاوراق خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والا فكل تبليغ لكم في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يعتبر صحيحاً.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب شارل مسعود بطرس بوكالته عن وليد الرسامني لموكليه روبرت وليندا آن وليلى مي أولاد رفيق الرسامني وبوكالته عن منى رشيد الرسامني لموكلها ريتشارد كمال رفيق الرسامني سندات بدل ضائع للعقارات 1 و2 سنيبر و490 تفاحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب حسين قاسم زين فقيه شهادة قيد تأمين بدل ضائع للعقار 184 انصاريه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب حسين قاسم زين فقيه سند بدل ضائع للعقار 184 انصاريه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب وسام انيس الزين بوكالته عن ايمان ابراهيم عساف لمورثتها أمينة عقيل خشاب سند بدل ضائع للعقار 475 شحور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب وسام انيس الزين بوكالته عن علي حسن حيدر لموكلته ماجدة قاسم الزين سند بدل ضائع للعقار 940 شحور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت هنا شريف هاشم لموكلها علي شريف هاشم سند بدل ضائع للعقار 567 زرارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب ابراهيم عبدالله حسن الزين بوكالته عن نادية قشمر قشمر بصفتها مشترية سند بدل ضائع للعقار 626 شحور بإسم مسلم حسن طالب بعلبكي
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب بشارة ميشال غنيمة بوكالته عن الهام موسى عزالدين لمورثها موسى حسن عزالدين سند بدل ضائع للعقار 732 دير قانون النهر.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب ابراهيم نمر الدايخ لموكله فهد عبداللطيف دايخ سندات بدل ضائع للعقارين 280 و281 جويا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمود وهبي دهيني لموكله حسين محمد خطار فواز سند بدل ضائع للعقار 686 طيردبا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد علي شلهوب لمورثه عبدالحسين يوسف شلهوب سند بدل ضائع للعقار 791 طرفلسيه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد خالد بوكالته عن مصطفى بياسلي احد ورثة محمد محمود بياسلي بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 32/333 مدينة صيدا بإسم محاسن ابراهيم مجاهد.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب ابراهيم سعد الدين عنتر لموكلته هدى سميره حفظي الغربي سند بدل ضائع للعقار 44/468 الدكرمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب ابراهيم خليل طالب بوكالته عن نبيل موسى عطيه بوكالته عن فريده سليم عطيه لمورثتها جميله خليل عطيه سند بدل ضائع للعقار 2163 قانا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب ابراهيم خليل طالب بوكالته عن احمد عبدالرضا مهنا لمورثه عبدالرضا عبدالله مهنا سند بدل ضائع للعقار 2319 قانا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلبت ريما رفيق أبو سعيد وكيلة وسيم سعيد بو علي بصفته أحد ورثة سعيد أحمد أبي علي وبصفته أحد ورثة نايف سعيد بو علي وريث سعيد أحمد أبي علي سندي تمليك بدل ضائع للعقارين 109 و247 بشامون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب يحي فريد أبو غادر بصفته الشخصية سند تمليك بدل ضائع للعقار 886 اغميد.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

فقرة حكمية
تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة الرئيسة
مايا فوّاز
المستدعى ضدهم: حسن ومريم وعلي محمد داود فرحات وعباس داود فرحات ووفيقة امين فرحات وعماد وراغدة ومحمد احمد فرحات وعدنان علي فرحات وعبد الحليم علي فرحات وجمانة محمد ضاهر وزينب عباس شكرون ومحمد علي مطر ومجهولي محل الاقامة لاستلام صورة الحكم الصادر بتاريخ 2019/10/31 برقم 2019/82 والقاضي باعلان عدم قابلية العقار رقم 337/كفر رمان للقسمة العينية وطرحه بالمزاد العلني على اساس سعر الطرح البالغ /408800/د.أ. وتوزيع ناتج الثمن فيما بين الشركاء - تضمين الفرقاء الرسوم والنفقات كل بحسب حصته بالاستدعاء المقدم من ريم حمزة بوكالة المحامي علي جابر.
رقم الاستدعاء: اساس 2016/137
مهلة الاستئناف 30 يوماً
رئيس القلم: فاطمة فحص

فقرة حكمية
تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة الرئيسة مايا فواز وعضوية القاضيين جيسيكا شحود وأحمد عيسى المستدعى بوجههم: محمد ممدوح وأحمد سامي وعائشة إقبال وسامية ومهى محمود الزين، وفهمي مصباح الصيداوي، ومحمد نبيل وعبد الناصر وسنى ومنى ومهى فهمي الصيداوي، وفاديا وهلا ونهدى وندى ولينا منير بك الصلح ونازك خليل المعالقجي العكاوي، وبهية وهنية وخديجة وممدوحة وملوكه عثمان الزين، وسلمى محي الدين الجوهري وليلى محمد بهاء الدين الزين، ومحمد ماهر ومحمد وائل عثمان الزين، وجمانة وعبد الرحمن ووليد محمد أنسي ومروان وأسامة محمد الأنسي، ومنيرة عبد الباسط الزين، ومحمود وهشام ورلى أحمد سامي الزين وصاحب الحق العيني علي جميل حجازي، المجهولي محل الإقامة الحضور الى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن الحكم الصادر بتاريخ 2019/12/10 برقم قرار 2019/88، بالإستدعاء المقدّم من المستدعي يوسف ذيب حطاب بوكالة المحامي حسين صبحي قرقماز، بموضوع إزالة شيوع للعقار رقم /36/ منطقة حبوش العقارية والمسجل برقم اساس 2017/12 مدور 80/ش/2019، والقاضي بإعتبار العقار /36/ حبوش، غير قابل للقسمة عيناً بين الشركاء وبإزالة الشيوع فيما بينهم عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني للعموم أمام دائرة التنفيذ المختصة، على أن يعتمد أساساً للطرح بالمزايدة الأولى مبلغ /46,600/ دولار أميركي، أو ما يعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ البيع، وتوزيع ناتج الثمن بين الشركاء بنسبة ملكية كل منهم، وتضمين الشركاء الرسوم والنفقات كل بنسبة حصته في الملك، مهلة الاستئناف 30 يوماً.
رئيس القلم / فاطمة فحص

فقرة حكمية
تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة الرئيسة
مايا فواز
وعضوية القاضيين جسيكا شحود وأحمد عيسى سنداً لأحكام المادة (3) من القانون 82/16 المستدعى ضدهم: فاطمة وعماد وسميح ورملة وحسين وندا وفادية وشاهناز رضا جابر دنيا حسين حاجعلي وباسل وزرولا وهبة وحسين امين جابر وعنايات رشيد نجدي وحسانة ونسرين وعلي حسن جابر وهيفاء ومحمد وزهرة وايمان واسعد ومنى وعلي وريما وحسين وحسن يوسف جابر ومجهولة محل الاقامة لاستلام صورة الحكم الصادر بتاريخ 2020/2/25 برقم القرار 2020/30 والقاضي باعلان عدم قابلية العقار /605/ منطقة ميفدون العقارية للقسمة العينية وعن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني امام دائرة التنفيذ للعموم على ان يعتمد للطرح في المزايدة الاولى مبلغ /26145000/ل.ل.
-بتضمين الشركاء النفقات كل بحسب حصته.
رقم الاستدعاء 2016/163 مقام من: المحامي: علي جابر
مهلة الاستئناف 30 يوماً
رئيس القلم: فاطمة فحص

فقرة حكمية
تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة الرئيسة
مايا فواز
المستدعى ضدهم: حسن ومريم وعلي محمد داود فرحات وعباس داود فرحات ووفيقة امين فرحات وعماد وراغدة ومحمد أحمد فرحات وعدنان علي فرحات وعبد الحليم علي فرحات وجمانة محمد ضاهر وزينب عباس شكرون ومحمد علي مطر ومجهولي محل الاقامة لاستلام صورة الحكم الصادر بتاريخ 2019/11/12 برقم 2019/83/ش والقاضي باعلان عدم قابلية العقار رقم 342/ كفر رمان للقسمة العينية وطرحه بالمزاد العلني على اساس سعر الطرح البالغ /576100000/ل.ل.
وتوزيع ناتج الثمن فيما بين الشركاء
-تضمين الفرقاء الرسوم والنفقات كل بحسب حصته بالاستدعاء رقم 2016/22 من المستدعين:
أحمد محمود محيدلي ورفاقه بوكالة المحامي: علي جابر
مهلة الاستئناف 30 يوماً
رئيس القلم: فاطمة فحص

سينما

البابا يغازل إليزابيث ودراون يحلّقان في ضواحي «البؤساء»

Homemade: مخرجون في الحجر... بين الواقع والهلوسة

شفيق طبارة

البابا فرانسيس «يغازل» الملكة إليزابيث الثانية، يقاطعهما في المنتصف «الصاح» الشخصية الرئيسية من فيلم «ليباوسكي الكبير» (الأخوان كوين ـ 1998 ـ راجع الكادر أدناه). هذه «المغازلة» هي روح فيلم الإيطالي باولو سورينتينو، أحد الأفلام القصيرة التي تقدمها نتفليكس بعنوان

«اعمال تذكّرنا بحركة «دوغما 95» لكنّها تفتقد لمسة لارس فون تريار الاستفزازية

«صناعة منزلية». 17 فيلماً قصيراً من توقيع مخرجين من مختلف الجنسيات، كانوا خاضعين، كسائر الكوكب، لقواعد الحظر المنزلي من جراء جائحة كورونا. هذه الأفلام، التي تتمحور حول تجربتهم، تذكرنا قليلاً بحركة «دوغما 95» (حركة تهدف لتنقية صناعة السينما من المؤثرات البصرية وعمليات التحسين المكلفة، والتركيز على القصة الفعلية وأداء الممثلين) لكنّها تفتقر للمسة الاستفزازية للمخرج الدنماركي لارس فون تريار.

«سفر إلى آخر الليل» هو عنوان فيلم سورينتينو، حيث يجتمع البابا والملكة (على شكل دمى فخارية) في الفاتيكان. الملكة (صوت أوليفيا ويليامز) لا تعرف كيف تُعد الشاي،

من فيلم الإيرانية أناليلي اميربور

وفرانسيس (خافيير كامارا) يقترح رؤية فيلم «البابا-وان» فيما هي تفضل مشاهدة مسلسل «التاج» (كلاهما على نتفليكس). ينتهي بهما الأمر بالرقص والسباحة عاريين. في فيلم من توقيع المخرج نفسه، يقضي باز وقته بين هاتفه الخلوي، والقراءة والدراسة والتحكم بالدرون من شرفة منزله ليصوّر الحي الذي يعيش فيه والشقق السكنية المزدحمة والناس المحاصرين في بيوتهم وصفوف المنتظرين خارج المحال التجارية في هذه الضاحية الباريسية. وإذا كان الوباء أظهر الإمكانات المتميزة للبعض، وأجبر آخرين على نظام العمل عن بعد؛ فإن القصص الشخصية والوثائقية لصنّاع الأفلام، من خلال الخيال والتوغلات الشخصية والموسيقى والتصورية، تُظهر أنّ المخرجين يمكن أن يصنعوا أفلاماً بطريقة بسيطة وبرفاهية أقل. التشيلي سباستيان ليليو («غلوريا»/ 2013)، «امرأة رائعة»/ 2017) كان متميزاً من بين الأفلام، وضع غناء أماليا كاسال في مكان بين السينما والمسرح والرقص التمثيلي. أماليا تستحق جائزة أفضل ممثلة في هذه الأفلام القصيرة، فهي رائعة تركتنا متأملين أن لا ينتهي الفيلم أبداً.

قدمت الإيرانية أنا ليلي أميربور («فتاة تذهب وحيدة إلى المنزل في الليل»/ 2014) في فيلمها مدينة لوس أنجلوس المهجورة. واستفاد أنطونيو كامبوس من أصدقائه لخلق قصة غامضة تمر بها عائلة صغيرة. ماغي جيلينهال استخدمت زوجها كممثل في فيلم خيال علمي صُوّر في منزلها الريفي، مستوحى من حلم يمارس فيه زوجها الجنس مع شجرة. أفلام أخرى قصصها أكثر شخصية، تظهر الحياة اليومية وعلاقات مخرجيها بالعائلة، وخاصة الأطفال مثل أفلام غرينر شاذا (لندن)، وديفيد ماكنزي (غلاسكو)، وناتاليا بيريسنين (مكسيكو سيتي) وراشيل موريسون (لوس أنجلوس) ونادين لبكي وخالد مزنر (بيروت)، إذ يتمحور فيلم الثنائي حول تصوير رحلة مرتجلة لمخيلة ابنتها سيرون في غرفة صغيرة مليئة بالأغراض، وسرعان ما يتخذ الفيلم بُعداً آخر.

17 فيلماً لتمرير الوقت والاستمتاع بشيء خفيف، تراوحت بين الواقعية والهلوسة الشبيهة بالحلم والتأمل، تماماً مثل الأوقات التي نعيش فيها، مع قليل من الدراما والفكاهة والحركة والغموض... انعكاس لكل ما شهدناه في الأشهر الأخيرة.

Homemade على نتفليكس

مشهد من فيلم The Big Lebowski

الصاح وولتر ودوني... إنّهم انتم ايها الاصدقاء!

لا أدري إن كنتم تعلمون عن «الصاح» The Dude، لكن دعوني أخبركم عنه: هو الرجل الهادئ. يعيش من أجل نفسه وأغراضه لا أكثر ولا أقل. يعيش ببساطة وبساطة. لا يعير الأموال اهتماماً. لا يريد سوى حياة تتطابق مع أهوائه. عاطل عن العمل. لا يكترث بمظهره الخارجي ولا يهتم لكلام الآخرين. يحب البولينغ، وإياك أن تلمس طاباته! والأصح؛ احترس الاقتراب من أشيائه، والأهم حصيرته. يحب سماع الموسيقى وشرب الكوكتيل. كسول. يتمتع بفلسفة من دون أدنى شك، تمكّن من فهم لغز الحياة. إنه المسالم. لا يريد شيئاً من أحد. قريب إلى القلب رغم أسلوبه الغريب وعفويته اللاذعة. يمكن أن تنفر منه، لكنه بالتأكيد سيثير انتباهك بعد أن تتعرف إليه جيداً. لا يسعك إلا أن تحبه. لطالما رغبت أن تكون مثله أو أن تعيش حياة إنسان لا مبالٍ. وقد يكون «الصاح» موجوداً في أعماقك بشكل كبير أريد أن أعرفكم أيضاً إلى وولتر، زميل «الصاح». يعيش على ذكرى حرب فيتنام لأنها الحدث الوحيد السعيد لديه بعدما هجرته زوجته. إنه يهودي. أو يدّعي ذلك. منحاز إلى أي شيء. عصبي ومزاجي وعنيف. يطلق الأحكام على كل شيء من النظرة الأولى. والأفضل ألا تستفزّه. يتصرف قبل أن يفكر. وعلى الأرجح أن وولتر أيضاً موجود داخلك. انتظر. انتظر لا تذهب. أتعلم من هو دوني؟ سأخبرك: إنه مسالم وطبيعي مع القليل من العقد النفسية. محبوب لطيبته الغبية. إياك أن تخبر قصة وتنسى أي تفصيل فيها لأنك ستجده بالمرصاد ليذكّرك به. يثير غضب وولتر في كل مرة يتفوّه فيها بكلمة. أتعتقد أن دوني ليس موجوداً داخلك؟ الثلاثة: الصاح (جيف بردجز)، وولتر (جون غودمان) ودوني (ستيف بوسيمي) يجتمعون للعب البولينغ. إنهم أصدقاء. الحياة جمعتهم عبر صداقة غريبة وقوية. أطباعهم مختلفة ولكن يجيدون التعامل مع بعضهم البعض بطريقة مبتكرة.

كل ذلك موجود في فيلم الياسوكي الكبير» للأخوين كوين. إنه ليس مجرد فيلم كوميدي، ولا مجرد مشاهد مضحكة مع حوارات ذكية؛ بل تحية إلى السينما كجزء من الحياة. كجزء من ذاتنا وعالمنا. شكل من أشكال التفكير بأن الحياة ليست إلا حوادث عشوائية، نواجهها بطريقتنا وشخصياتنا المختلفة. يظهر الفيلم الحياة كأنها دوّامة سريعة ونحن في داخلها نعيش على ذكرى الأيام ولا ندري ما يخبّئ لنا الغد.

The Big Lebowski على نتفليكس

مشهد من «أشباح بيروت»

وقفة

«أشباح بيروت»: (وجود) الحرب بصفة الغائب

بول مخلوف

«الحرب هي الحرب، الحرب الشخصية هي حقيقة إنسانية ولولا هذا، لاكتفينا بمشاهدة الأفلام الوثائقية، لكن الحقيقة أنك تملّ ولا تفهم كثيراً، وتودّ حقاً لو تشاهد أفلاماً تصوّر حروباً شخصية ضمن الحرب كما تعرف» (طالب شحادة ـ في براءة قابيل/ شيء عن صعاليك العصور ـ مجلة «رحلة» عدد 7).

تَجهد في التقاط أنفاسك قبل أن تَنقطع في كل مرّة تسمع أن عملاً سينمائياً يُصنّف على أنه تجريبي، بعد أن تلوّثت سمعة هذا النمط من تجارب أقل ما يُقال عنها، ويتهذّب، إنها رديئة. رداءة تأخذ من التأويل أحجية لتتمظهر، حسب طموح مؤلفها، على شكل غرابة.

عام 1998 صدَرَ فيلم تجريبي بعنوان «أشباح بيروت» (120 د. تقريباً) للمخرج اللبناني غسان سلهب. القاعدة الأولى التي عليك أن تتمسك بها كمشاهد هي فكرة بسيطة لعلّها تكون وجهة البوصلة، وُجدت في مقالة الكسندر أستروك كاتب مانيفستو الطليعية الفرنسية الجديدة بعنوان «ولادة الطليعية الجديدة: الكاميرا القلم» ومفادها: «إن الأفكار والفلسفات المعاصرة للحياة هي من النوع الذي لا يمكن أن تُنصفه إلا السينما». مرادف هذا القول في حالة غسان سلهب هو السَنَد العيني، المتشظي للحرب اللبنانية واعتبار السينما الوسيط الوحيد الذي باستطاعته تجلّي تعقيدات وتصدّعات موضوع عصريّ مماثل. هناك قاعدة ثانية لا يجب إغفالها لفهم سبب توصيف هذا العمل خارج معايير النقد المبتذل الذي يتكئ على معايير جمالية من فئة ما يحاكي الذوق العام. وهو قولٌ للمخرج الفرنسي جان لوك غودار: «لا أعتقد أنه يجب على المشاهد أن يشعر تجاه الفيلم، بمكنك أن تشعر تجاه امرأة. يمكنك أن تقبّل امرأة لا فيلماً». ليس المُراد من هذا القول طمس وظيفة الحواسّ أو نفي العلاقة المترتبة بين المشاهد والفيلم، بل قَصَدَ قائله أن يصقل من شأن العقل أثناء عملية المشاهدة، ليكون العين/ الأداة التي توظف لاستيعاب المشهد من دون أن يكون الأخير بمثابة سلطة عليا، تفرض نفسها على المشاهد كحقيقة مطلقة. هذا هو بالضبط المفعول الرجعي لـ «أشباح بيروت»، إذ ما إن ينتهي العرض حتى تبدأ بمناقشة الحائط، في حال شاهدته بمُفردك، ضارباً حديثك بالحجج والأمثلة، على ما يحمل من دلالاتٍ رمزية ومداخل متشعبة لمَتاهة المعنى.

على خُطى مخرجي سينما المؤلف، يحثّك سلهب على أن تكون طرَفاً منحازاً في عملية الخلق، حيث لا تكتمل خريطة فيلمه ومعناه بدون تفاعل ذاتي واستنباط معرفي على قاعدة أن وجود الفيلم يكمن أولاً في داخلك، في صميمك، وليس خارجهما. في حركةٍ ديناميكية لكاميرا تكتب مشاهدها بانسيابية مدهشة، تتناسل الأحداث بوتيرة هادئة وبحركة بطيئة قبل أن تتصدّع وتتفكّك تدريجاً مع دخول عامل الأزمة «خليل»، الشخصية الرئيسية، الذي يشكل حضوره المفاجئ، بعد غياب طويل غير مبرّر، الحبكة الأساسية. في غمار نهار مُشرق عادي يبدو كل شيء للوهلة الأولى سليماً ما عدا الوضوح. نحن في الفصل الأخير من الحرب اللبنانية الدامية، في أواخر الثمانينيات. هنالك بضعة أبنية ناجية من الدمار، كمية هائلة من الحصى وحواجز استمنتية على أطراف الطريق، زحمة سير مُعتادة وبالطبع وقفة قصيرة في المطار لاستقبال الوافدين. إنها سيرورة الحياة اليومية بكامل قبحها. إنها تقريباً الصورة الثابتة للعالم الخارجي كما كان عليه في ذلك الوقت.

لكن وراء هذا المشهد، هنالك صورة أشد بؤساً مطبوعة على وجوه الممثلين: حزن ممنوح يبدأ من نظرات الأعين وينتهي في حركة الشفاه مع حيرة خانقة تلتف حول الرقاب. لغة داخلية لامرئية تجسدها دارينا الجندي بمونولوغ صريح تختصر فيه جوّ «أشباح بيروت» بالجملة التالية: «بالنسبة إليّ الحرب لم تنته». الفترة الزمنية تلك، التي يتوغّل سلهب في تفاصيلها، تسمى فترة الحروب الصغيرة، بعدما تحوّل السياق الواقعي من «الحرب» إلى «المعارك». لكن تبقى سمة الفعل ونتائجه تعادل مثيلته السابقة، فكيف إذاً بالمثلة أن تدلي بتصريح كهذا؟ هنا تحديداً تأتي المفارقة التي تشكل جوهر العمل: في التداخل بين الحقيقي والخيالي، بين الممثل وشخصه، الفانتازيا مع الواقع، والحاضر الذي يُفضح عنه تبعاً للتقنية «البريختية» في بورتريهات ترتكز إلى تثبيت الكاميرا على الوجه للتخاطب المباشر مُقابل ماضٍ مؤثق بصور أو فيديو ذكريات، فتُترك وحيداً، تُركّب على قدر المستطاع بما توفر لديك من عناصر ثيمة الفيلم، كأنك أمام قصيدة كولاج تحتاج قراءتها إلى تمعّن. أمام هكذا نوع من سيناريوات ينعدم فيه الإسهاب السردي ويلتصق إلى حدّ بعيد بالأساليب البصرية المتعددة التي اعتمدها المخرج، نُفهم أن تجريبية سلهب تنبثق حصراً من الأسلوب ولا تنتهي عنده. والأهم من هذا كله أنها ليست غاية عمله الأسمى. القصة تصنع نفسها وغير متوافرة بشكل معلّب بل ترتكز إلى وحدة الثنائيات، إلى التحام الأضداد وتلاصقها، والتي بتفاعلها يمكن في أي يوم مُشرق عادي، أن تُشكل وقوداً نارية للحرب.

«مثل لص يتسلل في وضح النهار» يظهر خليل بدون سابق إنذار بعد اختفاء دام عشرة أعوام. كل من يعرفه، كان على يقين في بادئ الأمر أنه توفي في إحدى المعارك. كل المبررات حيال غيابه بقيت، طوال الفيلم، مجهولة. مُعطيات بسيطة متعلّقة بشأنه نعرفها من خلال الاستدلال. أحدها أنه يود بحماسة الانخراط مجدداً في راهنية الحياة كان غيابه لم يكن، وآخر يظهر لاحقاً مع تواتر الأحداث، يزعم أن الآخير خدَع أصدقاءه في عملية سرقة مصرف كانوا قد نفذوها سابقاً واحتفظ بالمال وحده. الخزنة التي لم ينف خليل سرقتها من رفاقه، ليست ذريعة مُقنعة لاختفائه، حتى هُم، أي مروّجو هذه التهمة، راودهم الشكّ حيال دقتها. نحن أمام لغز محيّر، أمام رجل عاد فجأة من الماضي، داحضاً كلّ المسلّمات حيال نهايته المزعومة. أنت مضطر حيال حالة مستعصية كهذه لأن تبني تفسيرك على ما هو ظاهر لكي تستطيع أن تفهم عنصراً محورياً في بالغ الأهمية، لا يكتمل العمل بدونه. عندها، لا مفرّ لديك، إلا أن تأخذ في الاعتبار صفات خليل الشخصية لتبني عليها من خلال الإسقاط. تبدأ من بلادته، غموضه، هدوئه، خروجه الدائم في الليل حتى تصل إلى دردشته مع صديقه المُخلص، مزوّر الهويات، الذي يمتاز خطابه بمفردات سمسار الحرب، لتستنتج أن البطل هنا ما هو إلا عنصر رمزي يُجسد الحرب ومزاياها. أمرٌ منطقي أن تكون ماهية الشبح الذي يطوف مدينته العزيزة فبهمة وغير أبهة بأي جدوى أكثر من الاستمرار في ملاحقة الأزمنة. حجة ناعمة كالشوق مثلاً، مُقنعة كفاية لتكون الدافع الحقيقي وراء زيارته. إلا أن الغرابة تجثم في التعارض الجوهري بين ارتطام رغبة الممثلين بأرضية الواقع. الاعترافات التي أدلى بها الأشخاص الآخرون، تفضح حسهم النوستالجي لعودة مناخ الحرب الساخط. رغبتهم الدفينة هذه، بعد أن تأخذ في الاعتبار ما ينعمون به من طابع هامشي وسلبي، مفهومة للغاية. هُم عالقون وسط دوامة الحدث الأكبر: الحرب. والحرب في «أشباح بيروت» وما تَنسجها من علاقات اجتماعية هي الحدث الأكبر، وهي بدورها، مُجردة من أسباب أو خلفيات منطقية لحدوثها. الحرب عبثية بامتياز، فارغة من كل جوهر، خاوية، بل مجحفة لكنها تمتاز بحركة حيوية أي الدمار والخراب كما يشتهي حاضر تلك الشخصيات لهذا الإعصار العاصف. وفي هذه الحالة بالذات، الحرب هي مشروع شخصي بامتياز، طاقة محفّزة لنسف رتابة الحاضر وجموده، مع أمل معقود على أن تشكل مغامرة تقترب فيها الذات إلى ذاتها.

> عطرٌ فردي ناجم عن خيبات وهزائم دفينة

اضمحلّت كل هذه الرغبات مع عودة خليل. عصف حضوره الجديد ثبات الأمور. خلط الأوراق القديمة. زعزع كل أنواع الاستقرار بما فيها القناعات المتمثلة في أذهان أصحابها واستحالت علاقة محيطه به متناقضة، قائمة على أساس الحب والكره معاً، تماماً مثل تماهي رغبتهم في الحرب ورفضها إثر حدوثها. «من قال إن الحرب انتهت؟ أنا لا أريدها أن تنتهي» هكذا أفشت دارينا الجندي عن فكرتها. الحرب موجودة داخل الشخوص، في صميمهم، والخارج فقاعة كبيرة ما إن يعطي إشارة خضراء حتى تتراجع الحواجز الجميع إلى الوراء. هناك فراغ وغياب لا يعوّضهما شيء أو أحد، عطرٌ فردي ناجم عن خيبات وهزائم دفينة. يحدث انفجار كبير أمام المنزل الذي يقطن فيه خليل يهزّ الأرجاء بعد ثوانٍ قليلة من خروجه. وُجدت سيارته مليئة بالرصاص. خليل بخير، هو مخطوف لكن لا وقت محدداً لإطلاق سراحه، هكذا يُطمئن قائد الوحدة العسكرية المسؤولة عن المنطقة معنيّه. اختفى خليل من جديد وعادت النهاية تحتل البداية من جديد! أن تعي غياب شخص تعلم ضمناً أنه موجود، درامية أكثر من معرفتك أن غيابه هو نتيجة موتٍ، كونها تعزيزاً دامغاً للاوضوح المستغنى عنه. والخلاصة هنا تقول بأن التمثيل هو فعلُ انتحال وممارسة خائنة بحق العيش. وفي جميع الأحوال، كيفما تأتي النهايات سيكون الشيء ونقيضه حاضرين على الدوام معاً. هذا ما أراد لنا «أشباح بيروت» أن نفهمه: الحرب حالة متأصلة في الوجدان، مصنع يُعيد تكرير الحاضر إلى ماضٍ، الحرب وسواس قهري لا يمكن التغلب عليه لا بالكبت أو الإفشاء، ولا بالتمنّي.

أفلام غسان سلهب متوافرة على aflamuna.online
«أشباح بيروت» على MUBI

Mubi

نيكولاس راي: درس في السينما و«الإنسان»

يصنّف بعضهم «لا يمكننا العودة إلى المنزل مرة أخرى» (1973) لنيكولاس راي بالتحفة البصرية، بينما يهزّأ به آخرون. أما نيكولاس راي نفسه (1911 ـ 1979)، فيطلق عليه «كاتدرائية الفنون». وفي حال لم يكن تحفة سينمائية، فإنه بالتأكيد صورة استثنائية عن الابتكارات التجريبية للمخرج الأميركي العظيم، عن وجه المجتمع في لحظات حرجة في التاريخ الثقافي والسياسي، وأيضاً صورة ملتهبة لروح المخرج. في عام 1971، بدأ نيكولاس راي مع طلابه في «كلية هارفرد»، في جامعة بينغهامتون»، تدريباً عملياً على صناعة الأفلام لإعادة تعريف واختراع السينما، كما تنبأ المخرج الفرنسي جان لوك غودار قبل سنوات عديدة عندما قال: «السينما هي نيكولاس راي». قام راي وطلابه بتصوير وتجميع مقاطع فيديو (35، 16، 8 مم) في فيلم تجريبي «غير مكتمل»، حاول راي فيه تحليل الاضطراب الجنسي والاجتماعي والسياسي للمجتمع في أواخر الستينيات. الفيلم فوضوي، مربك وغير منظّم، ولكن سحر راي، العاشق للسينما والمتعاطف مع طلابه، والقوة العاطفية الخام التي حاول بها الطلاب التعبير عن شخصياتهم، وعبقرية راي في الإخراج والمونتاج والسيناريو، والروح التجريبية في الفيلم... كلها تجعل المشاهدة استثنائية. عمل لا يمكن تصنيفه، يتارجح بين المخدّرات والجنس والماضي والحاضر والقلق الفردي والصراعات الاجتماعية.

منذ أوائل حياته السينمائية، كان راي أحد أهم المخرجين الذين صوّروا الشباب الساخطين في عدد من الدراما الاجتماعية. كان رائداً في تسليط الضوء على قلق المراهقين. أتقن خلق الشخصيات التي ترفض الاندماج في المجتمع مثل «متمرد بلا قضية» (1955) الذي تألق فيه جيمس دين في دوره الأكثر شهرة قبل رحيله المأساوي قبل أشهر من عرض الفيلم. وهناك أيضاً فيلمه «جوني غيتار» (1954) الذي يقول عنه مارتن سكورسيزي: «لا يمكن أن تصبح مخرجاً إن لم تشاهد «جوني غيتار»». كثيرة هي أفلام راي التي عُزّت إرثه وجعلته محبوباً من نقّاد الموجة الفرنسية الجديدة ومجلة «دفاتر السينما»، الذين نصّبوه إلهاً على عرش صناعة الأفلام.

نحن اليوم في عام 2020، ويمكننا مشاهدة فيلم راي الذي عُرض في «مهرجان كانّ» عام 1973 على منصة «موبي». واصل راي وجدد عرضه حتى موته عام 1979. تم ترميم الفيلم وعرضه في «مهرجان البندقية» عام 2011 في الذكرى المئوية لولادة المخرج. ففي آخر أفلامه، لا يزال راي يبحث عن أسباب تمرد الشباب، بمشاهد قاسية ومؤلمة تحتلّ ذاكرة وروح طلابه وعلى الحدود بين الواقع والخيال. فيلم تجريبي، درسٌ في السينما، عن حياة الطلاب وسيرة ذاتية قصيرة عن راي. صورة خلفية غير واضحة موجودة طوال الفيلم. الفيلم تحدث أمامها وهي تتغيّر مع الوقت. الصورة تعمل كإطار. غالباً ما نسمع مقاطع سردية، خاصة في أول الفيلم مع صور عن قمع التظاهرات في الولايات المتحدة. ثم يصبح الفيلم صورة ذاتية لراي نفسه والطلاب، وفيلماً عن الدافع لإنتاج الأفلام. التصوير لراي هو أسلوب حياة، سينما ينطبق عليها جملة الناقد الأميركي جوناثان روزنباوم: «سينما إلى أقصى عواقبها». هذا ما يتضح في المشهد الختامي، حين يحاول راي إنقاذ توم الذي يتعلق عن طريق الخطا بحبل، ويموت. في النهاية، يتردد صوت راي كأنه يعطينا ويعطي طلابه درساً أخيراً «اعتنوا ببعضكم بعضاً».

شفيق...

we can't go home again على Mubi

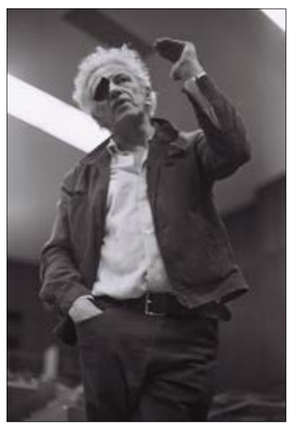

نيكولاس راي

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 6 تموز 2020 العدد 4092

آخر أعمالها مسلسل «نعمة النسيان» الذي عُرض في رمضان الماضي

مسيرة حافلة أوّلها مصادفة وآخرها كورونا
رجاء الجداوي... ستارة الفصل الأخير

وحدها المصادفة لعبت دوراً أساسياً في حياة الممثلة المصرية المخضرمة رجاء الجداوي (1938ــ 2020) وجعلتها تتنقّل بين دور الأزياء وخشبة المسرح وليس انتهاء بالشاشة الصغيرة. أول من أمس، أسلمت الجداوي الروح في مستشفى «أبو خليفة» للعزل الصحي في الإسماعيلية بعد صراع مرير مع وباء كورونا، استمر لأكثر من أربعين يوماً. باءت محاولات إنقاذها بالفشل، إذ تدهورت حالتها الصحية منذ أسبوعين، ولم تنفع حقن بلازما المتعافين من كورونا في تحسين صحتها وجهازها التنفّسي، بعدما وصل الأوكسجين في دمها في الآونة الأخيرة إلى 60% فقط. أول من أمس، أعلنت ابنتها أميرة مختار نبأ وفاة والدتها، بعدما كانت تناشد مراراً المتابعين بالدعاء لها. طوت رجاء الجداوي مسيرة حياتها البالغة أكثر من ستين عاماً، حين بدأت في عام 1958 مشوارها الفني عندما قادتها المصادفة إلى تأدية دور في فيلم «غريبة» (إخراج: أحمد بدرخان) أمام الفنانة نجاة الصغيرة، لتكرّ السبّحة مع فيلم «دعاء الكروان» (1959 ـ هنري بركات)، وتلعب الجداوي دور «خديجة» إلى جانب الفنانة فاتن حمامة.

في حديث تلفزيوني، تسرد الفنانة المصرية الراحلة، كيف تضافرت مجموعة صدف في ليلة واحدة، لتحتل أنظار المخرجين ومصمّمي الأزياء وخبراء الجمال، إذ تروي مشاركتها في مسابقة جمالية جرت في حديقة «الأندلس» في القاهرة، حيث فازت بلقب «ملكة جمال القطن». بعدها توجّهت أنظار المخرج هنري بركات إليها، واختارها لتلعب دور ابنة المأمور في «دعاء الكروان»، وفي الليلة عينها، أُعجب بها مصمم الأزياء اليوناني بيار كلوفس، وضمّها إلى فريقه كعارضة أزياء. أكثر من 250 عملاً في جعبة الجداوي، تنقّلت فيها بين المسرح والتلفزيون والسينما والأزياء والإعلام. ومن أبرز هذه الأعمال في حقبة الستينيات: «إشاعة حب»، «مخلب القط»«الفرسان الثلاثة»، «القاهرة في الليل»، «معسكر البنات»«بابا عايزه كده». وفي المسرح، التقت بالنجم عادل إمام في منزل الفنان الراحل فريد شوقي، ودعاها إمام وقتها لمشاركته عمله الجديد في المسرح. وبعد تعبيرها عن دهشتها لما سمعت، أكد لها النجم المصري بأن «دمها خفيف» وتتمتع بـ «حضور جيد»، فرشّحها لدور حماته في مسرحية «الواد السيد الشغال» (1985)، التي استمر عرضها لأكثر من 8 سنوات. تكرّرت التجربة مع مسرحية «الزعيم» التي بقيت عروضها مستمرة لسبع سنوات متواصلة. في الدراما التلفزيونية، قدمت الجداوي أعمالاً كثيرة، أبرزها: «عائلة الحاج متولي»، و«هانم بنت باشا»، و«للعدالة وجوه كثيرة»، و«رد قلبي»، و«عندما تثور النساء» و«سندريلا» التي لعبت فيه دور خالتها الراقصة الراحلة تحية كاريوكا. وسجّلت آخر أعمالها الدرامية في رمضان الماضي في مسلسل «نعمة النسيان» (إخراج أحمد شفيق). تزوّجت الجداوي في مطلع السبعينيات من مدرب حراس مرمى «الإسماعيلي» حسن مختار، ولها ابنة وحيدة تدعى أميرة. توفي مختار عام 2016، وسبّبت وفاته صدمة كبيرة للجداوي، التي عبّرت في مناسبات كثيرة عن ألم فقدانه، عندما قالت في برنامج تلفزيوني والدموع تملأ عينيها: «شعرت أنّ جزءاً من قلبي دفنته معه. أسوأ شيء في الدنيا هو الفراق». لكن يبدو أنهما لم يفترقا لوقت طويل. ها هي الفنانة المخضرمة ـ بعد أربع سنوات ـ تلحق بزوجها الذي أحبّته، فأغمضت عينيها إلى الأبد.

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

بابُ العالَم

ها نحن واقفون على عتبةِ البيت.
منذ زمانٍ وأزمنة، واقفون على هذه العتبة.
أبداً! لن يرفعَ أحدُنا يداً ليقرعَ الجرسَ، ويَتَوسّلَ إلى
من في داخلِ البيت:
«نرجوكم، افتحوا لنا الباب!».
سنظلّ، حتى نهاية الأزمنة، واقفين هنا.. هنا على هذه
العتبةْ،
ننتظرُ، إلى ما بعدَ نهايةِ الأزمنة،
مَن يفتحُ لنا الباب، مصادفةً أو بإشارةِ قلب، ويقول:
تَفَضّلوا!
أمّا نحن، وكأنّ الأمرَ لا يعنينا،
فسنتَفَضّلُ بالدخول كمنْ لم يخرج ولم يَدخل.
ثمّ نُسندُ أبدانَنا الموهَنَة (بعضٌ إلى أريكةٍ، وبعضٌ
إلى حائطٍ، وبَعضٌ إلى ظهرِ صاحبِه)
ونَتَنَهّدُ، لا مِن فرطِ عناءِ الصبرِ وفَداحةِ الأسى،
بل مِن شِدّةِ : السعادة.
.. ..
هكذا، كما خرجنا، ندخل.
نَدخلُ كمَنْ لم يَسبقِ له أنْ كانَ خارجاً.
نَدخلُ، ونَدخلُ، ونظلُّ داخلين
لكنْ، أبداً، لن تُقالَ «أرجوك!»...
وقطعاً : لا «شكراً!».
: هو بيتُنا!

الحرب اللبنانية: استعادة في الباشورة

بالتعاون مع «نادي لكلّ الناس»، يقدّم نادي السينما في «المكتبة العامة لبلدية بيروت ـ الباشورة» عرضاً لفيلم «زنار النار» (2004) للمخرج اللبناني بهيج حجيج (الصورة). العرض الذي يقام في السابعة من مساء 20 تموز (يوليو) الحالي، على أن يليه نقاش مع المخرج، مقتبس من رواية «المستبد» للروائي اللبناني رشيد الضعيف. بمشاركة نداء واكيم، وحسن فرحات، وجوليا قصار، وعبدالله حمصي وبرناديت حديب، يدور الشريط في منتصف الثمانينيات، ليقبض على المعاناة الإنسانية في ظل الحرب الأهلية اللبنانية من خلال شخصيات الفيلم.

«زنار النار»: 19:00 مساء 20 تموز (يوليو) ـ «المكتبة العامة لبلدية بيروت ـ الباشورة» (بيروت). للاستعلام: 01/667701

الجسد في «بيت حمّانا» يتعلّم الرقص والحرية

بدءاً من السبت المقبل، يقيم «بيت حمّانا» ـ على مدى ثمانية أسابيع ـ ورشة للرقص الأفريقي المعاصر بعنوان «رقص على إيقاعاتنا الداخلية»، مع المدرّبة ستيفاني اصطفان. ورشة موجّهة إلى السيدات (ما فوق الأربعين عاماً)، ودعوة «لاكتشاف أجسادهن من خلال الحركة والرقص والتعلم واللعب والدردشة على إيقاع الطبول» (مرافقة موسيقية: ماريلز عاد). ستركز الجلسات الثماني التي ستشكل الرقصات فيها نوعاً من التعبير الحرّ واكتشاف قوة الجسد، على تقنيات الرقص التقليدي والمعاصر، واستكشاف العناصر التي تشكل مراكز الحركة والتنفّس والجاذبية والوزن والاسترخاء والانسيابية.

«رقص على إيقاعاتنا الداخلية» بدءاً من السبت 11 تموز (يوليو) ولغاية 29 آب (أغسطس) ـ من الساعة 9:30 إلى الساعة 11:30 -«بيت حمانا» -للاستعلام :76/907348

«جبهة الإعلام المقاوم»: سفيرة الفتنة اخرسي!

رفضاً للتدخّلات السافرة للسفيرة الأميركية دوروثي شيا في الشؤون الداخلية اللبنانية، ولاتّهامها فئة من الشعب اللبناني أي «حزب الله» بـ «الإرهاب والتحريض وبثّ الفتن»، تنظم «جبهة الإعلام المقاوم» (تضم مجموعة إعلاميين وأسرى سابقين في سجون الاحتلال الإسرائيلي) اليوم وقفة إعلامية في «مطعم الساحة» (17:30)، تتخلّلها كلمات لأكثر من ثماني شخصيات إعلامية، وحزبية، من بينها كلمة رئيس تحرير صحيفة «البناء» ناصر قنديل، ورئيس شبكة «الثبات الإعلامية» الشيخ عبد الله جبري، وعميد الإعلام في «الحزب السوري القومي الاجتماعي» معن حمية، إلى جانب مسؤول «العلاقات مع الأحزاب والفصائل الفلسطينية» في «التيار الوطني الحر» رمزي دسوم، والإعلامي زياد شويري، والأمين العام لـ«التجمع العربي والإسلامي لدعم خيار المقاومة» يحيى غدار، والمحاميين بشرى الخليل ونزيه شلالا، والسفير هيثم أبو سعيد، مفوّض «الشرق الأوسط للجنة الدولية لحقوق الإنسان»، إضافة إلى كلمة «حركة أمل» يلقيها زكي جمعة. على أن تُختتم الوقفة بتلاوة بيان يندّد بالتدخلات الأميركية، ويؤكد ضرورة الحفاظ على المقاومة ورفض محاصرة سوريا.

وقفة إعلامية رفضاً لتدخلات السفارة الأميركية في الشؤون الداخلية: اليوم 17:30 في «مطعم الساحة» (طريق المطار).

رحلة صوفيّة تردّ الروح

بدعوة من مقهى Aleph B والعازفة والمؤلفة الموسيقية كارينا ليريك (الصورة)، سيأخذنا كل من عازف الإيقاع عبودي جطل، وطارق بشّاشة (كلارينات)، وزكريا العمر (عود)، في «رحلة صوفية»، يوم السبت المقبل 11 تموز (يوليو). الفنانون الثلاثة سبق أن شكلوا فرقة «تجلّي»، وعزفوا الموسيقى الصوفية، واشتهروا بأصواتهم المميزة وموسيقاهم العميقة، سيجتمعون مجدداً إلى جانب ليريك، في أمسية صوفية تأخذنا إلى رحلة تأملية، سيما أنّ ليريك التي تنحدر من أصول أرمنية، ستستدعي تراثها الثقافي الأرمني إلى جانب أغنيات أخرى أصلية، تربطنا بالعصر الحديث.

«رحلة صوفية»: 20:30 مساء السبت المقبل ـ مقهى Aleph B (فرن الشباك) ـ للاستعلام :03/002069

الإثنين 6 تموز 2020 العدد 108
Lundi 6 Juillet 2020 no108

الأخبار

رأس المال

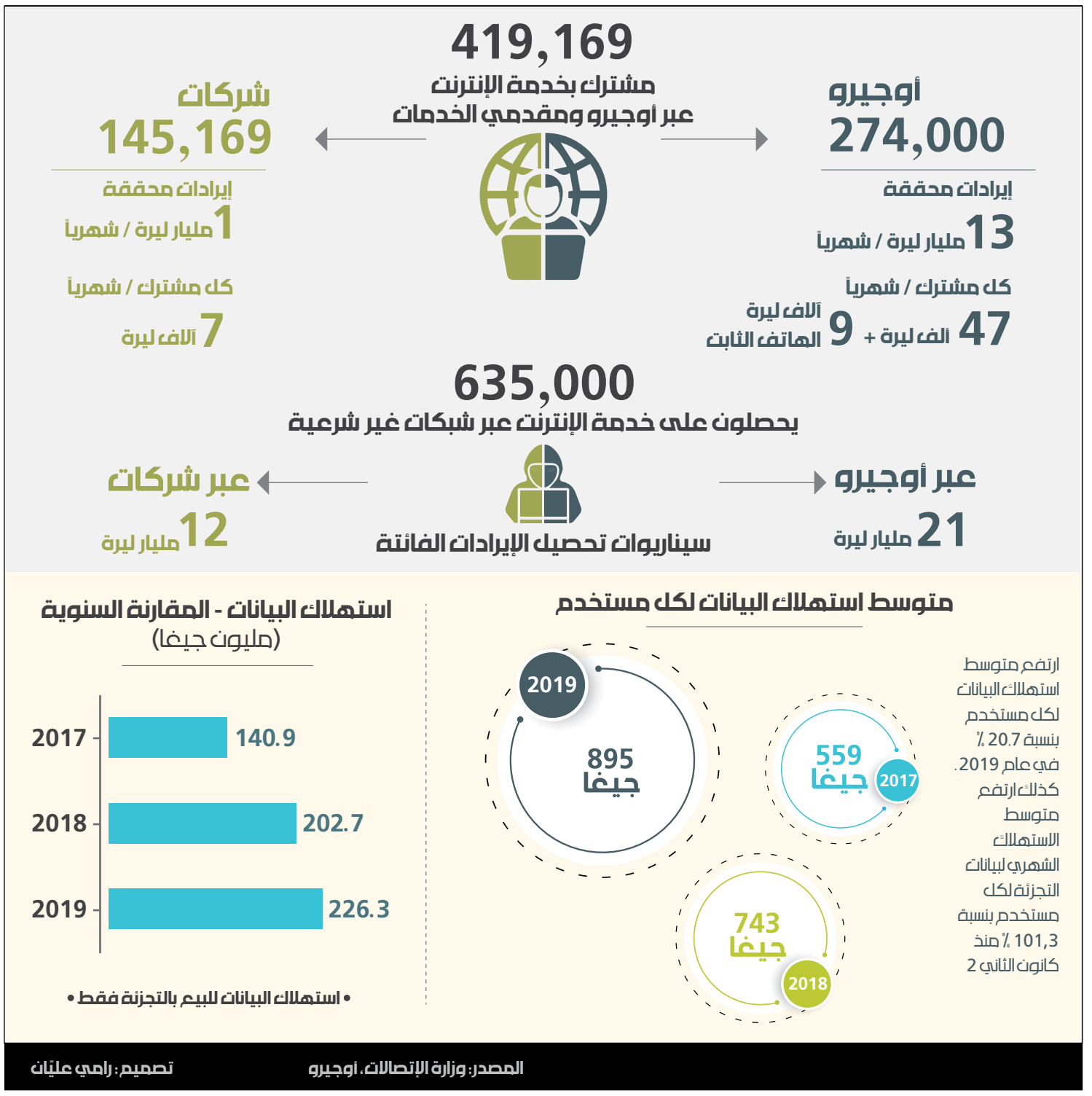

في العدد

02 - 03
محمد وهبة
كابيتال كونترول لـ«حماية المصارف»

05
مؤشر
حياتنا تتغيّر 50٪ تراجع الإستيراد

06
الأمجد سلامة
طريق الحرير الجديد فرصة لتطوير الاقتصاد اللبناني

07
ماهر حسين
«شيطنة» الديون الصينية

08
عبد الحليم فضل الله
تنويع الخيارات لفتح الأبواب الموصدة

الصراع على سوق الإنترنت

قبل أشهر، استحوذ رئيس مجلس إدارة شركة «سما» محمد منصور، على حصص وازنة في مجموعة شركات تقدّم خدمات الإنترنت. بعض هذه الشركات يشتهر بتوزيع الإنترنت بشكل غير شرعي بالاستناد إلى حجم السعات المستأجرة من وزارة الاتصالات. الصفقات التي نفّذها، دفعته ليصبح في المرتبة الثالثة بين مقدمي خدمات الإنترنت. «أوجيرو» تأتي أولاً، وتليها مجموعة «- IDM Cyberia» في المرتبة الثانية. وتردّد يومها، بأنه سيعمل على تشريع عمليات التوزيع غير الشرعية بهدف الانطلاق نحو سوق جديدة لا يقتصر مجالها على تقديم خدمات الإنترنت، بل يتوسّع نحو نقل المحتوى التلفزيوني أو ما يعرف بـ (IPTV). طموحه كان مبنياً على اعتبار أنه الوكيل الحصري في لبنان لتوزيع قنوات الـ beIN، ثم قيل إنه اتفق بشكل أولي مع شركة «IDM – Cyberia» للانطلاق معاً في اتجاه توزيع المحتوى التلفزيوني عبر شبكتيهما.

بمعزل عن الاتفاق بين الشركتين ومصيره، إلا أن عملية تشريع شبكة التوزيع غير الشرعية لدى الشركات، لم تتحقق رغم التزام كل الشركات بالتصريح عن كامل عدد المشتركين لديهم. يحاجج هؤلاء، تقنياً بأن ليس لديهم مشتركون غير شرعيين، لكن الحجّة التقنية تقابلها حجّة أخرى بأن هناك نحو 635 ألف مشترك يحصلون على خدمة الإنترنت عبر شبكات غير شرعية.

القصّة هنا لا تتعلق فقط بتحصيل إيرادات عن مشتركين غير مصرّح عنهم، بل تمتدّ نحو السوق الأوسع للإنترنت والخدمات التي يمكن تقديمها عبر الشبكات التي يحصل من خلالها المشتركون على خدمات الإنترنت. فقد تبيّن أن الشركات توزّع الإنترنت عبر خطوط فايبر أوبتيك هوائية، لا بل إن بعض الشركات حاولت الاستحصال رسمياً على ترخيص بمدّ خطوط فايبر هوائية في بعض المناطق.

ماذا يعني ذلك؟ إنها سوق واسعة. فمع التطوّر التكنولوجي، بات يمكن تأمين خدمات الإنترنت، وخدمات المحتوى التلفزيوني، وخدمة الصوت (الهاتف) وسلّة من الخدمات الأخرى عبر خطوط الفايبر. وبالتالي، فإن الجهة التي تسبق غيرها إلى الاستحواذ على حصص سوقية، سيكون متاحاً لها المنافسة وجني الأرباح المجزية. حجم سوق المحتوى التلفزيوني يساوي بالحد الأدنى عدد المشتركين المصرّح عنهم لدى أوجيرو وشركات الإنترنت، أي 419 ألفاً، ولكنه سيفوق مليون مشترك إذا أخذنا في الاعتبار أن هناك أكثر من 635 ألف مشترك غير مصرّح عنهم، أي يحصلون على خدمة الإنترنت بواسطة الشبكات غير الشرعية. لذا، تقدّر قيمة هذه السوق بأكثر من 25 مليون دولار (على أساس سعر صرف يبلغ 1507,5 ليرات وسطياً)، وهي تضاف إلى خدمة الإنترنت التي يمكن أن تدرّ إيرادات بقيمة 24 مليون دولار أيضاً، ثم تضاف خدمات أخرى... إلا أن الانطلاق نحو هذه السوق يكلّف استثمارات كبيرة في خطوط الفايبر أوبتيك أو امتياز استئجارها من الدولة، واستئجار حقوق نقل المحتوى التلفزيوني وسواها من الخطوات اللازمة لنقل الخدمات. كل ذلك يجري على قاعدة «اللي سبق شمّ الحبق». فمن سيتمكن أولاً من تأمين سلّة الخدمات للمشتركين، سيكون قد فرض نفسه لاعباً أساسياً في السوق وسيتاح له المنافسة وابتلاع الأسماك الصغيرة التي تغرّد هنا وهناك. عبر استحواذه على 60% من تجمع الشركات المملوكة من توفيق حيسو (TH global Vision)، كانت لدى منصور طموحات واسعة في مجال تقديم خدمات الإنترنت والتلفزيون وسواها، لكنه أثار خوف المنافسين ولم يتمكّن بعد من تشريع شبكته. منافسوه قلقون من أن يتمكّن من تشريع شبكته الكبيرة التي قد تستحوذ على أكثر من 15,4% من الحصّة السوقية، مقارنة مع 35% لأوجيرو، و18% لشركة «IDM – Cyberia». هو كما غيره من الشركات، لديهم مشتركون يحصلون على الخدمات بواسطة شبكات هوائية ممدودة على أعمدة الكهرباء وأسطح المباني... عدد المشتركين غير الشرعيين يقدّر بنحو 635 ألف خطّ تقدّر كلفة الإيرادات الفائتة عليها بقيمة 21,6 مليار ليرة.

المشكلة أن وزارة الاتصالات نائمة ولم تتحرّك بعد من أجل تأمين المنافسة ومنع الاحتكارات في هذا القطاع. ففي هذا المجال، تستحوذ ست شركات على 64% من السعات الدولية المستأجرة، من ضمنها ثلاث تستحوذ على 46% من السعات الدوليّة الموضوعة قيد الإيجار. هناك تركّز مرتفع في قطاع الإنترنت، وهو ما يتيح لقلّة من الشركات الاتفاق على آلية الاحتكار والمنافسة الوهمية في السوق، لذا، فإن الضمانة الفعلية هي أن تبقى الدولة متحكّمة بحصّة وازنة في السوق، وأن تكون لديها أدوات بمرونة كافية للتأثير على الأسعار والتوزيع وتنويع الخدمات... هذه هي الأداة الوحيدة التي تجري المساومة على بيعها في إطار الهاتف الثابت والهاتف الخلوي أيضاً.

منذ نحو اسبوعين، ينام اقتراح قانون الكابيتال كونترول او ما يُسمى «ضوابط استثنائية ومؤقتة على التحاويل المصرفية» في ادراج لجنة المال والموازنة. الاقتراح بصيغته المعروضة يهدف الى حماية المصارف فقط بينما يعتقد صندوق النقد الدولي انه يجب ان يهدف إلى توحيد سعر صرف الليرة مقابل الدولار ولجم تدهورها... في ضوء ملاحظات الصندوق التي تسلّمها النواب والتي تحدّد اهدافاً ابعد بكثير عن الحفاظ على المصارف، يبدو ان الاقتراح سينام لفترة اطول.

ومن الواضح، في ظلّ ملاحظات صندوق النقد الدولي التي تنشرها «الأخبار»، ان تكون التعديلات المطلوب إدخالها على اقتراح القانون، المُحرجة لقوى السلطة التي اصطفّت بشكل تلقائي إلى جانب المصارف وكبار المودعين في معركة توزيع الخسائر، فمالم يقله الصندوق انه اقتراح «غشيم» و«مغرض»، لانه يعكس مصالح فئة واحدة: كيف نحمي مصالح المصارف؟ هو اقتراح بلا اهداف موضوعية. بل هو عبارة عن ترجمة واضحة للعيان لشعار المعركة التي يخوضها «حزب المصرف» (المصارف وقوى السلطة) بهدف إبعاد شبح الخسائر عن جزء مهمّ من رساميل المصارف الحالية، حتى لا يفرض على المساهمين الحاليين زيادة الرساميل بالاموال التي هرّبوها اخيرا او حوّلوها ارباحاً الى الخارج على مدى السنوات الماضية.

التنافر في التوجهات بين قوى السلطة والمصارف وبين صندوق النقد، أتاح تعطيل إقرار القانون لغاية اليوم، وقد يؤدّي إلى نسفه بالكامل او تفريغه من مضمونه وفقَ الفلسفة التي يطرحها الصندوق، اي في إطار تحديد اهداف اقتصادية ونقدية له تشمل السيطرة على انهيار الليرة وتوحيد سعر الصرف. دعكم من كل ذلك. يبدو ان قوى السلطة تعتقد انها بمنأى عن انهيار سعر الصرف والاقتصاد وهذا يتيح لها قيادة انقلاب للإستيلاء على ما تبقّى من موارد في لبنان سواء كان من اراضٍ او املاك عامة او شركات او امتيازات قطاعية...

محمد وهبة

كابيتال كونترول لـ «حماية المصارف»

اقتراح قانون نائم في لجنة المال منذ أسبوعين

اقتراح القانون
اقتراح قانون معجل مكرر بوضع ضوابط على التحاويل المصرفيّة بصورة استثنائيّة ومؤقتة
مادة وحيدة:

1- تُقيد التحويلات إلى خارج لبنان بالعملات الأجنبية من الحسابات المصرفية كافة، إلا في الحالات المستثناة لاحقاً بموجب هذا القانون.
2- على أيّ عميل صاحب وديعة في مصرف عامل في لبنان وراغب في تحويل أيّ مبلغ من أصل قيمتها أو كاملها إلى حساب مصرفي مفتوح في مصرف عامل خارج لبنان أن يحصر بصورة استثنائيّة ومؤقتة تحويله هذا بالغايات التالية:

أ- تسديد نفقات (المعيشة أو الطبابة أو الاستشفاء أو التعليم أو الإيجار).
إيفاء قروض ناشئة قبل نفاذ هذا القانون.
ب- تسديد ضرائب أو رسوم أو إلزامات مالية ملحة متوجبة لسلطات اجنبيّة.
ج- شراء مواد أو منتجات صناعيّة أو تجاريّة أو زراعيّة أو غذائيّة أو تكنولوجيّة أو طبية (أدوية ومستلزمات).
3- يُرفق أيّ طلب تحويل إلى الخارج بمستندات ثبوتية موثّقة ووافية (أو أن تكون من نوع النفقات التي جرت العادة على تلبيتها) وتكون سقوف المبالغ المحوّلة في سنة واحدة للغايات المنصوص عليها في الفقرة (1) من البند «2» لا تتجاوز مبلغ الـ 50,000 د.أ. أو ما يعادلها بالعملات الأخرى سنوياً.
يمكن للحكومة تحديد السقوف لكل حالة واردة في الفقرات أعلاه وأية شروط خاصة إضافية لها.
بموجب مرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزراء المالية والاقتصاد والتجارة والصحة العامة والتربية والتعليم العالي كلّ بحسب اختصاصه.
4- تستثنى من أيّة قيود أو سقوف تتناول تحاويل العملاء في المصارف العاملة في لبنان إلى الخارج:
- الأموال الجديدة التي وردت وترد إلى المصارف اللبنانية من أو إلى عملائها نقداً أو من حسابات مصرفيّة خارج لبنان ابتداءً من تاريخ 2019/10/17، على أن يُفتح لها حساب خاص لتمييزها عن أموال المودع الأخرى.

> **المصارف تتذرّع بالظروف الإستثنائية لتبرير الكابيتال كونترول العشوائي**

رسميّة صادرة عن وزراتي الماليّة والاقتصاد والتجارة.
5- تناط بلجنة الرقابة على المصارف صلاحيّة تلقي الشكاوى والمراجعات حول مخالفة المصارف لأحكام هذا القانون ومراسيمه التطبيقية، على أن تبتّها اللجنة بقرار خطي يصدر في مهلة ثلاثة أيام من تاريخ ورودها معتمدةً الأصول الموجزة.
6- يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسميّة ولمدّة سنة فقط من تاريخ نشره، ويعود لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزيري الماليّة والاقتصاد والتجارة، وبعد استطلاع رأي حاكم مصرف لبنان تقصير هذه المدّة أو تمديدها لفترة إضافيّة لا تتجاوز سنة واحدة.

- أموال الدولة اللبنانيّة ومصرف لبنان.
- أموال المؤسسات الماليّة الدوليّة.
- أموال وإيداعات البعثات الدبلوماسيّة والسفارات والمنظمات الدوليّة والإقليميّة والعربية العاملة في لبنان.
- صافي قيم بوالص التأمين العائدة لشركات إعادة التأمين وذلك بعد إثبات مقدار هذا الصافي بمستندات

الاسباب الموجبة

بما أنّ النظام الاقتصادي في لبنان ليبرالي حرّ قائم على احترام الملكيّة الخاصة وحريّة تداول الأموال وتحويلها، على ما تكفله مقدّمة الدستور اللبناني والقوانين المرعيّة الإجراء، وهو نظام يُشكّل ميزة أساسيّة للبنان لا يمكن التفريط بها،
وبما أنّ الظروف الماليّة والاقتصاديّة الاستثنائيّة التي يمرّ بها لبنان وضعت نظامة الاقتصادي في مواجهة الاستقرار النقدي والمالي ما أدّى إلى تراجع الثقة الداخليّة والخارجيّة بالقطاع المصرفي اللبناني، بحيث أصبح من الضروري والداهم حماية أموال المودعين وتنظيم علاقة المصارف مع عملائها منعاً لأيّ استنسابيّة، بما في ذلك تأمين التحويلات الماليّة الحياتيّة والضروريّة إلى الخارج كما تأمين إمكانيّة الاستمرار لمؤسسات وشركات القطاع الخاص، وبما أنّ ما يتعرّض له المودعون لا يرتكز إلى أساس قانوني،
وبما أنّ الظروف الاستثنائيّة أدّت بالمصارف إلى اتخاذ تدابير ووضع قيود على حقوق المودعين والعملاء لجهة عدم المساواة في ما بينهم وعدم تأمين الخدمات المصرفيّة المعتادة لجهة تحويل الأموال إلى الخارج،
وبما أنّ هذه المرحلة تتطلّب بالتالي اتخاذ إجراءات وتدابير استثنائيّة ومرحليّة تهدف إلى ضبط حركة التحاويل وتسهيلها حيث يجب لمصلحة المودع والاقتصاد الوطني معاً،
لهذه الأسباب، تم وضع اقتراح قانون معجّل مكرّر.

صندوق النقد الدولي: لا يوحّد سعر الصرف ولا يكافح انهيار الليرة

بشكل عام، ليس واضحاً أن مشروع قانون الكابيتال كونترول يحقق هدف توحيد أسعار الصرف. استقرار الاقتصاد يتطلب توحيد سعر الصرف في القطاع النظامي وغير النظامي. يمكن إبقاء هامش ضيق بين الاثنين، لكن لا يجب أن يؤثّر ذلك على الاستقرار النسبي لسعر الصرف. لتوحيد سعر الصرف، يجب السماح بانخفاض قيمة الليرة إلى المستوى الذي يصبح السوق فيه واضحاً. لذا، يتطلب الأمر ضبط الطلب على العملات الأجنبية (الدولار). القيود المطروحة على التحويلات قد لا تمنع الطلب على الدولار بما يكفي لأنها تسمح بشراء الدولارات بواسطة الليرات المودعة في المصارف وتخزينها في المنازل. هذا النوع من الطلب يواصل الضغط على سعر الصرف وقد يؤدي إلى انخفاض أكبر من المطلوب. ومن غير الواضح أيضاً، إذا كانت القيود ستحمي المصارف من انعدام السيولة أو من الطلب على الودائع. لذا، يجب تحديد نطاق المشروع من خلال هذه المسألة أيضاً؛ ينبغي إقرار القيود على شراء الدولارات بواسطة الودائع بالليرة أو بواسطة النقد والسحوبات النقدية.

المرونة ضرورية

لا يبدو أن المشروع (اقتراح القانون) يوفّر مرونة كافية للسلطات من أجل تطبيق القيود، بل يعيقها. من الضروري أثناء إدارة سعر الصرف وجود قدرة على الاستجابة السريعة للتغيّرات المفاجئة في سلوك السوق. ووقف عمليات التحايل وقنواتها. المشروع الحالي يتضمن قيوداً صارمة للغاية على مجموعة كبيرة من المعاملات العابرة للحدود، والتي قد تتطلب تعديلات إضافية. ولضمان التشغيل الفعّال للنظام، من الضروري توفير أكبر قدر من المرونة القانونية التي تتلاءم مع القانون اللبناني. لذا، من الأفضل أن يتضمن الاقتراح قيوداً عالية المستوى على التحويلات إلى الخارج، والسماح للحكومة و/أو لمصرف لبنان، بتحديد المعاملات المعفاة والحدود من خلال المراسيم أو التعميمات. فالاقتراح الحالي لا يسمح للحكومة بإعفاءات إضافية على سبيل المثال المدفوعات مقابل الخدمات)... وهذا يعني أن أيّ استثناءات قد تكون ضرورية تتطلب تعديلاً للقانون.

تحديد المسؤوليات

يجب تحديد مسؤوليات تطبيق القيود بشكل واضح. التطبيق الفعّال يتطلب أن تكون هناك جهة واحدة (عادة البنك المركزي) مسؤولة عنه، أما إذا كانت المسؤولية مشتركة، فإنه يجب تحديد دور كل جهة بوضوح. يجب أيضاً أن ينصّ القانون على التعاون بين السلطات في بعض الأمور الخاصة، وخصوصاً عندما تكون المعاملات المتعلّقة بالقانون مرتبطة بقطاعات معينة. إن المراقبة المناسبة لتدفقات رأس المال، وتطبيق الضوابط، هي مفتاح نجاح الكابيتال كونترول. لا يبدو أن مسؤولية تطبيق القانون مسندة إلى أي مؤسسة. صحيح أن الاقتراح ينصّ على أن تتعامل لجنة الرقابة على المصارف مع الشكاوى والمطالبات المتعلقة بعدم امتثال المصارف، إلا أنه لا يبدو أن هناك سلطة محدّدة لمراقبة التطورات بوتيرة متواصلة بما في ذلك حجم السيولة في المصارف والطلب على العملات الأجنبية، واقتراح التغييرات لكبح عمليات التحايل...

يجب إعادة النظر في القيود المفروضة على سحب الودائع، من أجل منع تسارع الطلب على سحبها من المصارف وكبح الاحتيال. بمجرد تطبيق القيود، سيسعى المودعون إلى سحب الأموال نقداً بالليرة اللبنانية، ما يعزّز الطلب على الدولار في السوق الموازية فيما ستلعب الدولارات النقدية (الورقية) دوراً في تعزيز التمويل بسعر صرف مختلف عن السعر في السوق النظامية.

قيود التبادل المحتملة

المادة الأولى من اقتراح القانون تتعارض مع المادة الثامنة - القسم 2 (أ) من بنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي. تنشأ قيود الصرف لأنها تنصّ على: 1) سقوف قاسية على بعض المعاملات (بما في ذلك الرسوم الدراسية ونفقات المعيشة والنفقات الطبية)، 2) لا تسمح بتسديد مدفوعات لاستيراد الخدمات، 3) لا تسمح بإعادة بعض الدخل الاستثماري (على سبيل المثال، تحويلات الأرباح، أرباح الأسهم، أو الفوائد)، و 4) لا تسمح بتسديد الديون التي دخلت بعد أن أصبح القانون ساري المفعول.
حتى نتمكن من إجراء تقييم كامل لفعّالية مشروع القانون، نطلب بعض التوضيحات بشأن القضايا التالية:
1) يرجى تأكيد أن الحدود البالغة 50,000 دولار أميركي، المنصوص عليها في المادة 2، لا تنطبق إلا على البند أ) في الفقرة 1. ويرجى توضيح كيفية مراقبتها إذا طُبّقت على المقيمين وعلى غير المقيمين، وعلى

> **146,1**
> مليار دولار
> هي قيمة الودائع في المصارف التجارية والموزعة في حسابات بالليرة بقيمة 30.5 مليار دولار مقابل 115.6 مليار دولار في حسابات بالدولار، اي ان نسبة الدولرة بلغت 79٪

الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين؟
2) بالإشارة إلى البند (ب) من المادة 1، هل يعتزم القانون تقييد الاقتراض الخارجي الجديد أم سداد هذه القروض فقط من النظام المصرفي المحلي؟ كمثال، هل سيظل المقيم الذي يحمل العملات الأجنبية في الخارج مع مؤسسة مالية أجنبية قادراً على الاقتراض في الخارج واستخدام أموال العملات الأجنبية المحتفظ بها في الخارج لسداد هذا القرض؟
3) هل تسمح الصياغة الواردة في المادة 1، البند د) بدفع جميع واردات السلع؟ إذا لم يكن كذلك، يرجى توضيح أنواع السلع التي سيتم استبعادها. ويرجى تأكيد أن القصد هو تقييد المدفوعات لجميع واردات الخدمات. أخيراً، يُرجى تأكيد ما إذا كان بإمكان المقيم المستورد للسلع أو الخدمات من الخارج استخدام أموال العملات الأجنبية الخاصة به بحرية مع البنوك الأجنبية للدفع مقابل هذه الواردات.

■■■

نشير إلى تعليقاتنا السابقة بشأن إعفاء أموال جديدة من الضوابط ولدينا التعليقات والأسئلة الإضافية التالية:
1) نحن قلقون بشأن احتمالات التحايل التي يمكن أن تفتحها هذه الإعفاءات من دون قيود أخرى. للحدّ من مخاطر التحايل، نقترح أن تحدّ السلطات من عمليات التحويل من الأموال الجديدة (Fresh funds) إلى:
- المدفوعات المبرّرة الجارية عبر الحدود التي تتم نيابة عن صاحب حساب الأموال الجديدة.
- التحويلات إلى حسابات أموال مملوكة من صاحب الحساب نفسه.
2) هناك صعوبة في تطبيق الإعفاء من الأموال الجديدة في ما يتعلق بالمعاملات المحلية. من غير الواضح كيف يمكن للأموال الجديدة الاحتفاظ بوضعها أثناء تحويلها من مودع إلى آخر داخل النظام المصرفي. قد يتطلب ذلك نظام مراقبة معقّداً لمتابعة هذا الإعفاء.
3) يتطلب الأمر مزيداً من التوضيحات والمعلومات بشأن الأموال التي تحتفظ بها المؤسسات المالية الدولية؛ هل ينطبق الإعفاء على المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي أو أي مؤسسة مالية أجنبية؟

المراقبة والتنفيذ

يُعد تطبيق الكابيتال كونترول بكفاءة أمراً بالغ الأهمية لنجاحه، وذلك يرتكز إلى المراقبة المستمرة وجمع البيانات مقابل العقوبات على عدم الامتثال. لذا، يجب أن ينصّ القانون بوضوح على الالتزام والمسؤولية. لذا، تثير المادة 4 من مشروع القانون عدة أمور:
أ) تنص هذه المادة 4 على أن لجنة الرقابة على المصارف ستكون مسؤولة عن إدارة الشكاوى الواردة بشأن انتهاكات المصارف لكنها لا تجعل اللجنة أو أي سلطة أخرى مسؤولة عن التطبيق والمراقبة. من المهم الأخذ في الاعتبار أن التنفيذ الناجح لضوابط رأس المال يتطلب جمع البيانات بشكل مستمرّ ومتكرّر، ومراقبتها، ولا يمكن أن يستند فقط إلى أطراف ثالثة تقدم شكاوى ومطالبات حول السلوك غير القانوني للبنوك.
ب) لا يتّضح من المادة 4 إذا كانت هيئة الاتصالات الأساسية مسؤولة عن اتخاذ القرار وإصدار العقوبات في حال انتهاكات المصارف، وإذا كانت لديها السلطات اللازمة لتنفيذ عقوبات فعّالة. من المهم أن ينصّ القانون على عقوبات مناسبة في حالة المخالفات، وكذلك تحديد الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار وإصدار العقوبات. يجب تطبيق العقوبات ليس فقط على المصارف، بل على كل المشاركين في السوق بما في ذلك الشركات والأفراد.
ج) لا ينصّ القانون على ترخيص جمع البيانات لمراقبة الضوابط. يجب أن تكون عقوبات على الذين يمتنعون عن التعاون في مسألة تقديم البيانات. هناك ضرورة للرصد ولزيارات المراقبة والتفتيش خارج الموقع وداخل المصارف والتجار.

خطّة سلامة إسقاط الليرة
الدولار قد يصل إلى 130 ألف ليرة بعد 7 سنوات

هناك الكثير من العوامل التي تؤدي دوراً أساسياً في تسارع انهيار الليرة، التي كلما انحدرت قيمتها سحبت معها الاقتصاد والطبقتين الوسطى والفقيرة نحو الهاوية. هي هاوية بلا قعر، تماماً كما هو سعر الليرة التي فقدت لغاية الآن أكثر نحو 85% من قيمتها مقابل ارتفاع سعر الدولار 6,6 أضعاف من 1507,5 ليرات وسطياً، إلى 10 آلاف ليرة. بعض الشركات سعّرت الدولار بقيمة 13 ألف ليرة على أساس تطوّرات سلبية إضافية في سعر الصرف مستقبلاً، وبعضهم الآخر فضّل الإغلاق للحفاظ على قيمة المخزون، حتى لا يقع في معضلة التسعير ويخسر زبائنه.

عملياً، لا أحد لديه فكرة عن مسار سعر صرف الليرة ومصيره مقابل الدولار، إلا أنه في ظل ثبات المداخيل كلما ارتفع سعر الدولار وانخفضت قيمة الليرة ضاقت سلّة الاستهلاك. لكن ما الذي يدفع سعر الصرف إلى الانهيار؟ ثمة عوامل كثيرة تؤدي دوراً أساسياً في تسعير الليرة مقابل الدولار، إلا أنه في ظل الأزمة المالية والنقدية والمصرفية الحالية، يمكن التركيز على عامل أساسي: التوقعات. الكل ينشط تبعاً للتوقعات. الشركات التجارية والصناعية تدير عملياتها على أساس سعر الصرف التقديري للأيام المقبلة، والأفراد يعملون بالطريقة نفسها. فجأة، شعر الجميع بأنهم منخرطون، إلزامياً، في المضاربة على الليرة. إنها طقوس الانهيار. لا يمكن الهرب منها. من يحاول يُسحق مباشرة، رغم أن الانخراط في المضاربة غير مضمون. الكل يشارك في لعبة التقدير والمضاربة إلا حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، يدير المضاربات ويراهن عليها. رهانه، الذي كشف عنه أمام صندوق النقد الدولي يتعلق بالية إطفاء الخسائر في ميزانية مصرف لبنان. سلامة أبلغ ممثلي الصندوق أن قيمة التزاماته بالدولار تبلغ 89 مليراً، وأنه سيردّها للمصارف بقيمة 16 مليار دولار. طبعاً، هذه النتيجة جاءت بعد رواية تقنية عن آلية احتساب الأموال التي تستحق بعد عشر سنوات أو عشرين سنة (القيمة الحالية) على أساس فائدة حسم موازية لفائدة حسم سندات اليوروبوندز، وكيف تحسم منها قيمة الاحتياطات الحالية والقروض للمصارف بقيمة 9 مليارات دولار... في المحصلة، لن يبقى من هذه الالتزامات سوى 16 مليار دولار سيُردّ إلى المصارف بالليرة اللبنانية. الأنكى من ذلك، أنه يجاهر بأن الهيركات هو من صنيعة خطّة الحكومة، فيما هو يرتّب على المصارف هيركات بنسبة تصل إلى 80%، وسيردّ ما تبقى من الأموال بالليرة.

قبل بضعة اسابيع، كان سعر الدولار في مصرف لبنان يبلغ 3000 ليرة، ثم ارتفع إلى 3850 ليرة. جرى إطفاء الاف الحسابات من خلال تعاميم مصرف لبنان التي تتيح للمصارف تسديد ودائع الدولار بالليرة على سعر 3000 أو 3850 ليرة. الفرق بين السعر النظامي (1,507,5 ليرات وسطياً) وبين السعر المحدّد في التعاميم، يموّله مصرف لبنان عبر طباعة النقود. وبدلاً من أن تكون هذه الطباعة آلية تعويض الطلب على العملة بسبب تضخّم الأسعار، أصبحت آلية لإطفاء الودائع بالدولار في ميزانيتي مصرف لبنان والمصارف. فمصرف لبنان الذي يحمل في ميزانيته التزامات للمصارف بقيمة 89 مليار دولار، هي أيضاً تحملها تجاه المودعين. سلامة يزعم أنه يعارض خطّة الحكومة لأنها تمسّ أموال المودعين، غير أنه ليس قادراً على تبرير خطته التي تتضمن ردّ 20% من قيمة الأموال وبالعملة اللبنانية على سعر أقل من سعر السوق بكثير.

لطالما شعر سلامة بأن مصدر حمايته هي الطبقة الأكثر ثراءً في المجتمع، بالدولار تبلغ 89 ملياراً، وأنه سيردّها للمصارف بقيمة 16 مليار دولار. طبعاً، هذه النتيجة جاءت بعد رواية تقنية عن آلية احتساب الأموال التي تستحق بعد عشر سنوات أو عشرين سنة (القيمة الحالية) على أساس فائدة حسم موازية لفائدة حسم سندات اليوروبوندز، وكيف تحسم منها الآلية ستنعكس سلباً على سعر صرف الليرة وتسهم في انهياره وسقوطه السريع. فإذا أخذنا في الاعتبار أن عناصر معادلة تسارع انهيار الليرة ثابتة باستثناء كمية النقد في التداول، فإن معادلة تحويل الـ 16 مليار دولار إلى ليرات على أساس سعر 3850 ليرة ستؤدّي إلى انخفاض الليرة مقابل الدولار من 8700 ليرة إلى 40 ألف ليرة بعد سبع سنوات. لا تأخذ هذه المعادلة في الاعتبار أي مضاعفات ناتجة من تطوّر سعر الصرف الذي يعدّ دينامية متفاعلة بحدّ ذاته، ولا تأخذ أيضاً أي تغيرات سلبية قد تنجم عن ضعف التدفقات الخارجية، ولا عن مفاعيل الحصار الأميركي، ولا التأثير المباشر على سعر الصرف الذي ستدفع كل أساسه قيمة الوديعة... ثمة تقديرات رسمية أجريت بين فريق الحكومة وصندوق النقد الدولي تشير إلى أن سعر الصرف قد يصل إلى 130 ألف ليرة خلال الفترة المستهدفة إذا أصرّ سلامة على السير باليته لإطفاء الخسائر! كل هذا من أجل من؟ من أجل بضعة أثرياء ـ سياسيين، يرفضون تسديد كلفة الخسائر التي راكموها في بنية النظام المالي وكانوا الأكثر استفادة منها بالأرباح التي جنوها وبقدراتهم الاستهلاكية الأعلى. أما من يدفع كلفة الخسائر اليوم، فهي الطبقة الفقيرة والوسطى التي تتآكل مداخيلها وهي تغرق يومياً في وحول سلامة وشياطينه.

> **الحاكم سيحوّل 80 مليار دولار إلى 16 مليار دولار**

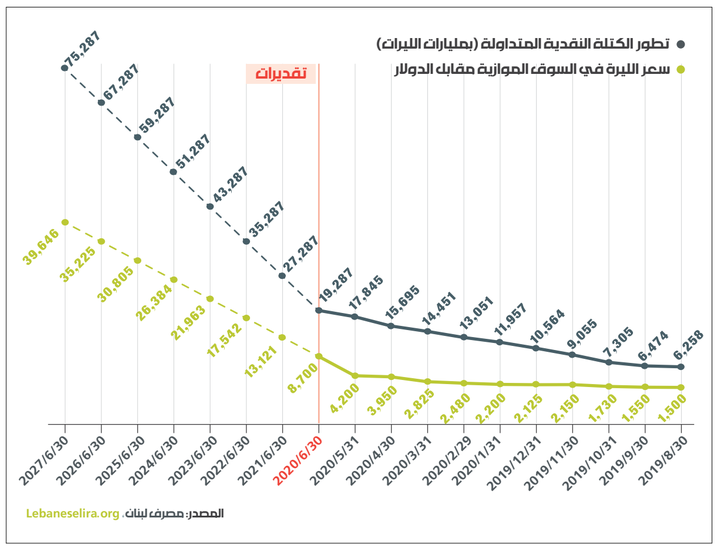

قراءات

قراءة في الاحتجاجات الأميركية وجذورها [1]

ثقافة التمييز

زياد حافظ *

الاحتجاجات المناهضة للعنصرية التي عمّت المدن الأميركية خلال الأسابيع الماضية تظهر أن شيئاً ما تغيّر في الولايات المتحدة. لا أحد يستطيع التكهّن بما ستسفر عنه هذه الاحتجاجات، لكن من الواضح أن الولايات المتحدة دخلت مرحلة جديدة لم تعرفها سابقاً رغم تشابه الأحداث الأخيرة بأحداث مماثلة خلال الستين السنة الماضية. لسنا في إطار سرد ملامح التشابه أو الاختلاف لأن الظروف السكّانية والسياسية والاقتصادية والثقافية تغيّرت بشكل ملموس خلال تلك الفترة وتجعل المقاربة من دون فائدة تُذكر.

التحوّلات في البنية السكّانية أدّت إلى تحوّلات في موازين القوّة السياسية بين الحزبين الحاكمين في الولايات المتحدة. والتحوّلات في البنى السياسية أدّت ورافقت التحوّلات في البنية الاقتصادية. وتفاعلت هذه التحوّلات لتنتج ثقافة جديدة في منظومة القيم التي تغيّرت هي أيضاً. لكن رغم تلك التحوّلات هناك بعض "الثوابت" التي استمرّت، ومنها التمييز وثقافته. فالتمييز بشكل عام والعنصرية بشكل خاص موجودان في الحمض النووي للأميركي.

سنعرض بعض ملامح هذا التمييز لفهم ما يجري من احتجاجات. فالتمييز ليس محصوراً بالعرق الأبيض البروتستنتي الانغلوساكسوني بل موجود بشكل أو بآخر عند مختلف المكوّنات للمجتمع الأميركي ومن ضمنها العرق الأسود والأصفر والأسمر. جميع المكوّنات تمارس التمييز وإن كان بأشكال مختلفة. أما التمييز عند الأميركي الأبيض البروتستنتي الانغلوساكسوني، فهو أكثر ظهوراً وشراسة مما هو لدى المكوّنات الأخرى بسبب القوّة التي يمتلكها منذ حقبة استعمار القارة. هذه الشراسة في التعامل مع الآخر تعود إلى النظرة التوراتية التي أتت مع المتطهّرين الإنكليز في الربع الثاني من القرن السابع عشر. فقد اعتبروا أنفسهم "الشعب المختار" المكلّف تحقيق "القدر المتجلّي" الذي يجعلهم استثناء عن سائر البشر. ويقول الباحث منير العكش: إذا كان اليهود شعب الله المختار بالدم فإن الإنكليز المتطهّرين هم يهود الروح! لقد توا إلى "أرض الميعاد الجديدة" لبناء "المدينة على الجبل" أي أورشليم. قراءتهم للأسفار في العهد القديم برّرت قتل السكّان الأصليين الذين احتضنوهم وعلّموهم زراعة الذرة التي كانوا يجهلونها. ولولا مساعدة السكّان الأصليين (أي ما سوهم بالهنود الحمر) لفنيت تلك الجماعات المهاجرة بسبب الجوع. كافأ المتطهرون وجيوش الإنكليز الذين استعمروا القارة الشمالية، السكّان الأصليين، ونفذوا إبادة جماعية عبر استعمال الحرب الجرثومية في تقديمهم البطانات الملوّثة بداء الجدري التي لم يكن يعرفها السكّان الأصليون وبالتالي لم تكن لهم مناعة طبيعية تجاهها. استمرّت ثقافة التمييز وازدهرت عبر استيراد الرقيق من غرب أفريقيا. فالمستعمرون الإنكليز لم يكونوا قادرين على تشغيل مزارع القطن (نفط الولايات المتحدة آنذاك) لذلك لجأوا إلى استعباد الأفارقة.

تاريخ العبودية في الولايات المتحدة من أبشع التواريخ الإنسانية.

وفي حقبة التوسّع إلى الغرب استقدم المستعمرون العمّال الصينيين لبناء السكك الحديد التي لولاها لما قامت الدولة الاتحادية التي أوصلت الشرق بالغرب إذ تعامل المستعمرون مع العمّال الصينيين كما تعاملوا مع السود بكل وحشية. لولا صبر الصينيين لتمّت إبادتهم أيضاً. أما في ما يتعلّق بالجالية المنحدرة من أصول يابانية فتمّ زجّهم بمعتقلات خلال الحرب العالمية الثانية رغم أنهم كانوا مواطنين صالحين.

والثقافة العامة للمواطن الأميركي مليئة بالكلام الجارح والتحقيري لأصحاب البشرة السوداء والصفراء والسمراء. وأخيراً أُدرج العرب والمسلمون وباقي الآسيويين على قائمة المضطهدين عنصرياً كما بات واضحاً من إجراءات الإدارة الأميركية برئاسة دونالد ترامب.

التمييز ليس محصوراً بالأعراق، بل يتناول الأديان والحالة الاقتصادية والاجتماعية وحتى بعض الدول الأوروبية غير الانغلوساكسونية. فتاريخ الولايات المتحدة مليء بمعاداة المسيحيين الكاثوليك واليهود على حدّ سواء. ويسخر الانغلوساكسونيون من المنحدرين من أصول إيطالية وأيرلندية وبولندية وأكثريتهم من الكاثوليك. وحتى فترة قريبة لم يعتبر الانغلوساكسونيون تلك الشعوب الكاثوليكية من المسيحيين بل من أتباع البابا في روما! الثقافة العامة في الولايات المتحدة تقرن الإيطاليين بالمافيا، والأيرلنديين بالسكارى والبولنديين بالأغبياء العنيدين! ويستطيع أي باحث عبر الانترنت أن يكتشف صفحات عديدة من الألقاب التحقيرية التي يستخدمها الانغلوساكسونيون تجاه كل من يختلف عنهم في العرق والدين من الأوروبيين غير الساكسونيين.

أما في ما يتعلّق بالحالة الاقتصادية والاجتماعية فهناك أيضاً تمييز بين ما يسمّونهم بـ"الرِبالة البيضاء" (white trash) أو كما وصفتهم هيلاري كلنتون بـ "المنبوذين" (deplorables)، وهم مواطنون بيض لكنهم فقراء وغير متعلّمين. هؤلاء يشكّلون قاعدة ترامب الانتخابية الصلبة مع الإنجيليين المتشدّدين. والفرق الطبقي يمتدّ إلى الطبقة الوسطى حيث سكّان الريف يُعتبرون من المتخلّفين بينما سكّان المدن من المتمدّنين! بمعنى آخر، يأخذ التمييز أشكالاً متعدّدة تبعاً للنظرة التوراتية للمجتمع عند ورثة المتطهّرين الذين قرأوا الإنجيل بشكل يبيح لهم اضطهاد وحتى قتل كلّ من هو مختلف عنهم بالشكل والمعتقد وحتى المنبت.

من مفارقات ثقافة التمييز أن التمييز الطبقي يطغى على التمييز العنصري. حتى عند الأميركيين المتحدّرين من أصول أفريقية، هناك طبقية لا تختلف عن الطبقية الموجودة عن البيض. فالنخب السوداء، وخاصة في عالم السياسة، لا تختلف عن نظيرتها البيضاء. البعد الطبقي أهم من البعد العرقي. تجلّى ذلك في الحملة الانتخابية التمهيدية الرئاسية في عام 2008 حيث النخب السياسية السود والمسمّاة "بلاك كوكس" (black caucus) دعمت هيلاري كلينتون ضد المرشح "الطبيعي" باراك أوباما. استطاع أوباما أن يتفوّق على كلنتون، إلا أنه سرعان ما انضمّ إلى فئة الشركات المالية التي كانت تدعم كلنتون. كذلك عالج أوباما أزمة 2008 المالية بدعم المؤسسات المالية من دون أي محاسبة. وفي الانتخابات الأولية الرئاسية سنة 2020 تدخّل أوباما بثقله لصالح المرشح جوزيف بايدن الذي يخرج من الحلبة الانتخابية بسبب تفوّق برني سندرز. كان يفترض أن يدلي السود في الحزب الديمقراطي بأصواتهم لبرني سندرز صاحب المشاريع التقدمية التي تنصف السود، غير أن المصلحة الطبقية فرضت التمسّك بجوزيف بايدن. أما على صعيد الانتخابات النيابية، فالنخب السوداء في مدينة نيويورك ساندت النائب اليوت انجيل ضد المرشّح جمال بومان المتحدّر من أصول أفريقية. هذه بعض الأمثلة التي تدلّ على أن التمييز الطبقي أقوى من التمييز العنصري في الولايات المتحدة. لذا نرى "تعاطفاً" الإعلام الشركاتي الأميركي المتحدّرين من أصول أفريقية، هناك طبقية لا تختلف عن الطبقية الموجودة عن البيض. فالنخب السوداء، وخاصة في عالم السياسة، لا تختلف عن نظيرتها البيضاء. البعد الطبقي أهم من البعد العرقي. تجلّى ذلك في الحملة الانتخابية التمهيدية الرئاسية في عام 2008 حيث النخب السياسية السود والمسمّاة "بلاك كوكس" (black caucus) دعمت هيلاري كلينتون ضد المرشح "الطبيعي" باراك أوباما. استطاع أوباما أن يتفوّق على كلنتون، إلا أنه سرعان ما انضمّ إلى فئة الشركات المالية التي كانت تدعم كلنتون. كذلك عالج أوباما أزمة 2008 المالية بدعم المؤسسات المالية من دون أي محاسبة. وفي الانتخابات الأولية الرئاسية سنة 2020 تدخّل أوباما بثقله لصالح المرشح جوزيف بايدن الذي يخرج من الحلبة الانتخابية بسبب تفوّق برني سندرز. كان يفترض أن يدلي السود في الحزب الديمقراطي بأصواتهم لبرني سندرز صاحب المشاريع التقدمية التي تنصف السود، غير أن المصلحة الطبقية فرضت التمسّك بجوزيف بايدن. أما على صعيد الانتخابات النيابية، فالنخب السوداء في مدينة نيويورك ساندت النائب اليوت انجيل ضد المرشّح جمال بومان المتحدّر من أصول أفريقية. هذه بعض الأمثلة التي تدلّ على أن التمييز الطبقي أقوى من التمييز العنصري في الولايات المتحدة. لذا نرى "تعاطفاً" الإعلام الشركاتي الأميركي المتحدّرين من أصول أفريقية، هناك طبقية لا تختلف عن الطبقية الموجودة عن البيض. فالنخب السوداء، وخاصة في عالم السياسة، لا تختلف عن نظيرتها البيضاء. البعد الطبقي أهم من البعد العرقي. تجلّى ذلك في الحملة الانتخابية التمهيدية الرئاسية في عام 2008 حيث النخب السياسية السود والمسمّاة "بلاك كوكس" (black caucus) دعمت هيلاري كلينتون ضد المرشح "الطبيعي" باراك أوباما. استطاع أوباما أن يتفوّق على كلنتون، إلا أنه سرعان ما انضمّ إلى فئة الشركات المالية التي كانت تدعم كلنتون. كذلك عالج أوباما أزمة 2008 المالية بدعم المؤسسات المالية من دون أي محاسبة. وفي الانتخابات الأولية الرئاسية سنة 2020 تدخّل أوباما بثقله لصالح المرشح جوزيف بايدن الذي يخرج من الحلبة الانتخابية بسبب تفوّق برني سندرز. كان يفترض أن يدلي السود في الحزب الديمقراطي بأصواتهم لبرني سندرز صاحب المشاريع التقدمية التي تنصف

انجل بوليغان ـ العكسيك

> ما يثير القلق حول الانزلاق إلى الفوضى هو رفع شعار "إلغاء الشرطة" في العديد من المدن والدعوات إلى إلغاء او تقليص موازناتها لاستعمال الاموال على "مشاريع اجتماعية" غير معروفة تشكّل متن الخطاب الشعبوي الذي يروّجه المتظاهرون على العنصرية، فضلاً عن احتمال كبير لتوريط المؤسسة العسكرية في الصراع الداخلي المتفاقم

تخشى أن يتحوّل الحراك إلى مراجعة في النظام الاقتصادي والتوزيع غير العادل للثروة. لذا نرى ظاهرة فريدة من نوعها هي تبنّي النخب الحاكمة ورقة التمييز العنصري والتركيز عليه بدلاً من التركيز على الواقع الاقتصادي الاجتماعي. كذلك نرى الإعلام المهيمن الشركاتي يدعم الحراك الشعبي وخاصة المجموعات المتطرّفة كـ "بلاك لايفز متر" أي "حياة السود مهمّة" ومجموعات تنتسب إلى حركة "انتيفا" المناهضة للفاشية والتي تقوم بأعمال العنف ضد المؤسسات.

واللافت للنظر، أن كل هذه التحرّكات لم ترفع شعاراً واحداً حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية بينما دخل أكثر من 40 مليون مواطن أميركي عالم البطالة، وغالبية الوظائف تبخّرت بسبب إفلاس الشركات الصغيرة والمتوسطة. أما الشركات الكبيرة فاغتنمت جائحة الكورونا لتقليص عدد العاملين فيها عبر إلغاء وظائف لم تعد بحاجة إليها. وقد أدّت إجراءات مواجهة جائحة كورونا والاحتجاجات المناهضة للعنصرية إلى تحويل الأنظار عن القضايا الجوهرية التي تهدّد الكيان الأميركي. لذا، إن الصراع الطبقي قادم رغم الادعاءات المغايرة. السبب أن هذا النظام لم يعد قادراً على توزيع شبه عادل للثروة. كما أن جائحة كورونا أتت لتزيد من ثروة الأثرياء والشركات الكبرى عبر المساعدات المالية التي ضخّها الاحتياط الاتحادي بينما لم يمنع تفاقم البطالة. والمفارقة العجيبة الغريبة تكمن في ارتفاع بورصة الأسهم والأوراق المالية بينما العجلة الاقتصادية شبه متوقفة. هذا يؤكّد ما كنّا وما زلنا نقوله عن الانفصام بين الاقتصاد الفعلي والاقتصاد الافتراضي الريعي. فالنخب الحاكمة في الولايات المتحدة عن سابق تصميم أرادت ذلك التحوّل والانفصام لكنها ستواجه النتائج الكارثية قريباً جداً، هذا إن لم تكن هذه الاحتجاجات بداية لمسار يصعب ضبط إيقاعه.

حتى الآن، الاحتجاجات لا تشكّل تهديداً للنظام القائم. فالإعلام الرسمي الشركاتي داعم لتلك الاحتجاجات التي يتم توظيفها في أجندات محدودة كمناهضة ترامب وإدارته. هي نوع من الاستعراض اليومي يملأ غرف التحرير بالقصص والروايات التي تلهي الجمهور. غير أن الانزلاق بدأ يأخذ مجراه. فعلى سبيل المثال، جرى التهجم على رموز الحقبة العنصرية وخاصة الآباء المؤسسين كجورج واشنطن وتوماس جفرسون الذين قادوا الثورة ضد الحكم البريطاني، إلاّ أنهم كانوا ممن امتلك الرقيق. فلا يختلفون في رأي المحتجّين عن رموز القيادات التي حاولت الانفصال عن الدولة الاتحادية بسبب سياسة إلغاء الرقّ. الخطورة هنا تكمن في شعبوية الدعوة إلى إلغاء التاريخ الأميركي بحجة الاحتجاج عليه وحتى المؤسسات التي انبثقت من حرب الاستقلال. فالمنظومة السياسية تبدو أنها مستهدفة وإن لم يتم طرح البديل. هناك مخاطر جدّية من الانزلاق إلى الفوضى.

ما يثير القلق حول الانزلاق إلى الفوضى هو رفع شعار "إلغاء الشرطة" في العديد من المدن. كما أن الدعوات لإلغاء أو تقليص موازنات الشرطة واستعمال الأموال على "مشاريع اجتماعية" غير معروفة تشكّل متن الخطاب الشعبوي الذي يروّجه المتظاهرون على العنصرية. وهناك احتمال كبير لتوريط المؤسسة العسكرية في الصراع الداخلي المتفاقم، غير أنه حتى الساعة استطاعت المؤسسة العسكرية أن تحيّد نفسها. هنا نستذكر تقييم الدكتور خير الدين حسيب لشروط نجاح الاحتجاجات الشعبية أي ضرورة تحييد المؤسسة العسكرية في الحد الأدنى أو الحصول على تأييدها. يصعب التكهّن بما ستؤول إليه الأمور بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية، لكنها ستكون حاسمة لتحديد المسارات المحتملة للحراك الشعبي الأميركي.

الكاتب والمفكّر الروسي الكسندر دوغين يصف الحالة الأميركية بالخطرة جداً. وكذلك عدد من المفكرين والمحلّلين المحافظين كبيتر لافيل وفيليب جيرالدي وبات بيوكانان على سبيل المثال وليس الحصر. وفي رأينا إن ما يحصل في الولايات المتحدة يظهر بشكل واضح التناقض البنيوي بين النظام الرأسمالي المستند إلى طابع ديني كما شرحه ماكس فيبر وبين النظام الديمقراطي الذي تتكلّم عنه النخب المثقّفة في الولايات المتحدة والغرب عموماً، ولكن الذي فقد فحواه بسبب الرأسمالية وتمركز المال في يد القلّة على حساب ليس الأكثرية بل الشعب أجمع. فعلى ما يبدو أصبحت كتابات جوزيف شومبيتر عن الرأسمالية والديمقراطية، أقرب إلى الوهم من الواقع، وكذلك كتابات فريدريك فون هايك عن الحرّية المطلقة التي حاول الليبراليون ربطها بالديمقراطية. هذه قضايا لا تقلّ أهمية عن موضوع التمييز.

* *كاتب وباحث اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

مؤشر

حياتنا تتغيّر

50 % تراجع الاستيراد
59% تراجع العجز التجاري

أصف اللبنانيون خلال العقدين والنصف الماضيين بنمط عيش «باذخ» واستهلاك يميل إلى الرفاه. غير أن هذا النمط شهد تحوّلاً جذرياً في الأشهر الخمسة الأولى من السنة الجارية بسبب الأزمة المالية والنقدية والمصرفية

تشير إحصاءات الجمارك اللبنانية إلى أن العجز التجاري انخفض في الأشهر الخمسة الأولى من السنة الجارية بنسبة 59% مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. وقد نجم ذلك بشكل أساسي عن انخفاض كبير في الواردات من 8,75 مليارات دولار في نهاية أيار 2019 إلى 4,34 مليارات في نهاية أيار 2020، بينما شهدت الصادرات نوعاً من الاستقرار النسبي إذ كانت 1,4 مليار دولار في نهاية أيار 2019 ثم أصبحت 1,33 مليار دولار في نهاية أيار 2020.

إذاً، تقلّص الاستيراد في الأشهر الخمسة الأولى من السنة الجارية بقيمة 4,4 مليارات دولار، أي بانخفاض نسبته 50,4% عن الفترة نفسها من السنة الماضية متأثراً بالأزمة المالية والنقدية والصرفية التي يشهدها لبنان والتي انعكست على سلوك المستهلك بشكل واضح. ولا يجب إغفال حقيقة أن إحصاءات الجمارك، عدا كونها معطيات إحصائية تصدر متأخّرة بضعة أسابيع، إلا أنها أيضاً تعكس قرارات اتخذها المستوردون قبل بضعة أشهر بناءً على تقديرات تتعلق بتوقعاتهم للاستهلاك في ظل الظروف العامة التي قد تسهّل أو تعترض عملية الاستيراد مثل التمويل بالدولارات، وقت وصول البضائع، تحضير الطلبيات في بلد المنشأ، تخليص البضاعة من المرافئ الحدودية، عرض البضائع على المستهلك... كل تلك العوامل تلعب دوراً في إظهار النتائج الآنية للتغير الحاصل في نمط الاستهلاك. بمعنى آخر، إن ما نشهده من حركة استيراد لا يعكس بالضرورة الواقع الآني، بل ستكون هذه الإحصاءات معبّرة عن فترة سابقة بينما يكون التغيّر الفعلي في نمط الاستهلاك لشهر أيار، على سبيل المثال، حاصلاً بعد بضعة أسابيع.

عملياً، يُعزى التراجع في الاستيراد إلى أمرين:

- تراجع القدرة الشرائية لدى المستهلك بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازية، علماً بأن المستوردين يعتمدون على هذه الدولارات للحصول على تمويل شراء السلع من الخارج.
- الإقفال والتعبئة العامة اللذان فُرضا على لبنان والكثير من الدول بسبب جائحة كورونا. ففي هذه الفترة اقتصر الاستهلاك على السلع الضرورية والأساسية بالتوازي مع انعكاس ارتفاع سعر الصرف على أسعار هذه السلع.

ثمة أمر آخر يؤخذ في الحسبان في ظل هذه الظروف بالتحديد، وهو أن الاحتكارات التجارية تلعب دوراً في رفع الأسعار بهدف تعويض التراجع في المبيعات وتعويض التدني الكبير في رأس المال. ففي ظلّ التسارع في انهيار سعر صرف الليرة، يلجأ التجّار إلى آلية توقعات وتقديرات لأسعار الصرف المستقبلية يتم على أساسها تسعير السلع حتى لا تتناقص قدرتهم على إعادة تكوين مخزوناتهم. والمشكلة أنه كلّما تناقص المخزون، بات ملحاً للتجّار تحويل الأثمان المقبوضة بالليرة اللبنانية والتي تفقد قيمتها بسرعة إلى دولارات... هذا الأمر يزيد في تسارع انهيار سعر الليرة والتخلّي عنها، ويخلق تسارعاً مماثلاً في الطلب على الدولار أيضاً. وبالتوازي أيضاً يقوم المستهلكون بتخزين السلع التي يرون أنها تشكّل حاجة أساسية لهم في ظل هذا الانهيار، وهم يقومون بذلك خوفاً من ارتفاع الأسعار ولأنهم يعلمون أن التجّار يحجمون عن عرض السلع بهدف بيعها بأسعار أعلى.

هذه الدورة المغلقة من تسارع انهيار العملة وتضخّم الأسعار والتخزين على جبهتَي التجار والمستهلكين قد تزداد سوءاً، وهي تفرض على السلطة النقدية تغطية الحاجة الإضافية إلى النقد المتداول عبر طباعة كميات إضافية... إلا أن هذه الكميات سيكون لها أثر أساسي أيضاً في تسارع انهيار النقد.

في النتيجة، إن تسارع الانهيار يفرض على السلطات العامة التدخّل بأكثر من طريقة للحدّ منه، أبرزها عبر زيادة الأجور. خلافاً لترهات أصحاب العمل الذين يرفضون مباشرة الحديث عن زيادة الأجور بذريعة تقلّص حجم أعمالهم ومبيعاتهم، فإن هذه الزيادة هي العامل الأساسي في استعادة القوّة الاستهلاكية، وبالتالي في إعادة تنشيط الاقتصاد. هذه الزيادة، بمعزل عن ضرورتها الاجتماعية، هي ضرورة اقتصادية أولاً، وحصولها أمر لا بدّ منه من أجل إعادة التوازن إلى السرعة بين التضخّم وانهيار العملة والمداخيل. عندما يحصل التوازن، فإن مفاعيل التضخّم ستكون بحكم المنلغاة. طبعاً، يتطلب الأمر مجموعة إجراءات أخرى متعلّقة بلجم تسارع انهيار الليرة وصولاً إلى وقفه، لكن ذلك لا يلغي حقيقة أن الانهيار ستكون له مفاعيل عميقة وطويلة المدى على أنماط الاستهلاك والاستيراد لأسباب متصلة بقدرة النظام المالي على تأمين الكمية الكافية من الدولارات للاستيراد. فأي استيراد نريد؟ وأي منتجات يجب استيرادها أو يحتاج إليها السوق فعلاً؟ هل ستبقى رفاهية الاستهلاك أمراً قائماً؟ ما هي حاجات كل طبقة اجتماعية وما قدراتها على تسديد الثمن؟ ما قدرة لبنان على تسديد ثمن كل هذا الاستيراد؟

طريق الحرير الجديد
فرصة لتطوير الاقتصاد اللبناني

الأمجد سلامة

خلال الأسبوعين الأخيرين، دخل لبنان في مجال النقاش المباشر حول التعاون مع الصين وفتح الباب أمام استثماراتها. لكن منذ أشهر يتسابق الكثير من الإعلاميين والسياسيين بالتلميح إلى أمثلة، على امتداد العالم الثالث، تتحدث عن «النوايا الصينية للسيطرة» على العالم. وتزامنت هذه السرديات الغربية، مع بداية الحديث عن البحث عن مصادر تمويل شرقية. ففجأة اكتشف اللبنانيون مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، وتبنّى الكثير منهم الرواية الغربية التي تسعى إلى شيطنتها. غير أن ما حصل خلال الأيام الماضية، تمثّل في تحوّل الرافضين لمبدأ التعاون مع الصين، من دائرة التلميح إلى «النوايا الصينية»، نحو دائرة الاتهام الصريح، وخصوصاً بعد التصريحات الأميركية الرسمية عن جدوى التعاون اللبناني الصيني.

الحقيقة هي أن الفضاءَين الإعلامي والسياسي الغربيين يقاربان المبادرة والسياسات الصينية المرافقة لها بالكثير من التشكيك، حتى حدود الشيطنة. ومجرد وضع أي عبارات مرتبطة «بالحزام والطريق» على محرّكات البحث على الانترنت سيفتح سيلاً من التقارير والمقالات والدراسات التي تذمّ المبادرة. وسنجد إسهاباً في شرح السعي الصيني للتوسع الإمبراطوري، بالأخص من خلال «فخ الديون».

في سياق الشيطنة، لا يكتفي الاختصاصيون الغربيون بمهاجمة المبادرة بل بطريقة تقديم الصينيين لها أيضاً، ولا سيما عندما تركّز الصين على الربط بين الجهود الصينية المعاصرة وطريق الحرير التاريخي. بالنسبة إلى هؤلاء، فإن استحضار طريق الحرير، وما يكتنفه من تبادل تجاري وحضاري مسالم، ما هو إلاّ عملية خداع تهدف إلى التعمية على الأهداف الصينية الحقيقية، وهي التوسع الاقتصادي ومن ثم الامبراطوري الصيني.

طريق الحرير وحدود البنى التحتية

الأهداف التي يصوّرها الغربيون لاستحضار طريق الحرير التاريخي ضمن مبادرة «الحزام والطريق» لا يمكن أن تكون واقعيّة. فخداع شعوب العالم الثالث بهدف استبدال الهيمنة الغربية بهيمنة صينية، لا يمكن أن يتمّ عبر استحضار طريق تجاري تاريخي كطريق الحرير. فهذا الطريق لم يكن صينياً بحتاً، بل إن كل شعوب المجال الأوراسي تحمل في تواريخها جزءاً من ذاكرة الهيمنة التجارية والجغرافية والتاريخيّة عليه. أصلاً، لا يوجد في التاريخ ما يُسمّى بطريق الحرير، فهذه التسمية هي اختراع للرحّالة الألماني فرديناند فون ريختوفن في عام 1877. هذا الطريق كان، فعلياً، عبارة عن مجموعة ضخمة من الطرقات التي تمر عبر وسط آسيا وبحر الصين الجنوبي والهند إلى فارس والجزيرة العربية إلى بلاد ما بين النهرين وسوريا والأناضول ومن ثم إلى أوروبا عبر تجارة البحر المتوسط. وهذه الطرقات خضعت عبر التاريخ والجغرافيا لسيطرة وحماية الكثير من الشعوب والامبراطوريات المختلفة والمتعاقبة، ولم تكن فقط تحت الحماية والتطوير الصينيَّين.

والتجارة عبر هذه الطرق (أو طريق الحرير لجريان التسمية في الفضاء العام) كانت سابقة لأيّ تشكّل إمبراطوريّ صيني. ففي كتابها «طريق الحرير في التاريخ العالمي»، تشير «شينزو لو» إلى أن الممالك الصينية، كانت قبل توحيد الصين تحت حكم سلالة «كن» الإمبراطوري، تتاجر مع التحالفات القبلية في منغوليا شمالاً، وتلك الموجودة في شنيجيانغ (شمال غرب الصين اليوم) غرباً. وعماد هذه التجارة كان تبادل السلع الرفاهية الصينية بالأحصنة التي كانت تلك القبائل تربّيها وتؤمّن أعداداً كبيرة منها. وقد تنبّه الصينيون إلى أهمية الخيّالة في التشكيلات العسكرية في سياق صراعهم مع قبائل الشمال والغرب التي كانت تغزو القرى الزراعية الصينية في الممالك الصينية بشكل مستمر. فالصينيون لم يكونوا قادرين على تربية الأحصنة، التي تحتاج إلى مراع واسعة، على عكس قبائل السهوب الآسيوية. وما لم يكن يعلمه الصينيون، في حينه، هو أن القبائل التي كانوا يتاجرون معها كانت بدورها تتاجر بسلعهم غرباً مع قبائل أخرى على امتداد السهوب الآسيوية. وتمتدّ هذه السلسلة من التجارة بين القبائل لتصل إلى الامبراطوريات في غرب آسيا وإلى تجارة المتوسط.

وتضيف «لو»، أن الصينيين لم يعوا هذه التجارة ومداها إلاّ بعد رحلة الموفد الإمبراطوري «شان سيان» في القرن الثاني قبل الميلاد. فالإمبراطور «وو» (سلالة هان) أرسل سيان في مهمة دبلوماسية غرباً، لكنه تعرض للأسر في منغوليا وتنقّل مع القبيلة التي أسرته لسنوات في السهوب الآسيوية. بين الأسر والهروب والعودة، استغرقت رحلة سيان ثلاثة عشر عاماً، اطّلع خلالها على أسلوب حياة السهوب الآسيوية والعلاقات التجارية والسياسية فيها. قبل رحلة الأسر كانت السهوب الآسيوية شبه مجهولة للصينيين. وفي تقاريره، التي سلّمها للإمبراطور بعد عودته، فنّد «سيان» نوع وكميات السلع الصينية في الغرب (حتى أوزباكستان وأفغانستان اليوم). وأشار إلى أن هذه السلع كانت تصل إمّا عبر السهوب أو عبر الهند من جنوب الصين. حتى إنّه ذكر أن هذه التجارة تمتدّ إلى البحر الغربي (البحر المتوسط كما كان يسميه الصينيون).

في هذا السياق، بدأت الصين بالتوسع شمالاً وغرباً بهدف السيطرة على الطريق التجاري الذي يمر عبر صحراء «غوبي» في الشمال والشمال الغربي بعيداً عن السهوب الخاضعة لسيطرة التحالفات القبلية. وتقول جوليا لوفل، في كتابها «الجدار العظيم»، إن توسيع الجدار شمالاً وغرباً في المرحلة الأولى من حكم سلالة «هان» لم يكن بهدف حماية المزارعين الآمنين من غزوات «البرابرة الشماليين»، بل كان الهدف الأساسي التوسع والإخضاع، وخصوصاً أن «سيان» لم يكتف بنقل ما شاهده خلال رحلته بل نصح بالسيطرة على مسار التجارة غرباً.

في الواقع، كان هذا التوسع محكوماً بالتحدّيات الجغرافية والسكانية، كما تشير «لو». فبناء جدران وتثبيت مواقع دفاعية تحرسها قطعات عسكرية في البيئة الصحراوية الصعبة التي تحدها سلسلة جبلية جنوباً شكّلا تحدياً لوجستياً. وللتغلّب على هذا التحدي، استغل الصينيون مصبّات الينابيع التي كانت تصب من أعالي سلسلة الجبال لتشكّل واحات في الصحراء، وأقاموا فيها المستوطنات والأخيرة كانت قد أنشأت الطريق الإمبراطوري الذي كان يربط الأطراف (من المتوسط غرباً إلى أفغانستان شرقاً) بالمركز الفارسي. وكما استمر الطريق الإمبراطوري الإخميني في خدمة الشعوب لألفيات تلت، كذلك دأم ما أسسه الصينيون من بنى تحتية، على الجزء الذي سيطروا عليه من طريق الحرير، لقرون تلت حتى القرن الخامس عشر. واستمرت التجارة على طريق الحرير بغضّ النظر عن صعود وزوال الامبراطوريات والدول.

الفرصة والبروباغاندا

وبالعودة إلى البروباغاندا الغربية عن طريق الحرير، تذكر ديبرا براوتيغام في ورقتها البحثية «نظرة نقدية على دبلوماسية فخ الديون الصينية»، أن مبادرة «الحزام والطريق» عبارة عن حزمة تحفيز اقتصادي عابرة للحدود، ومربحة للجانبين، أي للصين وأي دولة تقبل الاستفادة منها. وتهدف المبادرة إلى تحفيز النمو الاقتصادي في الصين وكذلك الدول التي تتعامل معها على طول طرق الحرير التاريخية.

ضمن المبادرة تعهدت الصين بتمويل وبناء البنى التحتية، وإنشاء ممرات اقتصادية جديدة تمتد عبر آسيا الوسطى إلى أوروبا وجنوب شرق الهند - المحيط الهادئ. لذا يمكن أن نفترض أن الصين تحاول ترجمة تاريخ تجربتها في إدارة التجارة بينها وبين الغرب عبر أوراسيا بلغة اقتصادية معاصرة.

وتستفيض براوتيغام (وهي أستاذة الاقتصاد السياسي بجامعة جونز هوبكنز ومديرة مبادرة البحوث الصينية الأفريقية في مدرسة بول إتش نيتز للدراسات الدولية المتقدمة) في الشرح عن التحامل الغربي على الاستثمارات الصينية الخارجية في العقد الأخير. فالقادة الغربيون ومعهم الإعلام صنعوا أسطورة «دبلوماسية فخ الديون» الصينية. هذه الأسطورة التي نستهلكها اليوم في لبنان والمبنية على مقولة إن الصين استنسخت سياسة إقراض الدول النامية التي تتبعها عما اتبعته اليابان معها. ففي عام 1978 اتفقت اليابان مع الصين على إقراضها المال مقابل النفط والفحم الحجري الصينيين. بهذا ضمن اليابانيون الحصول على الموارد الطبيعيّة، بالإضافة إلى الوصول المبكّر إلى الأسواق الصينية لتلبية حاجتها المستقبلية من الآلات وقطع غيارها وخصوصاً أن الصين كانت على

> لا يملك لبنان ترف تفويت فرص تمويل مشاريع البنى التحتية

طريق أن تصبح دولة صناعيّة.

وضمن الدراسة تستعين براوتيغام بإحصاء نحو 4000 قرض صيني في أفريقيا ونتائج هذه القروض، لتخلص إلى أن اتهام الصين باتباع سياسة الإقراض غير المستدام بهدف الاستيلاء على موارد تلك البلدان الوطنية، غير صحيح. وتفنّد تفاصيل الاتهامات المحدّدة، مثل الاستثمارات في سريلانكا وأنغولا، لتدحضها شارحة كيف كتب الإعلام تقاريره مع الصورة النمطية عن الاستثمارات الصينية التي يحاول الغرب أن يثبّتها. لا بل تعطي أمثلة مقابلة، مثل ما حصل مع فنزويلا، حيث لم تستطع الصين الحصول على النفط مقابل القروض (كما كان ينص الاتفاق) بسبب الحصار الأميركي وانخفاض أسعار النفط. ولم تطالب الصين بالحصول على جزء من صناعة النفط الفنزويلية كتعويض، لا بل توقف براوتيغام ما حصل بأنه دليل على افتقار الصين إلى الأدوات الدبلوماسية لتحصيل قروضها.

وتخلص في النهاية إلى أن سردية الإقراض الصيني أكثر تعقيداً وتنموية مما يظهره الإعلام المهيمن.

أما لبنان اليوم، فلا يملك ترف التسليم لبروباغندا غربية لتفويت فرص تمويل في زمن شحّ التحويلات المالية وانهيار نموذجه الاقتصادي. والتركيز الصيني على تمويل مشاريع البنى التحتية سيفتح الآفاق أمام بناء نموذج اقتصادي لبناني منتج. نمط سيحمي الأجيال القادمة من اللبنانيين من التسول على أبواب رأس المال الغربي. فما تسرّب حتى الآن من عروض صينية لتمويل مشاريع بنى تحتية لبنانية يحلّ الكثير من المشاكل التي يعاني منها لبنان. وليس أصغر المشاكل مشكلتي الكهرباء والنقل، وتطوير هذين القطاعين سيسمح بالانطلاق بعجلة الإنتاج المعطّلة منذ عقود.

ومن المهم مقاربة أي فرصة من هذا النوع بعيداً عن البروباغندا الغربية، وانطلاقاً من باب مصلحة لبنان الآنية والمستقبلية. فكما هو واضح، لن يهرع الغرب إلى مساعدتنا لأسباب متعدّدة سياسيّة واقتصادية. والواضح أيضاً أنه قد ولّى زمن المؤتمرات الغربية في باريس لتمويل الاستدانة اللبنانية. الواقع اليوم موحش، فلماذا العناد وتفويت الفرصة؟

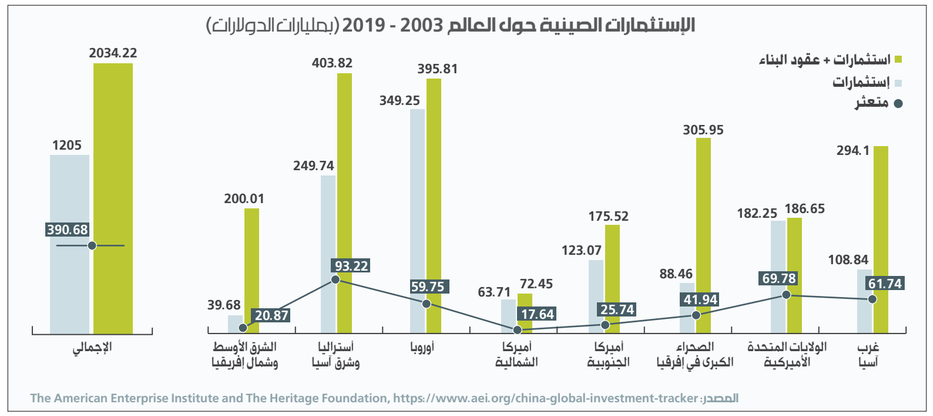

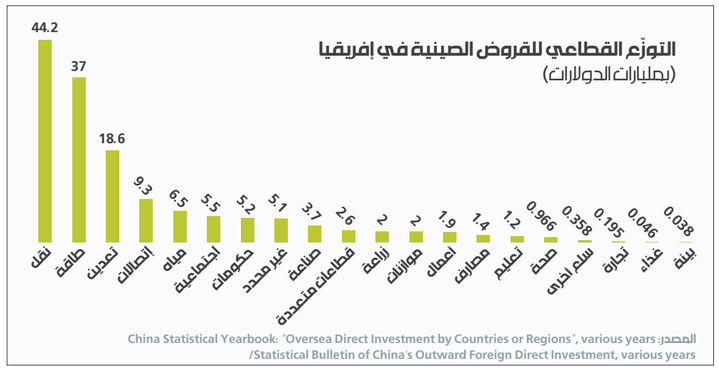

«شيطنة» الديون الصينية

عند التدقيق في عالم الاستثمارات المالية، من المهم دراسة ظاهرة التحيّز للسلبيات (negativity bias) التي تُعنى بتفسير اهتمام الإنسان بالأخبار الإيجابية بدرجة أقلّ من الأخبار السلبية. هذه الأخيرة تترك في ذهنه أثراً أكبر تنسم رقعته نحو الحياة العامة. ويستغلّها الإعلام لخلق رأي عام لتعزيز سرديّة معيّنة. من الأمثلة الواضحة على ذلك، الرواية الغربية لتوجيه الرأي العام العالمي ضد الاستثمارات الصينية الخارجية

ماهر حسين

يحاول الإعلام الغربي أن يصوّر سياسات الصين التعاونية حول العالم، على أنها سياسات ذات أهداف شريرة. فيروّج لبروباغندا دبلوماسية "فخ الديون" الصينية، ويحاول إسقاط الفشل على الاستثمارات الصينية الخارجية.

في ما يلي استعراض لحقيقة أكثر المشاريع الصينية التمويل إثارة للجدل.

اين الفخّ في انغولا؟

في ورقتها البحثية "نظرة نقدية على دبلوماسية فخ الديون الصينية"، تقيّم ديبرا براوتيغام الاستثمارات الصينية في أنغولا، مركزة على ما سمّي "فضيحة" مدينة الأشباح. ففي عام 2010 وافقت أنغولا على قرض بقيمة 2,5 مليار دولار من بنك الصين للصناعة والتجارة في إطار صيغة "النفط مقابل البنى التحتية"، لبناء مجمع "كاليمبا" الذي يبعد 30 كيلومتراً من العاصمة لواندا ويشمل 750 مبنى سكنياً وعدداً كبيراً من المدارس والمحالّ التجارية. لكن إنجاز المشروع تأخّر بسبب تحديات أشار إليها كلّ من ديفيد بينازيراف وأنا القيس، في ورقة بحثية أعدّت بعنوان "النفط مقابل المساكن: بلدات جديدة صينية الصنع". بينازيراف وڤيس فنّدا أسباب التأخير للحدث. فالسبب الكامن وراء رغبة الصين في الاستثمار بتمويل وبناء وشراء المواني يعود إلى عام 1978 حين بدأت بالإصلاحات الاقتصادية. بين عامي 1980 و2000 بنت الصين 184 ميناء يربطها بمحيطها وفق خطط تنمية صناعية وسكنية محلّية. وهذا النموذج معروف الآن باسم "ميناء - منطقة صناعية - مدينة". ولأن مردود الموانئ المالي متواضع قياساً على رأس المال المستثمر، فقد أعطت الصين الأولوية للمشاريع المشتركة مع مموّلين أجانب للاستفادة من رؤوس أموالهم ومن خبراتهم. ومنذ ذلك الحين استقبلت الموانئ الصينية أعداداً ضخمة من المستثمرين الأجانب. وهذا القطاع يشهد اليوم تركزاً في الشركات الكبيرة، فعلى سبيل المثال، تخدم شركة مايرسك الهولندية نحو 343 ميناء في 121 دولة، ولديها بنى تحتية في 73 ميناء. وبما أن الصين هي أكبر مصدّر في العالم وثاني أكبر مستورد، فمن الطبيعي أن تسعى شركات الموانئ والشحن الصينية للاستثمار في الخارج بالمنهج نفسه الذي يسير عليه القطاع عالمياً، إذ أن الصين اشتركت في بناء أو تشغيل 116 ميناء في 62 دولة.

هذا في ما يخص دوافع الصين للاستثمار في هذا القطاع. أما بالنسبة إلى حالة ميناء هامبانتوتا في سريلانكا، فإن المشروع يعدّ جزءاً من خطط تطوير سريلانكا لعدة عقود، بحسب براوتيغام. ففي عام 2002 عرضت شركة French Port Autonome de Marseille تقديم دراسة جدوى له. وبعد انتهاء الحرب الأهلية السريلانكية عام 2005 وانتخاب ماهيندا راجاباكسا رئيساً لحكومة البلاد، وهو ابن بلدة هامبانتوتا، انطلقت الخطط لجعل هامبانتوتا مركزاً تجارياً في المحيط الهندي ومركزاً للخدمات والاستثمارات. إثر دولار لاستثمار هذا الميناء الواقع في جنوب سريلانكا، لمدة 99 عاماً. لكن هل تمثّل هذه الرواية الحقيقة الكاملة؟ في الواقع، لا يمكن فصل هذه الحقيقة عن السياق التاريخي للحدث. فالسبب الكامن وراء رغبة الصين في الاستثمار بتمويل وبناء وشراء الموانئ يعود إلى عام 1978 حين بدأت بالإصلاحات الاقتصادية. بين عامي 1980 و2000 بنت الصين 184 ميناء يربطها بمحيطها وفق خطط تنمية صناعية وسكنية محلّية. وهذا النموذج معروف الآن باسم "ميناء - منطقة صناعية - مدينة". ولأن مردود الموانئ المالي متواضع قياساً على رأس المال المستثمر، فقد أعطت الصين الأولوية للمشاريع المشتركة مع مموّلين أجانب للاستفادة من رؤوس أموالهم ومن خبراتهم. ومنذ ذلك الحين استقبلت الموانئ الصينية أعداداً ضخمة من المستثمرين الأجانب. وهذا القطاع يشهد اليوم تركزاً في الشركات الكبيرة، فعلى سبيل المثال، تخدم شركة مايرسك الهولندية نحو 343 ميناء في 121 دولة، ولديها بنى تحتية في 73 ميناء. وبما أن الصين هي أكبر مصدّر في العالم وثاني أكبر مستورد، فمن الطبيعي أن تسعى شركات الموانئ والشحن الصينية للاستثمار في الخارج بالمنهج نفسه الذي يسير عليه القطاع عالمياً، إذ أن الصين اشتركت في بناء أو تشغيل 116 ميناء في 62 دولة.

هذا في ما يخص دوافع الصين للاستثمار في هذا القطاع. أما بالنسبة إلى حالة ميناء هامبانتوتا في سريلانكا، فإن المشروع يعدّ جزءاً من خطط تطوير سريلانكا لعدة عقود، بحسب براوتيغام. ففي عام 2002 عرضت شركة French Port Autonome de Marseille تقديم دراسة جدوى له. وبعد انتهاء الحرب الأهلية السريلانكية عام 2005 وانتخاب ماهيندا راجاباكسا رئيساً لحكومة البلاد، وهو ابن بلدة هامبانتوتا، انطلقت الخطط لجعل هامبانتوتا مركزاً تجارياً في المحيط الهندي ومركزاً للخدمات والاستثمارات. إثر هذه الخطط أُعدّت دراسات جدوى من قبل شركة هولندية واستطاعت شركة China Harbour Engineering Company (عملت على إعادة إعمار ميناء الصيادين في البلدة بعد تسونامي ضربها عام 2004) أن تحصل في عام 2007، على عقد بناء أول مرحلة من ميناء هامبانتوتا. يومها مُوّل المشروع بقرض بقيمة 307 ملايين دولار من قبل China EXIMbank بمعدل فائدة 6,3%. وفي عام 2010 حصلت الشركة نفسها على عقد المرحلة الثانية، بتمويل ميسّر من المصرف نفسه بمعدل فائدة 2%.

وعند انتهاء العمل بالمشروع، تسلّمت هيئة الموانئ في سريلانكا الميناء وبدأت بتشغيله، إلا أنها فشلت في ذلك لأسباب مختلفة منها الاقتتال السياسي الداخلي الذي أوقف خدمات مثل تزويد السفن بالوقود. ففي عام 2012 زارته فقط 34 باخرة، ورغم أن عدد البواخر التي رست فيه ارتفع إلى 281 في عام 2016، إلا أن هذا التطوّر لم يكن مجدياً في ظل عدم وجود مخطط حكومي واضح لتشغيله وتطوير نشاطه. بالإضافة إلى ذلك، كان راجاباكسا قد خسر في الانتخابات في عام 2015. ومع نهاية عام 2016 كان الدين الخارجي السريلانكي قد وصل إلى 46,4 مليار دولار، أي 57% من الناتج المحلي، علماً بأن 10% من هذا الدين كان مملوكاً للصين. كل هذا أدّى إلى قرار الحكومة خصخصة ميناء هامبانتوتا واستعمال الأموال

> الصين لم تستغلّ ديونها على فنزويلا للاستيلاء على مقدّرات البلد

الناتجة عن هذه العملية لسداد دين السندات السيادية وليس الدين الصيني (الفائدة على الدين الصيني كانت أقل من تلك على دين السندات السيادية).

تلقّت الحكومة السريلانكية عروضاً عدّة لاستثمار ميناء هامبانتوتا، من بينها واحد من الشركة التي شيّدته، وآخر من شركة صينية أخرى (CM Port)، فاختارت الحكومة السريلانكية الشركة الأخيرة بمبلغ 1,12 مليار دولار.

في الواقع، لم تقم الشركة الصينية (CHEC) بدور استشاري ولم تكن هي من قامت بدراسة الجدوى، وكان دورها مقتصراً على التمويل والتنفيذ فقط، ما يشير بوضوح إلى أن ادّعاءات الإعلام الغربي عن مصيدة الديون الصينية هو بروباغندا فقط.

اوهام غربية في فنزويلا

في أحد مقالاته بعنوان "الصين، فنزويلا، ووهم دبلوماسية فخ الديون الصينية"، يقول مات فيرشن، وهو باحث في مركز كارنيغي- تسينغوا للسياسات العالمية مختص بالشأن الصيني، إن الحالة الفنزويلية تأتي بعكس كل ما يروج له عن دبلوماسية "فخ الديون" الصينية.

فنزويلا هي أكبر مدين للصين بدين تبلغ 60 مليار دولار منذ عام 2007. الصين أقرضت فنزويلا المال مقابل توريد النفط على المدى الطويل. عملياً، كان القرض يُسدّد بشحنات النفط. نظرياً، هذه الصيغة فيها مصلحة للطرفين، كون فنزويلا لديها أكبر احتياطي نفط في العالم والصين أكبر مستهلك عالمي للنفط. غير أنه بعد انخفاض سعر برميل النفط إلى النصف في عام 2014 (بعدما وصل إلى $100 للبرميل)، وبعد العقوبات التي فُرضت على البنك المركزي الفنزويلي وشركت النفط الفنزويلية (التي كانت تشكل 90% من دخل الدولة)، تراجع إنتاج النفط الفنزويلي إلى أدنى مستوى منذ 16 عاماً. ولم تعد فنزويلا قادرة على تسديد ديونها للصين بتوريد النفط، إلا أن هذه الأخيرة لم تستغلّ الموقف، بل أعطت فنزويلا فترة سماح لمدة سنتين، واستمرّت بشراء النفط خلال هذه الفترة.

وبعد انقضاء فترة السماح، تبيّن أن فنزويلا غير قادرة على تسديد ديونها للصين أو لروسيا أيضاً. لكن الصين لم تذهب في اتجاه "الاستيلاء" على الأصول الفنزويلية كما يصوّر الإعلام الغربي. بل على العكس، تثبت هذه الحالة أن نوايا الصين كانت استثمارية، حتى إنه ليس لديها الأدوات لاستعادة أموالها من الدولة المدينة.

من الطبيعي أن تكون هناك أهداف استراتيجية واستثمارية في خطوات من هذا النوع. إلا أن المكسب الذي قد تحققه الصين من أي استثمار لا يعني بالضرورة خسارة للطرف المقابل. فمن وجهة نظر الصين، إن حزمات التحفيز الاقتصادي التي تقدمها للبلدان تهدف إلى خلق مواقف يكون فيها ربح للطرفين، فضلاً عن أن نوعية الاستثمارات في كل بلد تصبّ دائماً في مجال الربح الاقتصادي سواء كان النفط (الذي تستعمله في صناعاتها) أو في مجالات النقل من قطارات وموانئ (التي تستعملها في نقل صناعاتها).

هنا تجب الإشارة إلى نتائج بحث أغانا كراتز، الن فنغ، ولوغان رايت في مقالة بعنوان: "أرقام جديدة بما يخصّ فخ الديون". فمن خلال دراسة 3000 حالة إقراض صيني خارجي تقريباً، لم يجدوا إلا حالة سريلانكا (والتي شرحنا تفاصيلها والمغالطات فيها) كان من الممكن أن تستعمل خدمةً لنظرية (بروباغندا) دبلوماسية "فخ الديون" الصينية.

مقال

مقاربة استباقيّة في وقت ضائع [2]
تنويع الخيارات لفتح الأبواب الموصدة

عبد الحليم فضل الله

من نافل القول الإشارة إلى أنّ البدائل تضيق مع مرور الوقت، ومع ذلك هناك خطوات جوهريّة وسريعة يمكن القيام بها من دون انتظار مصير المباحثات الحالية، كوضع خطّة محكمة لإدارة السيولة خلال المرحلة الانتقالية التي سيستغرقها الإنقاذ، تتضمن تحديداً دقيقاً لموجودات مصرف لبنان والقطاع المالي بالعملات الأجنبية والأصول الخارجية القابلة للتسييل، واتخاذ إجراءات عدة لاستقطاب الأرصدة النقدية المخزّنة في المنازل لتعزيز السيولة القابلة للاستخدام، وإيجاد تقسيم عادل وكفوء للنزر اليسير من الأموال الآتية من الخارج للجم السوق السوداء، والاستمرار في سياسة أسعار الصرف المتعددة، لكن مع تنظيمها بحسب وجوه الاستخدام من خلال وحدة متخصّصة في مصرف لبنان، واتخاذ الإجراءات الآيلة إلى ضبط استيراد السلع والخدمات خلال السنوات الثلاث المقبلة بحيث لا يتعدى نصف متوسط قيمته في السنوات الخمس الماضية، ويتساوى مع مرور الوقت مع التصدير.

أما بالنسبة إلى المصارف، فالمطلوب هو التدقيق خلال مدّة زمنية قصيرة في أوضاعها للتمييز بين المصارف الملیئة وغير الملیئة، تمهيداً لعزل القسم المصاب من القطاع المصرفي، وتمكين أقسامه غير المصابة بعد إعادة الهيكلة من القيام بدورها في استقطاب الأموال من الخارج وتعزيز السيولة المحلية. على أن تلتزم المصارف، في كل الأحوال، بزيادة رساميلها وتعزيز سيولتها بالعملات بقيم سنوية متفق عليها. ويمكن الانطلاق في إعادة هيكلة القطاع المصرفي من رفع حصّة مصارف التمويل المتوسط والطويل الأجل (أو بنك التنمية) إلى ما لا يقل عن 30% من حجم القطاع المصرفي (بشراكة من الدولة والقطاع الخاص والمصارف العربية والدولية والمتخصصة). فضلاً عن إجراءات أخرى معروفة كالمباشرة في استرداد الأموال «المنهوبة» و«المشبوهة» التي ما زالت مودعة في الداخل، وفرض ضرائب ثروة لمرّة واحدة على المستفيدين من المال العام بقيم مبالغ بها، وغيرها من إجراءات سهلة التطبيق لكنها تحتاج إلى حزم سياسي.

من الأحادية إلى تنويع الخيارات

إن الاعتراف بفشل «الخيار الغربي» الذي هيمن على الاقتصاد منذ بداية التسعينيات وكان سبب أزماتنا المتشابكة، هو نقطة الانطلاق في استراتيجية الخروج من أسر الصندوق والقروض الخارجية في المستقبل. لكن الاعتراف المذكور لا يعني القطع مع الغرب واقتصاداته والتكنولوجيا والمعارف التي يتفوّق فيها، بل يهدف إلى الإفلات من الأحادية إلى رحاب تنويع الخيارات الاقتصادية الذي يعزّز قدرتنا على إدارة الأزمة ثم تخطّيها وصولًا إلى النهوض مجدداً.

ينطوي الخيار الغربي، بالتعريف، على حزمة من الشروط المفروضة على المنضوين فيه، ومن بينها على سبيل المثال: تضييق الخيارات وإغلاق الباب أمام دخول شركاء عالميين آخرين، تقييد تبادل المعرفة التكنولوجية، ضبط قنوات التمويل وفق الروزنامة الاقتصادية للعواصم الكبرى، الوقوف في وجه أي محاولة جديّة للتعاون بين الدول المتجاورة في إقليم واحد إذا لم يكن الغرب طرفاً فيه، تغليب المنافسة على الشراكة، التركيز على التدفّقات النقدية وليس على الاستثمارات، وإحلال الأسواق المالية محل التعاون الدولي في مجال التمويل ضمن رؤية غير مناصرة للتنمية.

وإلى جانب ذلك تضع الدول الغربية علاقاتها الاقتصادية مع دول الجنوب، داخل شبكة متداخلة من الإجراءات والقواعد والقوانين المتشددة، المرتبطة بموقع الولايات المتحدة الأميركية المعقّد والمرتبك في السياسات الدولية. فهذه الأخيرة تعاني من فجوة متّسعة بين قوتها التكنولوجية والعسكرية ومكانتها السياسية والاقتصادية. فجوة تحاول إغلاقها بالترغيب والترهيب والعقوبات وتقييد التجارة الدولية، بل عبر التلويح باستعمال القوّة العارية في كثير من الأحيان. إن تنويع الخيارات هو أيضاً إجراء استباقي واحترازي تجاه التحول في السياسية الأميركية، التي صار التحدّي الصيني هاجسها الأكبر، ومن غير المستبعد أن تنصرف واشنطن مع مرور الوقت للتعامل مع هذا التحدي، فتخلّف وراءها فراغات اقتصادية وسياسية وعسكرية متزامنة وفي مناطق عدة، بما فيها العالم العربي وغرب آسيا.

في المقابل، إنّ تنويع الخيارات، أو ما صار يعرف بالتوجه شرقاً، ينطوي على قدر أكبر من الندّية، والاعتماد المتبادل بين أطراف لديها مساحة وافرة من المصالح الاقتصادية المشتركة التي يمكن عزلها عن تضارب المصالح السياسية، وهذا يشكل استجابة متوازنة لتحولات النظام الدولي الذي يفقد أحاديته ويميل أكثر فأكثر إلى تعددية يدور رحاها حول قوى إقليمية صاعدة. إنّ التوازن والحياد المسؤول هما الصفة الغالبة على النهج الاقتصادي للدولة الآسيوية الصاعدة، وهذا ما يحتاج إليه بلدنا صغير. فالالتزام بمبدأ الفصل بين المصالح الاقتصادية المشتركة والتقلبات السياسية والهوياتية، هو الذي يحول دون وقوع لبنان تحت سيف الابتزاز، المتصل بانحيازه التقليدي إلى الغرب اقتصادياً (بعدما كان اقتصادياً وسياسياً) على نحو أفقده المناورة وأوقعه في فخ المديونيّة وحرمه من فرص كثيرة واعدة.

والخيار الشرقي ليس جغرافي الطابع فحسب، بل ينطوي أيضاً على رصيد من الخبرات التنموية التي تجاوزت الاستقطاب العبثي بين النيوليبرالية ونقائضها، إلى مقاربات تنموية نظرية أثبتت نجاحاً لا جدال فيه، وهو أيضاً مساحة للتنوع السياسي والثقافي والأيديولوجي والجيوسياسي. فعلى سبيل المثال، تقيم الصين شبكات تبادل واستثمار مع بلدان متعددة الولاءات والتوجهات. من هذا المنظار، لا بأس بأن تشمل شراكاتنا معاً سورية ومصر ودول الخليج والعراق... ولا مانع، كمثال أيضاً، من نسج صلات في الوقت نفسه مع إيران في مجال الطاقة والتكنولوجيا الجديدة والوسيطة والبنى التحتية، ومع تركيا في الاستثمار والسلع الاستهلاكية وفي نطاق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع اليابان في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والصين في الاستثمارات الكبرى، ومع البرازيل وفنزويلا وروسيا وغيرها في مجالات استثمارية وتبادلية عدة...

الدبلوماسية الاقتصادية

صحيح أن ما نعانيه الآن هو أزمة سيولة وأننا بحاجة ماسة إلى تدفقات مالية فورية، لكن استراتيجية الخروج تقتضي منّا توفير تمويل ذي طابع تنموي واستثماري بعيد الأمد (لا يقتصر على البنى التحتية)، واتفاقيات متوازنة ومتنوعة ومتكافئة وواسعة الأفق، وعلاقات تجارية تخدم الرفاهية والتنمية في آن، ومن دون ذلك لا يمكننا استعادة توازن الميزان التجاري والحساب الجاري، أو على الأقل العودة إلى ما كنا عليه قبل الحرب الأهلية، حيث كان حسابنا الجاري متوازناً تقريباً، مع عجز في الميزان التجاري لا يتعدى الـ 7% من الناتج، وصادرات سلعية كانت تغطي على الأقل نصف مستوردانا. ولا ينبغي أن نغفل هنا أنّ أزماتنا المالية والنقدية والاقتصادية نمت في أحضان الخيار الغربي الذي كان مسؤولًا أيضاً عن اضمحلال قدرتنا التنافسية تجاه الخارج، كخسارة ثلث صادراتنا إلى الاتحاد الأوروبي بعد سريان اتفاقية الشراكة معه.

وفي المقابل تظهر مقارنة أولية أنّ إمكانات التبادل الكامنة بين لبنان ودول الشرق يمكن أن تغطي ثلاثة أرباع تجارتنا الخارجية، وأن تؤدي، إذا أحسنّا صنعاً، دوراً في استنهاض طاقات الاقتصاد المعطلة، علماً بأنّ تجارتنا مع دول الشرق العربية وغير العربية لامست في العام الماضي 40% من مجموع مبادلاتنا الخارجية، 35% من مجموع الواردات و60% من مجموع الصادرات.

إنّ الاستفادة من تنويع الخيارات في الإنقاذ والنهوض وإعادة بناء الاقتصاد، تتطلب دبلوماسية اقتصادية ناشطة تضع على رأس أولوياتها استكشاف الأسواق وفتح الأبواب الموصدة وزيادة مفاعيل شراكاتنا التجارية ومراقبة نتائجها، وفي سياق الإنقاذ يمكن التفاوض مع الدول والتجمعات الإقليمية التي يفوق استيرادنا منها قيمة محددة لعقد اتفاقيات تبادل مؤقتة بالعملات المحلية مع خطوط ائتمان طويلة لتسوية الفوارق بين واردات لبنان وصادراته منها (بحسب إحصاءات عام 2019 نستورد من 35 دولة ما يفوق الـ 100 مليون دولار أميركي سنوياً، ومن 15 دولة أكثر من نصف مليار دولار، ومن 7 دول ما يزيد على مليار دولار). وبموازاة ذلك يجب العمل على خفض فاتورتنا النفطية من خلال اتفاقيات طويلة الأمد بفوائد مخفّضة وفترات سماح تشمل على الأقل السنوات الثلاث المقبلة.

عموماً، الخروج من النفق يحتاج إلى إجراءات فوريّة وعميقة مدعومة بتحالفات واسعة تشمل فاعلين ليس فقط في المجتمع السياسي والإدارة العامة، بل في القطاع الخاص أيضاً، الذي لا يمكنه الانخراط في هذه السيرورة من دون كسر طابعه الاحتكاري الذي يجعله، بالتعريف، عقبة في وجه الإصلاحات، وبذلك تكون إعادة هيكلة الاقتصاد هي الوجه الآخر لبناء السياسة، والعكس بالعكس.

> استراتيجية الخروج تقتضي منّا توفير تمويل ذي طابع تنموي واستثماري بعيد الأمد (لا يقتصر على البنى التحتية)، واتفاقيات متوازنة ومتنوّعة ومتكافئة وواسعة الأفق، وعلاقات تجارية تخدم الرفاهية والتنمية في آن، ومن دون ذلك لا يمكننا استعادة توازن الميزان التجاري والحساب الجاري

داريو كاستيليخوس ـ المكسيك